الاقتصاد وقضايا المجتمع المصرى

الفرقة الرابعة ـ قسم الاجتماع

إعداد:

دكتور

عليّ الدين عبد البديع القصبي

استاذ علم الاجتماع الاقتصادى المساعد

كلية الآداب بقناجامعة جنوب الوادى

وأستاذ المقرر

دكتور

شيرين أحمد مصطفى أحمد

مدرس علم الاجتماع الاقتصادى

كلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادى

العام الجامعي

٢٠٢٤م / ٢٠٢٥م

الفصل الأول

السياسات الا قتصادية المتبعة في مصر :

مفهوم السياسة الاقتصادية :

تعتبر السياسة الاقتصادية(★)هي مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات بهدف توجيه النشاط في إتجاه مرغوب فيه من خلال إختيار الوسائل التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينه والبحث عن أفضل الطرق الموصلة لتحقيق الهدف.

ويعرفها البعض أيضا علي أنها مجموعة الإجراءات الحكومية والتي تحدد معالم البيئية الاقتصادية والتي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية ، والبعض يرى أنها مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها والدولة هي المسئولة عن إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية ".

ويتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلي تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية لهذا يجب لعي السياسة الاقتصادية التي تنتجها الدولة أن تكون قادرة علي الوصول إلي أقصى درجات الكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات .

وتحقيق الكفاءة في هذا الشأن تتوقف علي أمرين :

(★) "كتبت هذا الفصل د شيرين أحمد مدرس علم الاجتماع الاقتصادى.

الامر الاول :تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي .

اما الامر الثانى : زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الإستثمار .

وتسعى السياسة الاقتصادية في الأجل الطويل إلي الوصول إلي العديد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الإجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن – وتختلف الغايات عن الأهداف حيث تعتبر الأهداف مراحل توصل إلي الغايات ، بينما الوسائل تمثل الأدوات التي بواسطتها يمكن الوصول إلي تحقيق الأهداف .

مضمون السياسة الاقتصادية :

تعتبر السياسة الاقتصادية هي مظهراً خاصاً من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن الأتي :

- **تحديد الأهداف** :

حيث تسعى السلطات العامة إلي تحقيقها . حيث أنه من أهم أهداف السياسة الاقتصادية هو النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار .

- **وضع تدرج بين الأهداف** :

حيث أن بعض الأهداف قد تكون غير منسجمة مع بعضها البعض فخض معدل الربح يمكن أن يساعد علي التقليل من الفوارق ولكنه يمكن أن

يؤدي إلي أزمة في النظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلي عرقلة النمو والتشغيل .

- **تحليل الارتباط بين الأهداف** :

حيث أنه عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج إقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية فمثلا عند زيادة معدل الربح فإن ذلك سوف يؤثر علي الأجور بشكل سلبي ويمكن أن يؤثر ذلك علي الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع علي زيادة الاستثمار .

- **إختيار الوسائل** :

حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية وهي السياسة المالية والسياسية النقدية وسياسة الصرف الأجنبي .

أدوات السياسة الاقتصادية :

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلي تلك الوسائل التي يمكن إعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي وسائل تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية . والتي لابد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي علي اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة وهي تنطوي علي إجراءات كمية ونوعية تتميز بالمرونة تمكنها من تحقيق أهدافها بشكل طبيعي في ظل أي تغيير قد يحدث في المستقبل .

ويتضمن هيكل السياسات الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهي عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية . وهو ما يتضح من الشكل التالي :

هيكل السياسة الاقتصادية

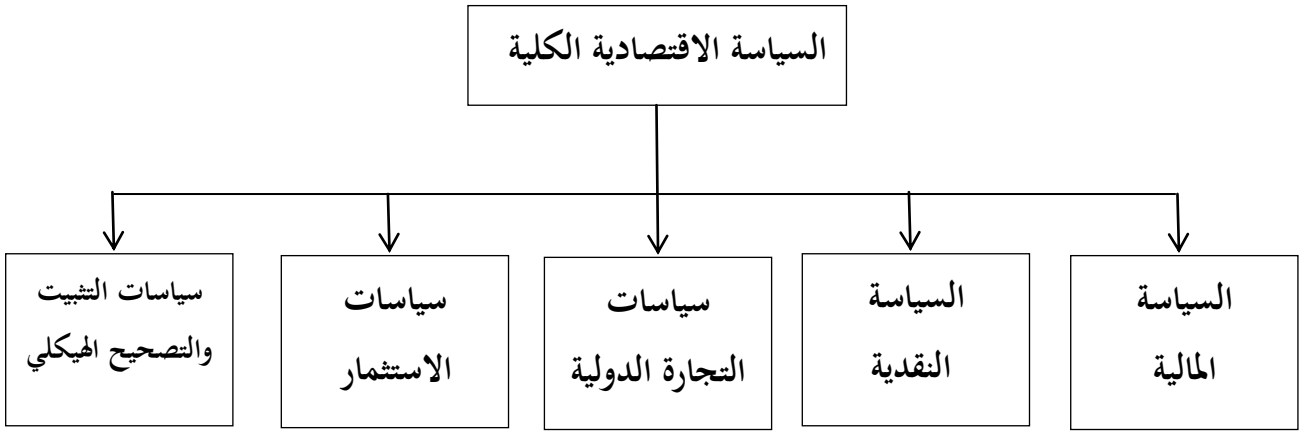

ويمكن تقسيم أدوات السياسة الاقتصادية إلي :

- **السياستين المالية والنقدية** :

وهناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع . فالبعض يرى أن السياسة النقدية هو الأكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ويردوا أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني ويرى البعض الآخر أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير علي النشاط الاقتصادي . وفي كلتا الحالتين فإنه لابد من التنسيق بينهما من أجل المراقبة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد المصري بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي.السياسة التجارية :

وهي تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج وتهدف السياسة التجارية إلي تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات تتمثل في الرقابة علي الصرف واتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية.

- **النظام الرأسمالي العالمي وعلاقته بالنظام الإقتصادي المصري**

يعد النظام الإقتصادي العالمي ما هو إلا إطار يحتوي بداخله ددول العالم وأجزاء المختلفة كأعضاء تتعامل وتتفاعل مع بعضها البعض من خلال آلية السوق وقد أخذ هذا التفاعل وقد مر النظام الاقتصادي الدولي بعدة مراحل إرتبطت كل مرحلة من هذه المراحل بتقدم في مجموعة من الدول (دول المركز الرأسمالي) ويصاحبه تخلف في مجموعة أخرى من هذه الدول (دول المحيط) والتي يتم إستغلالها بما يخدم مصلحة النظام الدولي .

وهذا يشير إلي أن ما تعانيه الدول النامية من تخلف ما هو إلا إنعكاس لوضعها داخل منظومة الإقتصاد الدولي .

وسوف نشير إلي هذه المراحل والآليات التي اعتمدت عليها الدول الرأسمالية في نهب وإستغلال مجتمعات العالم الثالث ومدى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في كل مرحلة من المراحل :

- **١- مرحلة الكشوف الجغرافية** :

وهي تعد المرحلة التمهيدية لظهور الرأسمالية وهي التي مهدت لتكوين السوق العالمية وخاصة بعد أن فرضت الدولة العثمانية قيوداً مشددة علي

المبادلات التجارية بين أوروبا والمناطق الشرقية – فكان الأوربيين يقومون بإستيراد العطور والتوابل والحرير وغيرها في مقابل دفع الذهب كنوع من المقايضة وقد ساهم ذلك في إنتقال الذهب إلي الشرق . وهنا بدأت مرحلة الكشوف الجغرافية من خلال إقامة المستعمرات في كلا من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف السيطرة علي هذه المناطق ونهب ثرواتها من الذهب والفضة وإقامة محطات تجارية بها .

وقد استطاعت أوروبا خلال تلك المرحلة القيام بأولى محاولات التكييف الاقتصادي من خلال فرض نمط إنتاج استعماري يجبر السكان الأصليين علي زراعة أنواع معينة من المنتجات الزراعية يزداد عليها الطلب في أوروبا وإجبارهم علي العمل في نظام السخرة .

- **٢- مرحلة الميركانتيلية** :

استمرت هذه المرحلة من منتصف القرن ١٧ حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث بدأ النظام الرأسمالي الأوروبي يكتسب ملامحه من خلال سيطرة رأس المال التجاري علي أسواق العالم . وقد ساعد علي ذلك قوانين التراكم والتركز . وبدأت المشروعات الإنتاجية الكبيرة تسيطر علي الأسواق واستطاعت الشركات الإحتكارية الكبرى في نهب ثروات الدول التس تسيطر عليها . وأصبحت الدول الأقل تقدما تمثل مصدرا لتراكم رأس المال ولعنصر العمل الرخيص وللمواد الهام بأسعار رخيصة وقد كانت هذه المرحلة تشجع دخول الدولة في النشاط الإقتصادي حيث لعبت الدولة دوراً كبيراً في دعم رأس المال التجاري من خلال منح الإمتيازات والتسهيلات للشركات الضخمة .

- **٣- مرحلة الثورة الصناعية** :

وقد أمتدت هذه المرحلة من النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر .

حيث واصلت الرأسمالية في هذه المرحلة سيطرتها علي الدول الأقل تقدما وأقامت العديد من المستعمرات بها فضلا عن قيامها بتطويع هذه المناطق لخدمة التطور الرأسمالي الصناعي حيث أكدت علي وجود تقسيم دولي للعمل وهذا التقسيم في غير صالح الدو التابعة حيث أنها تعمل علي إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة في دول المركز وزراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية لإطعام العمال والسكان في المناطق الصناعية وفي هذه المرحلة تم دمج تلك الدول في النظام الإقتصادي العالمي لكي تصبح مورداً يزود الدول الرأسمالية بالمواد الخام والمواد الغذائية كما أنها تعد منفذا لتصريف منتجاتها والتي تعجز الأسواق المحلية للرأسمالية الغربية عن استيعابها .

٤- مرحلة الإستعمار :

حيث أنه مع زيادة تركز الإنتاج ورأس المال في دول المركز الرأسمالي أخذت المؤسسات الدولية الكبرى تسيطر علي رأس المال وهنا برزت قوة رأس المال التي تسيطر عليها البنوك وتستخدم في الصناعة وأصبحت البنوك شريكا في عملية الإنتاج وهي التي تتحكم في الجزء الأكبر لرأس المال النقدي وفي المواد الخام ووسائل الإنتاج وأصبحت تمثل قوة مالية هائلة تتركز في أيدي أقلية أندمج فيها رأس مال البنوك برأس مال الصناعة .

وفي هذه المرحلة وجدت الدول الرأسمالية نفسها في مأزق حيث يوجد لديها فائض في رأس المال وإذا ما تم استثماره بداخلها سوف يؤدي تدهور معدلات الربح ولذا بدء التفكير في تصدير ذلك الفائض إلي الدول النامية ولذا بدأت في محاولة إحكام سيطرتها علي أكثر أجزاء العالم حتى تستطيع تصدير الفائض لها وتحقيق مزيد من الإستثمار خارج أراضيها مما أسهم في قيام الحرب العالمية الأولى نتيجة الصراع بين هذه الدول .

ولذا سعت هذه الدول إلي محاولة دمج وتطويع البلاد التابعة لتلبية حاجات تراكم رأس المال في دول المركز ونظرا لآن هذه الدول التابعة تعاني من كثير من الإختلالات الاقتصادية لذا وجب إحداث بعض الإجراءات التي يتم من خلالها إعادة هياكلها الداخلية وقد تمثلت هذه الإجراءات في تعميق التخصص في إنتاج محاصيل معينة بهدف التصدير وكذلك إلغاء نظام المقايضة وإستخدام النقود والإعتماد علي نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات السوق . فضلا عن إغراق الدول النامية في الديون الخارجية لإحكام السيطرة عليها .

وقد دعم ذلك الوضع التقسيم الامتكافئ للعمل الدولي بين دول المركز ودول المحيط .

- **٥- مرحله الأمبريالية** :

بدأت هذه المرحلة بعد إندلا ع الحرب العالمية الثانية حيث شهدت نموا ملحوظا في حركات التحرر الوطني ولذا فقد سعد الدول الرأسمالية إلي محاولة إيجاد أشكال مختلفة من التطويع والتكييف تستطيع من خلاله السيطرة علي

دول المحيط ونهب ثرواتها فضلا عن الإبقاء علي الهيكل الإقتصادي المشوه لهذه الدول ومن أهم أشكال التطويع :

إيجاد نوع من العلاقة الثنائية مع مستعمراتها السابقة من الناحية المالية والثقافية والتعليمية .

استخدام " المعونات الاقتصادية " كسلاح لإستقطاب هذه البلاد وصرف نظرها عن مهمة تعبئة الفائض الإقتصادي .

استخدام " المعونات العسكرية " كأسلوب لتأمين الأمن الداخلي للنظم الديكتاتورية وقمع أي حركات ثورية داخلية .

خلق علاقات وطيدة مع فئات معينة مثل رجال الحكم والعسكريين حتى يتم الإعتماد عليهم في إتخاذ القرارات المهمة .

- **أوضاع النظام الإقتصادي المصري**

لقد مر المجتمع المصري بمراحل اقتصادية متباينة وذلك وفقا للأيديولوجيات السياسية والاقتصادية لكل سلطة حاكمة حيث أن الرأسمالية الحرة " كانت الشعار الذي ساد في الفترة السابقة علي ثورة ١٩٥٢ وبعدها تحولت إلي تنمية يقودها القطاع العام ثم بدأ الإتجاه نحو الإنفتاح علي العالم الخارجي وتشجيع القطاع الخاص وتبع ذلك نوع من انتكاسة للإقتصاد المصري مما دفعه إلي محاولة تصحيح أوضاعه الاقتصادية من خلال اللجوء إلي المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تلك التي فرضت عليه مجموعة من الإجراءات الإصلاحية كان الهدف الأساسي منها هو إعادة هيكلة النظام الرأسمالي .

- **محمد علي ورأسمالية الدولة (١٨٠٥ – ١٨٤٧) :**

لقد كانت السياسة الاقتصادية في عهد محمد علي تقوم علي مبدأ الإستقلال الإقتصادي والإحتكار وقد تميزت هذه السياسة بعدة خصائص وهي:

كانت مصر في ذلك الحين تمثل مجتمعا زراعيا يعيش علي النشاط الزراعي الموجه لسد حاجة الإستهلاك المحلي والعمل علي إدخال محاصيل نقدية لها قيمتها السوقية في الإقتصاد الدولي . وفضلا عن ذلك فقد ألغى نظام الإلتزام وأصبح هو المالك الوحيد لكافة الأراضي ومنح بعضها إلي المقربين ورجال الدولة وبعدها بدأ التنازل عن قرى بأكملها للأوروبيين العاملين في الحكومة مع الإنجليز وأصدر أول تشريع عام ١٨٤٦ لتنظيم حيازة الأراضي للفلاحين مما مهد لظهور طبقة الملاك والتي تعد هي نواة المجتمع والتي تسعى لتحقيق التراكم الرأسمالي.

كان من أهم أهداف سياسة محمد علي الاقتصادية في مجال الصناعية هو سد حاجة الجيش عن طريق زيادة الموارد والاستغناء عن سيطرة رأس المالي الدولي والسوق الخارجية من خلال إدخال الصناعة الحديثة ١٨١٦ إعتمادا علي ما تنتجه مصر من مواد خام وما يتوفر لديها من أيدي عاملة رخيصة واستعان بالخبراء الأجانب .

جعل الدولة هي المالك الوحيد لجميع وسائل الإنتاج وبالتالي فهي مسئولة عن تجميع رؤوس الأموال الداخلية .

وهكذا نجد أن عهد محمد علي تميز بخروج مصر من عزلتها وتزايد اتصالها بالإقتصاد العالمي مما يجعله يمثل مرحلة انتقال وتحول من اقتصاد مغلق وساكن إلي اقتصاد مفتوح وبذلك يكون قد وضع بذور الرأسمالية المصرية .

- **مصر والحرية الاقتصادية (١٨٤٩ – ١٨٨٢)**

تعد هذه المرحلة منذ عام ١٨٤١ هي مرحلة إنتقال من فترة انغلاق اقتصادي وتحكم في كافة فروع النشاط الاقتصادي إلي فترة انفتاح وحرية تامة حيث بدأ نظام الاحتكار يتلاشى بالتدريج ودخلت مصر إلي الأسواق العالمية وأندمجت في النظام العالمي . فأثناء الثورة الصناعية في أوروبا زاد الطلب علي المواد الأولية الأساسية وعلي رأسها القطن المصري مما جعله أكثر المحاصيل ربحية وقد تم التوسع في زراعته والتخصص في إنتاجه وتصديره .

وهكذا وجد رأس المال الأجنبي وخاصة الإنجليزي منفذا يستطيع أن ينفذ منه إلي داخل الاقتصاد المصري ودمجه مع الأقتصاد العالمي كأقتصاد تابع بهدف تعبئة الفائض الاقتصادي المصري نحو الخارج . ولم تسهم تلك الأموال في تنمية اقتصاديات مصر بقدر ما وضعت علي عاتقها سد هذه الديون والفوائد المقررة عليها .

- **الرأسمالية المصرية ١٨٨٢ – ١٩١٤**

لقد شهدت تلك الفترة الإحتلال البريطاني لمصر وقد عانت مصر خلال تلك الفترة من المنافسة الأجنبية بين الصناعات البدائية والصناعات الأجنبية مما ساهم في تدمير الاقتصاد المصري حيث لم تجد الصناعات المحلية

سوقاً لتصريف منتجاتها في الوقت الذي فتحت فيه الأسواق المحلية أبوابها للصناعات الأجنبية مما قضى علي أي أمل نحو الوصول إلي نظام رأسمالي مصري

ومن أهم ملامح الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال تلك الفترة :-

أصبحت مصر وحدة زراعية في النظام الرأسمالي العالمي من خلال تطبيق مبدأ التخصص الزراعي وبخاصة زراعة القطن والتي اعتمدت عليه الصناعة في دول المركز مما يعمق من تبعية الاقتصادي المصري للأقتصاد العالمي وحتى يتسنى له ذلك قام بالإهتمام بإقامة المشاريع التي تخدم قطاع الزراعة مثل شق الترع والسدود والخزانات .

فصل النظام المصري النقدي عن النظام النقدي الدولي حتى يضمن التحكم في تبعية الاقتصادي المصري .

وافقت الحكومة البريطانية علي التعريفة الجمركية لمصر بحيث لا تتعدى ٨ % من قيمة الواردات وذلك ضمانا لتحقيق سياسة حرية التجارة .

القضاء علي الحياة الصناعية في مصر وجعلها عالة علي الدول الأوروبية خاصة في ظل تطبيق سياسة الباب المفتوح .

عملت علي توظيف الأجانب في المناصب الإدارية .

وهكذا نجد أن تلك المرحلة قد دفعت بالرأسمالية المصرية إلي الظهور ومهدت لها إقامة نوع من العلاقات الرأسمالية .

- **النظام الاقتصادي المصري ١٩١٤ – ١٩٥٢:**

لقد شهدت الفترة إرتباطاً شديد بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي في كافة مجالات النشاط الاقتصادي . حيث أن الاقتصاد الدولي خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كان يتمتع بدرجة عالية من الإستقرار وقد انعكس ذلك علي إرتفاع معدلات الإنتاج والتوظيف والتجارة الخارجية وكانت قاعدة الذهب هي أساس النظام النقدي الدولي ومع ذلك فإن معدلات التطور الاقتصادي بين الدول الرأسمالية كانت غير متساوية وكذلك فإن تقسيم مناطق العالم لضمان استمرار عمليات التراكم الرأسمالي بين الدول كان غير متكافئ مما ساهم في إشعال الحرب العالمية الأولى.

وقد صاحب ذلك حدوث تصدع في أركان هذا النظام لما ترتب علي الحرب من نتائج إقتصادية وسياسية ولكن استطاعت دول المركز الرأسمالي تحقيق معدلات عالية نسبيا من النمو الصناعي ساعدها علي تجاوز تلك الفترة بدون صعوبات ملموسة وانتهت الحرب بخروج الولايات المتحدة كأكبر قوة رأسمالية بلا منازع خلفا لبريطانيا .

وقد انعكس ذلك علي الإقتصاد المصري حيث أنه مع اندلا ع الحرب العالمية الأولى تم خفض الطلب علي محصول القطن مما ترتب عليه خفض المساحة المنزعة ليخفف من أثر الإنخفاض في سعر القطن وانخفاض قيمة صادراته مما جعل أسعار القطن تتقلب صعودا وهبوطا إلي أن وصل لأدنى سعر عام ١٩٢٩ .

فضلا عن ذلك فإن قيام الحرب أدى إلي صعوبة استيراد احتياجات البلاد من السلع المصنعة مما أتاح الفرصة لقيام بعض الصناعات الأستهلاكية حيث شهدت تلك الفترة ١٩١٩ – ١٩٣٠ إهتماما كبيرا بالصناعة .

ومع نهاية العشرينات من القرن التاسع عشر تعرضت دول المنظومة الرأسمالية إلي أزمة طاحنه إبان الكساد الكبير الذي استمر من ١٩٢٩ – ١٩٣٣ وقد صاحب تلك الفترة من الكساد حدوث موجة من عدم الثقة فإندفع الأفراد يسحبون ودائعهم من البنوك ويطالبون بصرف أوراق البنكنوت بالذهب مما عرض البنوك لحالة من العجز الحقيقي عن الدفع ومن ثم الإفلاس وتم إيقاف الصرف بالذهب حيث لم يأتي عام ١٩٣٦ حتى أعلنت كل الدول خروجها من قاعدة الذهب وأنهار مجدداً نظام النقد الدولي .

وقد ساهم هذا الوضع المتردي والذي عاني منه الاقتصادي الدولي في حدوث عجز واضح في الميزان التجاري للاقتصاد المصري وذلك نظرا لتضاؤل تجارة مصر الخارجية وبسبب إرتفاع معدل الواردات بصورة أكبر من الصادرات:حيث تبنت الحكومة المصرية خلال فترة الحرب والكساد الكبير سياسة إقتصادية تقوم علي تشجيع القطاع الصناعي مما ساهم في إزدهار الصناعة بسبب إنقطاع الواردات وضرورة البحث عن بدائل وإحلال منتجات صناعية محلها وكذلك زيادة الطلب المحلي نتيجة زيادة القوة الشرائية وإنتقال المنتجات المصرية إلي الدول المجاورة والتي انقطعت عنها الواردات بسبب ما تتعرض له دول المركز الرأسمالي .

وقد أدى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية عن مثيلاتها من السلع الأخرى إلي تشجيع الإستثمار في القطاع الصناعي وقد لجأت الدولة بعد تجاوز فترة الكساد الكبير إلي مجموعة من الإجراءات بهدف دعم الصناعة منها تعديل التعريفة الجمركية حيث فرضت ضريبة علي الواردات لحماية صناعتها المحلية .

ومع إزدهار الصناعة في مصر فقد زاد التراكم الرأسمالي لدى طبقة معينة من الشعب بينما ظل أغلبية أفراد الدولة يعانون من الفقر .

- **الإقتصاد المصري من عام ١٩٥٢ – ١٩٧٤** :

لقد تأثرت السياسة الاقتصادية في مصر خلال تلك الفترة بأهداف ومبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ خاصة فيما يتعلق منها بالقضاء علي الإقطاع وسيطرة رأس المال ومبادئ العدالة الإجتماعية . وقد اتجهت الدولة إلي القضاء علي الإقطاع الزراعي ومنح الدولة الدور الريادي في النشاط الإقتصادي وإدارته إلي جانب تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد أطلق علي هذه المرحلة " الحرية الاقتصادية التقليدية " والتي تمثلها الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٥٦ والتي تبنت خلالها الدولة سياسة اقتصادية تميل نحو تشجيع الرأسمالية الوطنية بهدف حثها علي المشاركة في الحياة الاقتصادية خاصة بعد إدراك الدولة لمشاعر الخوف والقلق التي سيطرت علي أصحاب رؤوس الأموال الخاصة بعد قيام الثورة . حيث ظلت هذه الفئة تنتظر في حذر وترقب إستقرار نظام الحكم الجديد قبل توجيه مدخراتهم إلي قنوات الإستثمار .

ولذا بادرت الدولة إلي استخدام العديد من الأدوات والسياسات التحفيزية لرأس المال الوطني وكان من أهمها تخفيض الضرائب علي أرباح الشركات التجارية التي تعمل في مجال المشروعات التي تهدف إلي دعم الاقتصاد القومي بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي في البلاد وتقليص حجم البطالة وتوسيع حجم السوق الوطنية.

كما أنها اعتمدت علي سياسة حمائية تهدف إلي كفالة الحماية للصناعة الوطنية وتشجيعها من خلال زيادة الرسوم الجمركية علي السلع المستوردة من الخارج والتي ينتج مثلها في الداخل . وقد اعفت المواد الأولية المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية إذا كانت تستخدم في التصنيع المحلي الموجه للتصدير.

كما أنها قدمت بعض الحوافز للمساهمين في مشروعات التنمية الاقتصادية من خلال تخفيض الحد الأدنى المقرر لقيمة أسهم الشركات المساهمة

وقد سعت الخطة الخمسية الأولى " ١٩٦٠ – ١٩٦٥ " إلي محاولة مضاعفة الدخل القومي . ولقد وجهت الدولة ما يقرب من ١٦٠٠ مليون جنيه لتنفيذ ١٤٠٠ مشروع موزعة علي القطاعات المختلفة .

ونظرا لعدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية ذلك لطموح الإستثماري فقد تم الإعتماد علي التمويل الخارجي من مصادر أجنبية .

حيث أشارت المصادر الرسمية إلي أن ديون مصر بلغت عام ١٩٧٠ حوالي ١٦٣٩ مليون دولار ذلك بخلاف الديون العسكرية التي خلفتها الهزيمة عام ١٩٦٧. حيث بلغ معدل الإقتراض الخارجي عام ١٩٧٣ نحو ١.٥%

زاد إلي ٢٦.٣ عام ١٩٧٥ وواصل إرتفاعه مما مثل خطراً شديداً يمكنه أن يعصف بالنظام الاقتصادي .

وقد صاحب ذلك حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم في الأسعار وتقييد للواردات والإستهلاك .

وقد كانت هذه المرحلة بداية دخول الدولة في مرحلة خطيرة طالت أوجه النشاط الاقتصادي المصري كلها .

- **الإنفتاح الاقتصادي والتحول إلي اقتصاد السوق**

في أعقاب حرب ١٩٧٣ شهد العالم تغيراً سريعاً وعميقا في أوجه النشاط الاقتصادي وبروز هذا الإتجاه بوضوح منذ منتصف السبعينات – حيث تبنت الحكومة سياسة جديدة لتحرير الاقتصاد المصري بهدف الخروج من حقبة سادت فيها استراتيجية تنمية يقودها القطاع العام وتتبع منهج التخطيط المركزي استراتيجية الإحلال محل الواردات والذي صاحبة تدخل حكومي مفرط غير مدعوم اليات مؤسسية كفء .

مما أدى إلي تحييد دور قوى السوق وتهميش القطاع الخاص فتفاقمت مشكلة البطالة والتضخم والمديونية وتدنت معدلات النشاط الاقتصادي بشكل عام .

ونتيجة لذلك فقد عقدت مصر عام ١٩٧٦ أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي مدته عام ويعد ذلك أول خطوة من خطوات الإصلاح الاقتصادي في مصر وذلك بإنتهاجها سياسة اقتصادية مضمونها يعتمد علي إطلاق حرية السوق والإعتماد علي القطاع الخاص ليكون شريكا في عملية التنمية

الاقتصادية جنبا إلي جنب مع القطاع العام وهو ما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي Open – Door Economic Policy والتي تتضمن الإتفاق علي تطبيق سياسات تهدف إلي الحد من الأنفاق الجاري .

عن طريق خفض أو إلغاء الدعم علي المواد الغذائية وعدم التمثيل في الأسعار ، وخفض قيمة الجنية المصري ليلائم الطلب والعرض وإنشاء سوق حرة للصرف وتحرير الإستيراد ورفع أسعار الفائدة لتشجيع المدخرات وإتباع سياسة إنكماشية لخفض مستوى الطلب المحلي علي السلع والخدمات .

وقد فشلت الحكومة المصرية في الإلتزام بتنفيذ توصيات الصندوق لما واجهته من مصاعب إقتصادية وإجتماعية . فلم يحظى البرنامج بالنجاح خلال تلك الفترة .

في فترة السبعينات علي الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية نوعا ما بإرتفاع أسعار الصادرات النفطية وتدفق تحويلات العاملين بالخارج وتدفقات السياحة ورسوم المرور بقناة السويس وزيادة المساعدات العربية والتي ساهمت في تغطية العجز في الميزان التجاري إلا أن الموازنة العامة للدولة ظلت تعاني من عجز هيكلي بسبب ما تم إتباعه من سياسات (الإنفتاح الاقتصادي) والتي تقتضي ضرورة منح تسهيلات ومزايا ضريبية وجمركية لجذب الإستثمارات لإعادة بناء البنية الأساسية والهياكل التي دمرتها الحرب .

جدول رقم (١) تطور العجز في الموازنة العامة للدولة من ١٩٦٥ – ١٩٨٠

السنوات	قيمة عجز الموازنة	الناتج المحلي الإجمالي	% العجز إلي الناتج المحلي
١٩٦٥	٢٤٨.٩	٢٤٥٤.٩	%١٠.١
١٩٧٠	٢٩٥.٩	٣٣١٩.٥	%٩.٤
١٩٧٣	٢٥٥.٤	٣٦٦٣.٠	%٧.٠
١٩٧٤	٦٩٥.٣	٤٣٥٣	%١٧.٦
١٩٧٥	٨٧٠	٤٩٦٤	%١٧.٢
١٩٧٨	٢٠٩٨	٩٠٠٨.١	%٢٤.٦
١٩٨٠	٣٥٦١	١٣٢٥٩.٢	%٢٢.٨

حيث يوضح الجدول رقم (١) مدى التدهور الشديد في الإقتصاد المصري من خلال مقارنة العجز في الموازنة بالناتج الملحي فقد زاد العجز من ٢٤٨.٩ عام ١٩٦٥ بنسبة ١٠.٠ % من الناتج القومي إلي ٦٩٥.٣ مليون جنيه بنسبة ١٧.٦ % عام ١٩٧٤ لتقفز إلي ٢٠٩٨ مليون جنيه بنسبة ٢٤.٦ % من الناتج القومي في فترة الثمانينات فقد عاني الاقتصاد المصري من أزمة مالية حادة ويرجع سبب ذلك إلي تطبيق سياسات مالية توسعية أثناء فترة الانفتاح الاقتصادي فقد أصبح الاقتصاد المصري يعاني من عدم القدرة علي الوفاء بأعباء الديون الخارجية مما عمق من الإختلالات الهيكلية والتي

أصبحت تمثل ضغطا علي مصر خلال تلك الفترة – وسوف نتناول عددا من المؤشرات والتي تدل علي تدهور الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ فيما يلي:

- **عجز الموازنة العامة** :

حيث عاني الاقتصاد المصري من انعدام التوازن الداخلي ، ممثلا في العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة كنتيجة للزيادة المستمرة في النفقات العامة وقصور الإيرادات العامة واتساع الفجوة بينهما مما يترتب عليه حدوث عجز هيكلي وسوف نتناول بالشرح تطور العجز بالنسبة للناتج المحلي في الجدول رقم (٢)

- **تطور عجز الموازنة العامة للدولة**

جدول رقم (٢) عجز الموازنة العامة للدولة ونسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠

السنوات	إجمالي الإستخدامات	إجمالي الإيرادات	عجز الموازنة	الناتج المحلي	عجز الموازنة / الناتج المحلي
١٩٨٥	٢٤٢٨٥	١٤٤٦٩	٩٧٨٩	٤٢٥١٣٠٠	٢٣ %
١٩٨٦	٢٤٥٣٠	١٥٤٤٩	٩٠٨١	٤٤٠٥٠	٢٠.٦٢ %
١٩٨٧	٣٣٤٦٠	١٩٠٢٠	١٤٤٤٠	٤٦٥٥٠	٣١.٠٢ %
١٩٨٨	٣٣٤٠٠	٢١٢٦٧	١٢١٣٣٠	٤٩٢٥٧.٣	٢٤.٦٣ %
١٩٨٩	٣٤٢٣٠	٢٣٤٨٨	١٠٧٤٢	٥٢١٢٢	٢٠.٦٠ %
١٩٩٠	٤٢١٦٨	٣٢١٣٠	١٠٠٣٨	٥٤٩٠٦	١٨.٢٨ %

ويوضح جدول رقم (٢) إرتفاع العجز الموازنة العامة للدولة من ٩٠٨١ مليار جنيه عام ١٩٨٦ إلي ١٤.٤ مليار جنيه عام ١٩٨٧ ثم إنخفض

إلي ١٠.٠٣ مليار جنيه عام ١٩٩٠م وهو العام السابق علي تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وبالمقارنة بالناتج المحلي نجد أن نسبة العجز بلغت ٢.٦٢% عام ١٩٨٦ ثم بلغ ٣١.٠٢ عام ١٩٨٧م ثم انخفضت إلي ١٨.٢٨% عام ١٩٩٠ وقد يرجع السبب في هذا الإنخفاض إلي استبعاد هيئات وحدات القطاع العام منذ عام ١٩٨٩ والتي تصدر بحوالي ٣ مليار جنيه.

- **إرتفاع معدل التضخم** :

يعد التضخم هو أحد الإختلالات الهيكلية الداخلية والتي أعاقت النمو في الاقتصاد المصري حيث تعرض الإقتصاد المصري إلي زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار منذ السبعينات وإشتدت حدة تلك الزيادة خلال عقد الثمانينات .

حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار الجملة ٢٢ % خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ويرجع سبب ذلك إلي زيادة معدل نمو الإصدار النقدي بما يفوق معدل نمو الناتج المحلي مع وجود زيادة في الطلب مما ترتب لعيها زيادة في الدخول بمعدلات تفوق معدل النمو في الإنتاجية . مما يعكس إرتفاع في الأسعار بسبب زيادة النفقات والإستهلاك كنتيجة لسياسة الدعم والإعانات . وقد تزامن ذلك مع العجز في الموازنة العامة للدولة والإعتماد علي مصادر تضخمية في تمويل هذا العجز من خلال الإقتراض من الجهاز المصرفي فقد عن إختلال النمو بين القطاعات ويضاف إلي ذلك الجمود

النسبي للحصيلة الضريبية بالمقارنة بالإنفاق العام وسيطرة الضرائب غير المباشرة . وقد صاحب ذلك إرتفاع في أسعار الواردات وتزايد عبء المديونية الخارجية.

ويوضح الجدول رقم (٣) معدل التضخم في مصر خلال الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٠

السنوات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
معدل التضخم	١٢.١%	٢٣.٩%	١٩.٧%	١٨.٨%	٢١.٤%	١٧.٦%

وتشير بيانات الجدول رقم (٣) إلي أن معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم) قد إرتفع لمعدلات قياسية لم يبلغها منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث إرتفع من ١٢.١% عام ١٩٨٥ إلي ٢٣.٩% عام ١٩٨٦ وتراجع إلي ١٩.٧ % عام ١٩٨٧ وسجل نحو ١٨.٨ % عام ١٩٨٨ ثم إرتفع مجددا إلي ٢١.٤ عام ١٩٨٩ وانخفض ليصل إلي ١٧.٦ % عام ١٩٩٠ وهذه المعدلات تشير إلي أن الاقتصاد المصري كان مصابا بالتضخم والذي أدى إلي تأكل القدرة الشرائية للعاملين بأجر والتي لم ترتفع ورواتبهم بنفس نسبة ارتفاع اسعار السلع والخدمات . وفي المقابل أرتفعت دخول أصحاب الملكيات نتيجة أرتفاع أسعارها في ظل التضخم الذي عاني منه الإقتصاد المصري .

- **المديونية الخارجية** :

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من أكثر صور الإختلالات الهيكلية ظهورا حيث يتضح أثرها علي التنمية الاقتصادية حيث يلزم أن يتم تخفيض جزء من الموارد الاقتصادية لخدمة هذه الديون وهذا من شانه أن يعمق من الإختلالات الهيكلية .

وقد كانت الأزمة الأعقد للإقتصاد المصري تتمثل في زيادة الديون الخارجية حيث وصلت إلي مستويات قياسية في نهاية الثمانينات حيث بلغ إجمالي الديون الخارجية المستحقة علي مصر حوالي ٥٠ مليار دولارعام ١٩٨٨ وهي توازي نحو ١٤٥.٦% من الناتج المحلي البالغ ٣٤.٣ مليار دولار في ذلك العام .

وذلك مقارنة بديون خارجية بلغت ١٩.١ مليار دولار عام ١٩٨٠ وكانت توازي نحو ٨٣.٥ %من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام . أي أن تلك الديون زادت بنسبة ١٦١.٨% خلال السنوات الثماني الأولى من عقد الثمانينات .

وترجع تلك الزيادة إلي العديد من الأسباب الداخلية تمثلت في عملية تمويل التنمية الاقتصادية ومحاولة بناء الهياكل الأساسية للإقتصاد القومي وقد صاحب ذلك انخفاض معدل الإدخار وسوء استخدام وإدارة القروض .

أما الأسباب الخارجية والتي ساهمت في زيادة المديونية الخارجية فقد تمثلت هبوط أسعار صادرات المواد الأولية وخاصة البترول فضلا عن التوسع في الإقراض الذي اتبعت المصارف الدولية .

- **تراجع معدل النمو الإقتصادي** :

حيث أنه خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات بدء يتراجع معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير ويرجع السبب في ذلك إلي تدهور موارد الدولة من النقد الأجنبي في أعقاب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي وأنهيار أسعار البترول وانخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج وكذلك انخفاض عوائد الملاحة في قناة السويس وانخفاض دخل القطاع السياحي نتيجة لعدد من الحوادث الأمنية .

وهكذا نجد أن كل الإختلالات الهيكلية والتي عاني منها الإقتصاد المصري خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي أصبحت تمثل سلسلة متصلة الحلقات تؤدي في النهاية إلي العديد من الآثار السلبية علي المجتمع المصري مما ترتب عليه أن أصبح لازما علي مصر ضرورة القيام بإصلاح إقتصادها واللجوء مرة أخرى إلي المؤسسات المالية الدولية من أجل سد العجز الذي أصاب الإقتصاد المصري .

وتحت ضغط من هذه المؤسسات علي مصر للإنتقال إلي اقتصاد السوق والحد من تدخل الدولة . عقدت مصر إتفاقا مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ واتفاق مع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩١ وقد إشتملت هذه الإتفاقيات علي ضرورة تطبيق حزمة من الإجراءات الشاملة أطلق عليها (برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ERSAP).

ويهدف برنامج أو سياسة الإصلاح الاقتصادي والذي طبقته مصر في ١٩٩١ إلي :

معالجة الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد المصري حتى يمكن توفير الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات بأسعار تتناسب مع محددوي الدخل .

تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة وتحسين ميزان المدفوعات .

إقامة شبكة واسعة النطاق من شأنها تأمين حماية القطاعات الأكثر تأثرا في المجتمع المصري من الآثار السلبية لعملية الإصلاح (ارتفاع الأسعار – البطالة) .

تشجيع القطاع الخاص علي المشاركة في النشاط الاقتصادي .

جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تبسيط وتخفيف القوانين والإجراءات .

ولتحقيق هذه الأهداف فقد إرتكز البرنامج علي ثلاثة محاور رئيسية هي :-

التثبيت Stabilization الذي يهدف إلي إعادة التوازن الاقتصادي الكلي وتخفيض معدل التضخم .

التكيف الهيكلي Structural adjustcnt لتشجيع النمو في الأجل الطويل .

السياسات الاجتماعية والتي تسعي لمعالجة الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي والتخفيف من أعبائها خاصة علي الطبقة الفقيرة والمتوسطة الدخل .

وسوف نتناول في الجزء التالي عرض لأهم تلك السياسات الاقتصادية المتبعة في مجال الإصلاح الاقتصادي .

- **أولا** : **سياسات التثبيت الاقتصادي** :

يختص بها صندوق النقد الدولي ويتم تنفيذها في الأجل القصير ، وهي ترتكز علي جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية أنكماشية تهدف إلي القضاء علي إختلالات الاقتصاد الكلي والتي تتمثل في التضخم وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وإرتفاع سعر الصرف .

وتضم سياسة التثبيت حزمة من الإصلاحات في مجال السياسة المالية والسياسية النقدية وسعر الصرف سوف نتناولها بشئ من التفصيل :

- **١- السياسة المالية** :

تستهدف هذه السياسة خفض العجز الكلي في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي تدريجيا بغرض الوصول إلي ميزانية متوازنة عام ١٩٩٧ وقد يتطلب ذلك تطبيق عدة إجراءات بعضها متعلق بالإيرادات والبعض الآخر متعلق بالنفقات وقد جاءت تلك الإجراءات علي النحو التالي : ١-١ زيادة الإيرادات العامة :

أتخذت الحكومة عدة إجراءات استهدفت منها رفع نسبة الإيرادات العامة إلي الناتج من ٢٩.٦% إلي ٤٠% في الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٦ .

حيث سعت إلي إيجاد مصادر تمويل جديدة تساهم في خفض العجز في الموازنة وكذلك العمل علي زيادة الإيرادات العامة غير الضريبية عن طريق زيادة

الأسعار للعديد من السلع وخاصة أسعار الطاقة . وزيادة الرسوم المفروضة مقابل بعض الخدمات العامة وتحرير أسعار المنتجات الصناعية .

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فقد سعت الحكومة إلي رفع كفاءة تحصيل الضرائب من خلال إعادة هيكلة النظام الضريبي وقد تم تحويل ضريبة الإستهلاك إلي ضريبة علي المبيعات لتوسيع نطاق الوعاء الضريبي .

فضلا عن تطبيق ضريبة موحدة علي الدخل وزيادة حدود الإعفاء الشخصي بنسبة تصل إلي ٤٠ % .

- **١-٢ خفض النفقات العامة** :-

سعت الحكومة إلي إتباع سياسات مالية إنكماشية تقوم علي خفض النفقات الحكومية بهدف خفض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال الخفض التدريجي لدعم السلع التهوينية وإلغاءه علي بعض السلع الإستهلاكية وكذلك تثبيت حجم الإنفاق علي بند الأجور من خلال تخفيض عدد المشتغلين بالقطاع الحكومي وتشجيع العاملين علي الحصول علي الإجازات بدون مرتب وتطبيق نظام المعاش المبكر .

وكذلك وضعت حدود قصوى للإئتمان المصرفي المقدم للحكومة وتقليص حجم الإستثمار العام وكذلك ترشيد الإنفاق علي أعمال الصيانة والإحلال المتعلقة بالبنية الأساسية لكن دون الإضرار بها .

- **٢- السياسة النقدية**:

يتبني صندوق النقد الدولي وجهة نظر تري أن الفائض في الطلب المسبب للتضخم يعود أساسا إلي الإفراط في السيولة المحلية – حيث أن سياسة تمويل العجز تؤدي إلي زيادة المعروض النقدي مما يؤدي إلي ارتفاع معدل التضخم وزيادة أسعار السلع . ولذا كان الهدف لأساس من السياسة النقدية في برنامج الإصلاح الاقتصادي هو جعل السوق هو المتحكم الأساسي في توزيع الإئتمان وتعبئة المدخرات بالإضافة إلي اتباع البنك المركزي لأساليب الرقابة النقدية الغير مباشرة .

ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها :

وضع سقوف ائتمانية لإقراض البنوك للقطاعين العام والخاص وقد تم تحديد تلك السقوف عند المستويات التي كانت سائدة لدى البنوك في نهاية فبراير ١٩٩١ .

تحرير سعر الفائدة الدائنة والمدينة منذ عام ١٩٩١ وذلك بهدف الوصول إلي سعر فائدة حقيقي يعكس قوى السوق ومتطلباته من أجل تشجيع الإدخار ومحاربة الإستهلاك وأصبح دور البنك المركزي يقتصر علي مجرد وضع مؤشرات تسترشد بها المؤسسات المالية عند تحديد سعر الفائدة .

ألزم البنك المركزي المصري إعتبارا من ٢ أبريل ١٩٩١ البنوك بعدم تجاوز التزاماتها بالعملات الأجنبية . كما ألزم جميع البنوك من منتصف ١٩٩٧ بالإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية .

- **٣- سياسة سعر الصرف** :

تتضمن هذه السياسات الوصول إلي سعر صرف واقعي للعملة المحلية يضمن تحسين أداء الاقتصاد المصري وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج نحو إنتاج السلع التي تدخل في التجارة الدولية وكذلك ضرورة توحيد أسعار الصرف السائدة في سعر واحد بهدف رفع كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة . والعمل علي ترك تحديد مستوى سعر الصرف إلي قوى العرض والطلب بعيدا عن التدخل الحكومي.

- **ثانيا** : **سياسات التكيف الهيكلي** :

تتعلق سياسات التكيف الهيكلي بالإقتصاد الحقيقي وتشمل السياسات المؤثرة في العرض الكلي والتي يهدف إلي إعادة توجيه الموارد بين القطاعات علي أساس آلية السوق وتصحيح هيكل الحوافز النسبية لصالح القطاعات التي يمكن أن تزيد من الصادرات ، وتخفيض سعر الصرف الأسمى وتحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية وخفض القيود غير الكمية وتحرير جهاز الأسعار .

وسوف نتناول هذه السياسات بشئ من التفصيل :

- **١- تحرير الأسعار** :

من أهم أهداف برنامج التكيف الهيكلي هو العمل عي إزالة كافة التشوهات السعرية عن طريق تحديد الأسعار بواسطة آليات السوق إذا تقترب الأسعار المحلية من نظيراتها العالمية وهذا من شأنه أن يسهم في زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية .

وقد سعت الحكومة إلي رفع أسعار الطاقة بحيث تصل أسعار منتجات البترول إلي مستوى الأسعار العالمية ورفع أسعار الكهرباء تدريجيا فضلا عن تحرير أسعار المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم عن المستلزمات الزراعية مما أدى إلي ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوي . ويعتبر صدور قانون الأراضي الزراعية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذي يقضي برفع إيجار الأراضي الزراعية لـ ٢٢ مثل الضريبة علي الأرض وإنهاء عقود الإيجارات من أهم السياسات السعرية التي طبقتها مصر في إطار الإصلاح الاقتصادي أما في قطاع الصناعة . منح القانون ٢٠٣ لعام ١٩٩١ شركات قطاع الأعمال العام حرية تحديد أسعار منتجاتها وتم إلغاء الدعم عن عدد كبير من سلع وخدمات هذه الشركات وتم رفع أسعار العديد من الخدمات مثل الكهرباء والتليفونات وذلك بهدف خفض العبء عن الميزانية العامة للدولة .

- **سياسة الخصخصة وإصلاح القطاع العام** :

وتهدف هذه السياسة إلي تغيير البيئة المؤسسية والمالية التي تعمل فيها مشروعات القطاع العام بما يساعد علي إعادة هيكلتها وإستقلالها عن الحكومة وبالتالي رفع كفاءتها الإنتاجية . حيث أنها عانت من الرقابة الحكومية الواسعة علي قراراتها الحيوية لفترة طويلة مما أثر سلبيا علي كفائتها خاصة في ظل غياب البيئة التنافسية مما أدى إلي انخفاض الربحية الماليه والاقتصادية لهذه الشركات وقد كان فصل الإدارة عن الملكية والمساواة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص وبيع المشروعات العامة غير الإستراتيجية أو المشتركة إلي القطاع الخاص وتصفية الوحدات من أهم الإجراءات التي سعت الحكومة لتطبيقها في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي .

وقد تم تطبيق أولى محاولات إصلاح القطاع العام بصدور قانون قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣ لسنة ١٩٩١) والذي ينص علي إنشاء شركات قابضة لحتل محل شركة القطاع العام وتمنح كافة الحريات في إدارة إستثمار أموالها في إطار بيئة تنافسية تعمل وفق أسس تجارية وتنافس مع القطاع الخاص في ظل مجموعة من القواعد الحاكمة لأنشطتها ويتعين علي الدولة توفير احتياجاتها من النقد الأجنبي دون الإقتراب من الموازنة العامة للدولة .

وقد بلغ عدد الشركات التي تم خصخصتها عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٤٠ شركة بنسبة ٧٦.٤ % من إجمالي شركات القطاع العام مقارنة بـ ١٣٠ شركة تم خصخصتها بنسبة ٤١ % عام ١٩٩٩ .

وقد تم توجيه حصيلة البيع لسداد مديونيات القطاع العام وتنفيذ قانون المعاش المبكر .

- **تحرير التجارة الخارجية** :

تعد هذه الخطوة هي من أهم محاور سياسة التكيف الهيكلي حيث إتخذت الحكومة عدة خطوات في هذا الإتجاه منذ عام ١٩٩١ فيما يتعلق بتحرير الواردات . فقد تم تخفيض متوسط التعريفة الجمركية من حوالي ٤٧ % في عام ١٩٨٩ إلي ٣٠% في عام ١٩٩٩ كما تم إلغاء العديد من القيود الكمية علي الواردات وإلغاء الحظر علي العديد منها .

أما فيما يتعلق بتحرير الصادرات . فقد تم تخفيض السلع المحظور تصديرها من ٢٠ سلعة إلي سلعتين فقط عام ١٩٩٢ وإلغاء شرط الحصول

علي موافقات تصديرية مسبقة وتم تسهيل الإئتمان بالنسبة للمصدرين من خلال خفض سعر الفائدة وعمولة البنك .

- **ثالثا** : **السياسة الاجتماعية** (**الصندوق الاجتماعي للتنمية**) :

تعد السياسة الاجتماعية هي إحدى السياسات التي تتكامل مع سياسات التكيف الهيكلي ويعد الصندوق الاجتماعي للتنمية Social Fund For Developments (S.F.D)

هو شبكة الامان الحديثة في مصر التي تسعي لمواجهة الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي على الفقراء ورفع المعاناة عن محدودي الدخل ورفع كفاءة المؤسسات التي تقوم على تنفيذ المشروعات من خلال دعم قدرتها التنظيمية ورفع أدائها الفن والاداري.

وقد أنشا الصندوق الاجتماعي للتنمية بقرار جمهوري رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١ وبدأ العمل الفعلي به عام ١٩٩٣ والذي تحددت وظائفه في النقاط التالية :-

- تعبئة الموارد المالية والفنية الدولية والمحلية واستخدامها في تنفيذ مشروعات متنوعة وفي مجالات الانتاج والخدمات بهدف توفير فرص عمل دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الاكثر احتياجا وتسحين مستواهم المعيشي .

- يقوم الصندوق بدور الوسيط المالي الذي يقوم بجذب القروض والمنح من المصادر الدولية المحلية ثم استخدام هذه القروض بواسطة جهات وسيطة في تنفيذ مشروعات انتاجية وخدمية .

- **أهداف الصندوق** .

١-توفر فرص عمل جيدة وسريعة للمساهمة في حل مشكلة البطالة خاصة البطالة الناجمة عن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

٢-تخفيف وطأة اجراءات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عن الطبقات محدودة الدخل .

الفئات المستهدفة للصندوق الاجتماعي للتنمية .

حدد الصندوق الفئات المستهدفة من خدمات علي النمو التالي :

- **الفئات الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادي .**
- **الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل .**
- **الشباب الخريجون من الجامعات والمعاهد والمدارس .**
- **العائدون المتضررون من أزمة الخليج .**
- **المرأة .**
- **سكان المجتمعات الأقل نموا .**
- **سكان المناطق المحرومة من الخدمات .**

ويقدم الصندوق خدماته من خلال عدد من الجهات التي تمكنه من تحقيق أهداف .

- **الجهات التي يتعامل معها الصندوق** :

أ- الجهات الممولة : هي الجهات التي تساهم في تكوين موارد الصندوق واستمرار الصندوق مرهون باستمرار التمويل من هذه الجهات وسياسة الصندوق مع هذه الجهات تتمثل في سعى الصندوق في الترويج لأهدافه وإنجازاته لدى المنظمات الدولية والإقليمية وحكومات الدول المتقدمة بغرض تنمية الموارد المالية والفنية وبعدها يشترك الصندوق مع الحكومية المصرية علي القروض والمنح التي تخصص للصندوق وبما يتفق مع أهدافه وبعدها ينفذ الصندوق الاتفاقات المبرمة مع الحكومة المصرية والدول المانحة ويقدم الصندوق معاونة للهيئات والدول المانحة في متابعة تحقيق الأهداف .

ب- الجهات الكفيلة أو الوسطية : هي همزة الوصل أو التنظيم الوسيط التي تستخدم لإدارة ومتابعة الأداء الكمي والفني لبرامجه ومشاريعه . وسياسة الصندوق مع هذه الجهات تتمثل في سعي الصندوق في البداية إلي تسويق برامج بغرض إتاحة الفرص للجهات المختلفة للقيام بدور الجهات الوسيطة بين الجهات الممولة والجهات المنفذة . وبعدها يقوم الصندوق باختيار الجهات التي تستطيع تنفيذ مشروعاته ويتفق عملها مع أهداف الصندوق بواسطة معايير محددة لقياس قدرة هذه الجهات علي تنفيذ الأهداف المطلوبة وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المقدرة . ثم يقوم بتأهيل الجهات التي أصبحت وسيطة بواسطة المعونة المالية والفنية بما يضمن وصول خدمات الصندوق إلي الفئات المستهدفة .

ج- الجهات المنفذة : هي الجهات التي تقوم بالتنفيذ الفعلي للمشروعات المختلفة لبرامج الصندوق وهي التي ترتبط بعلاقة مباشرة مع الفئات المستهدفة ولا يتعامل الصندوق مع الجهات المنفذة مباشرة . وسياسة الصندوق مع هذه الجهات تتمثل في متابعة الصندوق لهذه الجهات التي تتعامل مع المستفيدين للتأكد من تنفيذ أهداف الصندوق ولكن هذه المتابعة ليست مباشرة وإنما عن طريق متابعة الجهات الوسيطة وبعدها يقوم الصندوق بإعداد المكاتب الإقليمية للإشراف علي الجهات المنفذة بجانب الإشراف علي الجهات الوسيطة .

- **آليات عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية (برامج الصندوق) :**

نظرا لأن الصندوق الاجتماعي للتنمية يعمل بغرض مواجهة الآثار الاجتماعية التي تنتج عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي عن طريق خلق فرص عمل وتنفيذ مشروعات لتنمية المناطق الأكثر احتياجا فإن الصندوق يقوم بتنفيذ أغراضه بواسطة آليات محددة هي برامج الصندوق حيث إن الصندوق يعمل من خلال ستة برامج أساسية سوف نعرض لها علي النحو التالي :

- **أولا : برنامج تنمية المجتمع:**

يقوم برنامج تنمية المجتمع **Cpmmunity Development Program** بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية التي تعمل علي إتاحة التدريب وتوفير المعدات اللازمة لرفع المهارات في مجال الصناعات اليدوية وتوزيع المنتجات والتصنيع الغذائي كما يقدم الصندوق التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من أنشطة التمية الاجتماعية .

ويهدف هذا البرنامج إلي إتاحة الفرصة لتحقيق حزمة مترابطة من الأهداف في ذات الوقت وهي :

التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة للفئات الأكثر فقرا .

تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية .

تحسين فرص الفقراء في الحصول علي فرصة عمل منتجة .

أهم الفئات المستهدفة من البرنامج هي :

- الأسر ذات الدخل المنخفض .
- الشباب العاطلون عن العمل .
- الأطفال والنساء في المناطق الفقيرة .

- **ثانيا : برنامج الأشغال العامة :**

يتضمن برنامج الأشغال العامة **Public Works Program** تنفيذ مشروعات لابيئة الأساسية مثل تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وصيانة المرافق والمنشآت العامة وتطهير قنوات الري . ويتم تمويل هذه المشروعات من المنح التي توجه للصندوق .

- **أهداف برنامج الأشغال العامة :**

المساعدة في تحسين البيئة الأساسية للمناطق المحرومة وخاصة الريف .

المساعدة في التقليل من البطالة وذلك خلق فرص عمل مؤقتة علي نطاق كبير .

تقديم تقرير متكامل لتخطيط وإدارة ومتابعة وتنفيذ وتقويم المشروعات كثيفة العمالة التي توجه للبيئة الأساسية وذلك لتكرار استخدامها علي المستوى العام .

ضمان صيانة المشروعات بواسطة مشاركة القطاع الخاص والفئات المستهدفة والمنظمات والجمعيات غير الحكومية في صيانة تلك المشروعات .

أهم الفئات المستهدفة من البرنامج هي :

سكان المجتمعات الريفية الأكثر احتياجا .

سكان المناطق المحرومة من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي .

المتعطلون عن العمل .

- **ثالثا : برنامج تنمية المشروعات :**

يقوم برنامج تنمية المشروعات **Enterprise Development Program** بإتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة في إنشاء المشروعات الصغيرة الجديدة والوسع في المشروعات القائمة بغرض خلق فرص عمل جديدة .

ويهدف هذا البرنامج إلي تنمية قدرات العمل الحر لدى الأفراد الراغبين في الإستثمار من خلال:-

المساعدة في إقامة مشروعات صغيرة وجديدة تخلق فرص جديدة للعمل

تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بهدف زيادة إنتاجها وزيادة قدرتها علي خلق فرص جديدة للعمل .

وهذه الأهداف تلعب دوراً هاماً في حل مشكلة البطالة أو علي الأقل التخفيف من حدتها فضلا عما تحدثه الصناعات الصغيرة من تنمية اقتصادية .

أهم الفئات المستهدفة من البرنامج هي :

المتعطلون عن العمل .

الخريجون الجدد .

المرأة .

- **رابعا : برنامج تنمية الموارد البشرية :**

يعمل برنامج تنمية الموارد البشرية **Human Resources Development Program** علي تمويل المشروعات لمساعدة عمالة شركات قطاع الأعمال العام علي التكيف مع خصخصة هذه الشركات وذلك بتنمية وتطور القدرات البشرية بتقديم حزمة متكاملة من البرامج التدريبية .

لكي يصبح العمال قادرين علي الإلتحاق بعمل جديد في سوق العمل أو رفع قدرات الشركة المراد خصخصتها للاستفادة من العمالة الموجودة بها ورفع قدراتها .

ويهدف هذا البرنامج إلي مواجهة آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي لعي عمالة شركات قطاع الأعمال العام من خلال عدة نقاط هي :

تمكين العاملين في شركات قطاع الأعمال العام من الاستمرار في وظائفهم من خلال زيادة القدرة الاقتصادية الشركات علي الاستمرار.

تمكين الشباب المتعطل من الوصول إلي فرص العمل المتاحة من خلال مشروعات التدريب التحويلي خدمات توظيف الشباب المتعطل .

تحسين قدرة نظام التدريب ليكون أكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل بواسطة تحجديث البرامج التدريبية وربطها بسوق العمل .

ويعمل هذا البرنامج في مجال إعادة الهيكلة والتدريب حيث نجد أن هذا البرنامج يقوم بمساعدة الشركات الخاضعة لقطاع الأعمال العام علي تنفيذ ومتابعة الاستفادة من القوى العاملة بها وذلك من خلال تصحيح مسار الشركة وإعادة توصيف الوظائف بها كي لا يتم الاستغناء عن العمالة أو أن تلجأ إلي إعادة توظيف هذه العمالة الزائدة في شركة أخرى أو مساعدة العمالة الزائدة علي إقامة مشروعات صغيرة لتوفير فرص عمل لهم أو المساهمة في تدعيم نظام المعاش المبكر .

أما في مجال التدريب فهو يسعى إلي الإرتفاع بمهارة الموارد البشرية من خلال برامج التدريب التحويلي للعمالة الزائدة عن شركات قطاع الأعمال العام بغرض تأهيلها للتوجه لسوق العمل بصورة جديدة .

- **أهم الفئات المستهدفة من هذا البرنامج** :

المتعطلون عن العمل .

من يتم الاستغناء عنهم من شركات قطاع الأعمال العام .

الخريجون الجدد .

- **خامسا : برنامج التنمية المؤسسية :**

يسعى برنامج التنمية المؤسسية **Institutional Development Program** إلي مساعدة المؤسسات المحلية علي التنمية وتخطيط برامجها من خلال توفير المعلومات والبيانات وتطورها وتدريب العاملين في الصندوق .

ويهدف هذا البرنامج إلي رفع كفاءة المؤسسات والأجهزة التي يتعامل معها من خلال :

تقوية الأجهزة والمؤسسات الحكومية لتكون قادرة علي مشاركة الصندوق في تحقيق أهدافه .

تقوية المنظمات والجمعيات غير الحكومية ورفع أدائها الإداري والتنظيمي من خلال المساندة المالية والفنية .

دعم القدرات التنظيمية الداخلية للصندوق بما يمكنه من تنفيذ أهدافه من خلال التدريب المستمر للعاملين به .

أهم الفئات المستهدفة من هذا البرنامج هي :

المنظمات والمؤسسات الحكومية العاملة في مجال إعداد ومتابعة الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية .

النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والتعاونية .

الإدارة التنفيذية وموظفو الصندوق .

وهكذا يلعب الصندوق الاجتماعي للتنمية دورا أساسيا في التخفيف من حدة الآثار المترتبة علي تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي بما تشمله من سياسات انكماشية تسعى لخفض فرص العمل المتاحة بهدف خفض العجز وكذلك تطبيق سياسة الخصخصة التي يتم فيها نقل ملكية القطاع العام إلي القطاع الخاص وما قد يصاحب ذلك من استغناء عن جزء من العمالة.

□□□

الفصل الثانى

الإصلاح الاقتصادي والمسألة الاجتماعية

- **مقدمة** :

الموضوع الذي أود أن أتحدث فيه موضوع طويل جداً وشائك للغاية وفني (أيديولوجي) ، ولكنه رغم ذلك كله تعمدت أن أتحدث إليكم فيه لأنه يمثل قضية الساعة التي تمسنا جميعاً في مسكنا وملبستا وكل ما نتعرض له خلال حياتنا اليومية المعاشة .ألا وهو موضوع " الإصلاح الاقتصادي وارتباطه بالمسألة الاجتماعية " (★)

(★) نص المحاضرة التي ألقاها بالعنوان نفسه في الموسم الثقافي لكلية الآداب جامعة المنصورة بمدرج أحمد لطفي في يوم الأحد الموافق ٢٤ مارس ١٩٩٦م المرحوم الأستاذ الدكتور السيد محمد الحسيني أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب جامعة عين شمس والذي صعدت روحه إلى ربها راضية مرضية فى يوم ٢٩ مايو ١٩٩٧م ، وبمناسبة قرب ذكراه السنوية الأولى رأت آسرة التحرير أن تدفع بهذه المحاضرة للنشر في مجلة كلية الاداب جامعة المنصورة ، عدد (٢٢) ، ١٩٩٨م ، لاعتبارات عديدة لعل من أهمها ما تمثله ذلك من مسحة من مسحات الوفاء إزاء هذا العالم الجليل الذي قدم الكثير لمجتمعه وعلمه ولجامعة المنصورة ولقسم الاجتماع بها على وجه الخصوص، إضافة إلى أهمية الموضوع ذاته الذي تحدث فيه وتناولته المحاضرة بالاهتمام . فهو حديث اليوم والغد وقضية مجتمعية ملحة يندر الكتابة السوسيولوجية المتأنية حول أبعادها ومتغيراتها . وقد عهد إلى تلميذه السيد / علّى الدين عبد البديع القصبي المدرس المساعد بقسم الاجتماع بجامعة جنوب الوادي أن يعد هذه المحاضرة للنشر، وأشرف الأستاذ الدكتور محمد سيد حافظ أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنصورة على مراجعتها.

وأقصد ببساطة شديدة بالإصلاح الاقتصادي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تدخل تحت نطاق ما يسمي ببرامج التكيف الهيكلي أو برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي تختصر عموماً بـ (SSAP) Stablization Structural Adjustment Programs وهي التسمية المعتمدة لدي الهيئات الدولية وعلي الأخص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

بدايةً موضوع الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي قد فرض نفسه علي العالم الذي نعيش فيه بقوة منذ الثمانينات ، أصبح البديل الليبرالي هو البديل الوحيد المتاح أمام كثير من الدول بما في ذلك الدول التي كانت اشتراكية أو الدول التي انهارت بانهيار الاتحاد السوفيتي ، أصبحت هذه الدول تأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي شأنها في ذلك شأن الدول النامية التي حصلت علي استقلالها السياسي بعد الخبرة الاستعمارية التي مرت بها وبعد فشل المشروع الاشتراكي علي وجه التحديد أو مشاريع التنمية الوطنية التي أنجزها كثير من قادة العالم الثالث .

والعالم الذي نعيش فيه الآن يقوم علي مجموعة من القيم الأساسية : قيم الحرية الاقتصادية ، قيم السوق الحرة ، قيم الديمقراطية ،قيم الليبرالية السياسية القائمة علي التعددية الحزبية ، قيم التعددية الثقافية ،وقيم انسيابية المعرفة أي انتقال الأفكار من مكان إلي مكان بسهولة ويسر وسرعة فائقة .

والدول النامية التي ننتمى إليها وهي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية دول معظمها تمر بمأزق يتمثل في أن برامج التنمية ومشروعات النهضة التي أنجزتها القيادات بعد الاستقلال السياسي استنفذت أغراضها ، كان هناك عقد بين القادة (نيكروما غانا ، عبد الناصر مصر ، سوكارنو إندونيسيا ، سيكوتوري غينيا ، ميزيتي تنزانيا) وهؤلاء قادوا مجتمعاتهم نحو الاستقلال السياسي ، حاولوا أن ينجزوا مشروعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعوض هذا التخلف الذي يفصل بين مجتمعاتهم والمجتمعات الغربية . ولقد واجه هؤلاء صعوبات عديدة تمثلت في : برجوازيات ضعيفة لعدم وجود تكوين رأسمالي قوي ،تراكم رأسمالي محدود ، سوق ضعيفة ، استثمارات محدودة ، فرص صعبة في الحصول علي قروض ، تركيبات وتكوينات سياسية عاجزة عن إقامة مشاركة سياسية أو أحزاب سياسية . هذه الدول لم يكن أمامها إلا خيار واحد " تدعيم الدولة " بمعني أن الدولة الجهة والمصدر والوسيلة الوحيدة القادرة علي حشد الموارد والمدخرات ، وإنجاز مشروعات عملاقة ، وفي الوقت نفسه إقامة البنية الأساسية . فكانت الدولة بمثابة الرمز الذي يضمن السيطرة علي الموارد الوطنية وتوزيعها بما يقلل من هوة أو فجوة التناقض الطبقي بين الشرائح المختلفة .

وأمريكا اللاتينية كقارة ومثال لدول النامية أسرع في التطور الاجتماعي ، وهي أُسْتِعمِرَت مع الكشوف الجغرافية وحصلت علي استقلالها السياسي مع الربع الأول من القرن التاسع عشر . فهي استعمرت مبكراً وحصلت علي استقلالها السياسي مبكراً أيضاً ، وبحكم الجوار مع الولايات المتحدة الأمريكية

احتلت أهمية خاصة بالنسبة لها . واستندت سياسات تنميتها خلال فترة ما بعد الاستقلال علي تحالف اجتماعي بين البرجوازية الصناعية ، والطبقة الوسطي ، وعمال المدن في إطار ما يعرف بالشعوبية **Populism** واعتمدت بشكل أساسي علي التصنيع أو كما يذهب الاقتصاديون " التصنيع بهدف إحلال محل الواردات " أي تصنيع السلع في الداخل بدلاً من أن تستورد من خارج أمريكا اللاتينية .

ويشير الواقع إلى أن سنة ١٩٨٢ سنة حاسمة إذ خلالها نشبت أزمة الديون العالمية حيث أعلنت ثلاث دول في أمريكا اللاتينية وهي "المكسيك وشيلي والأرجنتين" إفلاسها وأنها غير قادرة علي تسديد الديون الخارجية ، فانزعجت بذلك الدول الرأسمالية ،والمؤسسات الدولية والبنوك الكبرى ، لأنه شيء خطير أن يعلن الشخص المدين أنه عاجز عن سداد عبء الدين المستحق عليه ، فالمكسيك علي سبيل المثال والتي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية البنتة ، وصلت الديون المستحقة عليها خلال سنة ١٩٨٢م ١٥٠ مليار دولار ، إذن كان لابد من البحث عن بديل والذي تمثل وفقا لرؤية القوى الرأسمالية في تصميم برامج من شأنها مساعدة هذه الدول المدينة لسداد أعباء ديونها والوصول إلي وصفة اقتصادية تمكنها من مواصلة مسيرتها الاقتصادية ومن هنا ظهرت وصفة برامج التثبيت والتكيف الهيكلي "الإصلاح الاقتصادي " علي وجه التحديد مع أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.

- **أولا ماهية برامج التثبيت والتكيف الهيكلي (الإصلاح الاقتصادي) :**

في واقع الأمر ، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي هي كلمتان التثبيت Sta Stabilization والتكييف الهيكلي S tructural Adjustment والتثبيت يتصل أصلا " بالطلب " في حين التكييف الهيكلي موضوع مرتبط " بالعرض " والتثبيت الهيكلي عبارة عن حزمة Package من التغيرات الاقتصادية القاسية في معظم الأحيان ولكنها تعني في النهاية وضع الاقتصاد الوطني علي بداية الطريق وتشمل علي متغيرات عديدة تتصل بالاستثمار ، والتجارة الخارجية ، وسياسة العمالة والأجور ، وسعر الفائدة ، وسعر الصرف ، والموازنة العامة للدولة .

والجدير بالذكر هنا أن حزمة برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تتم أساسا بين الدول النامية وجهتين أساسيتين : الجهة الأولي : صندوق النقد الدولي والذي تشترك فيه ١٥٠ دولة لكل منها حصة تحدد حقوقها في السحب ، وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها علي خمسي أصواته ، ويمثل هذا الصندوق قوة اقتصادية وفنية تتبلور في منحه شهادة حسن سير للأوضاع الاقتصادية تحصل بمقتضاها الدولة علي الموارد اللازمة لتعزيز أوضاعها ، أما الجهة الثانية فهي البنك الدولي وهي الجهة الممولة التي تتعامل مع الدولة إذا ما استطاعت أن تحصل علي حكم أو شهادة حسن أداء اقتصادي من صندوق النقد الدولي .

نتفق منذ البداية علي أنه عندما نطلق تعبير (إصلاح اقتصادي) فأننا نقصد (تثبيت وتكييف هيكلي) لان لفظة (إصلاح اقتصادي) تعبير مصري (تركيبة مصرية محلية) ، فالأدبيات العالمية (في الخارج) والمتصلة بالموضوع لا تقول إصلاح اقتصادي ؛ لأن مصطلح الإصلاح الاقتصادي يشير إلي أن المسار الاقتصادي السابق عليه كان به إفساد اقتصادي Economic Corruption. ومن ثم يجب أن يُعدَل وهذا حكم قيمي ، فليس بالضرورة إن السياسات الحمائية التي اتبعتها الدولة في مصر كانت كلها خاطئة ، ولذا يمكن القول بان " مفهوم الإصلاح الاقتصادي "كما يذهب أصحاب مناهج البحث فيه أحكام قيمية Valulated ورغم هذه التحفظات فأننا نقبل هذه التسمية لأنه عندما نطلق مقولة " إصلاح " فأننا نستخدمها هنا بالترادف مع برامج التثبيت والتكييف الهيكلي .

وجدير بالإشارة أن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تستند علي مجموعة من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية : خفض الأنفاق العام ، جذب الاستثمار الخاص ، رفع أسعار الفائدة ، زيادة أسعار الطاقة والوقود ، خفض الاستهلاك الخاص ، وقيمة العملة المحلية ، تعديل قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر في العقارات والأراضي الزراعية . وتختلف الأولويات ، إلا أنها تبقي في نهاية الأمر ، جملة من البدائل المطروحة الهدف منها تحقيق شئ واحد وهو الانكماش الاقتصادي أو " الركود الاقتصادي " (تقليل الطلب) .

ومن المفترض أن تختلف وتتباين سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي (الإصلاح الاقتصادي) من دولة لأخرى . فهي ليست شيء واحد وصفة

واحدة قابلة للتطبيق الآلي ، ويتوقف ذلك علي مكانة الدولة ، من حجم مواردها الذاتية ، وطبيعة السلطة السياسية السائدة ، ومزاياها وعلاقتها داخل النظام الدولي . وربما أوضح مثال علي ذلك " مصر " التي تبنت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي ميسوراً بالمقارنة بروسيا مثلاً والتي فشلت في تبني برنامج جيد للتكييف الهيكلي ، فمصر استثمرت ظروفها ومكانتها وموقعها ودورها في حرب الخليج ، واستطاعت أن تجري مفاوضات مع الصندوق والبنك وحصلت بموجبها علي شروط ميسرة ، بينما بلدان أفريقيا علي سبيل المثال ليس لها حظ مصر من حيث الأهمية والمكانة مثل تنزانيا وكينيا (في شرق أفريقيا) وليبيريا ونيجيريا (في غرب أفريقيا) ، ومن ثم لم تستطع الحصول علي شروط كالتي حصلت عليها مصر . إذ يمكن القول بأن الهيئات والمؤسسات الدولية المانحة وأنها تخضع في جانب منها لمناورات تلعب فيها المهارة السياسية دوراً وإن كان محدوداً نسبياً .

وعلي جانب آخر ينصح خبراء صندوق النقد والبنك الدولي بمجموعة من النصائح لكثير من الدول النامية منها : تقليل الإنفاق العام ، إلغاء الدعم السلعي ، زيادة عائدات الضرائب ، ورفع أسعار الفوائد البنكية ، ومن خلال هذه الإجراءات يمكن تحرير التجارة وتشجيع الصادرات . وهما يتحققان بدورهما من خلال جملة من التدابير من بينها تخفيض قيمة العملة المحلية ، وتجميد الأجور والتي من شأنها التعجيل بالانكماش الاقتصادي والذي يعقبه في مرحلة لاحقة خصخصة المشروعات " التكييف الهيكلي " ومنح حوافز الاستثمارات الأجنبية . إن تنفيذ تلك النصائح يعد شرطاً ضرورياً تتمكن من

خلاله الدولة النامية من إعادة جدولة ديونها وحصولها علي قروض جديدة من قبل الصندوق والبنك الدولي بصفة خاصة والرأسمالية العالمية بصفة عامة .

- **ثانياً : الأهداف الرسمية لبرامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وتساؤلات ملحة:**

نبادر بطرح تساؤل محوري يدور حول أهداف الإصلاح الاقتصادي الرسمية في مصر ؟وكما يقال عنها تتمثل في رفع معدل نمو الناتج القومي ، زيادة مساهمة الصناعات التحويلية ، زيادة القدرة التنافسية
للاقتصاد ، زيادة قدرة الاقتصاد علي النمو والمصداقية بالاعتماد علي المدخرات المحلية .
كما يمكن الإشارة إلي بعض التساؤلات الملحة التي يطرحها تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهي علي النحو التالي :

كيف تتعامل الدولة مع العمالة المستغني عنها ؟ وكيف يتم بيع وحدات القطاع العام ، وهل تباع مرة واحدة ؟ أم أن هناك أولويات ، وكيف يجري تقييم أصولها ؟ وكيف نضمن وجود إدارة جيدة للمشروعات المُخصصة ؟ وكيف تستخدم حصيلة بيع وحدات القطاع العام ؟

ونحن نسلم بأن بعضها قد طُرح من قبل بعض الباحثين ، إلا أن مناقشتها مناقشة متأنية لهو أمر بالغ الأهمية وهي تختلف من بلد إلي بلد أخري حسب الخيرات والظروف المحلية السائدة .

- **ثالثاً : ضمانات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي :**

هناك ضمانات ومتطلبات ضرورية ترتبط بعملية الإصلاح الاقتصادي من ذلك حسن الإدارة ، الشفافية ، والمحاسبية ، ومشاركة القوي السياسية فضلا عن الاستقلال الوطني ، وإذا ما أخذنا الاستقلال الوطني كمثال نجد أن الإصلاح الاقتصادي يعني فتح السوق للاستثمارات الأجنبية ، فهل لدينا قاعدة اقتصادية كافية للاستثمارات الأجنبية ، وهل هناك مخاوف من أن تؤثر هذه الاستثمارات بسبب ضخامة رؤوس الأموال الأجنبية علي الاستقلال الوطني ،أحداث المكسيك في ديسمبر ١٩٩٤ مطروحة فحينما خفضت المكسيك قيمة الوحدة الاقتصادية الخاصة بها (البيزو) ساهمت في هروب رؤوس الأموال الأجنبية ونجم عن ذلك مشكلات اقتصادية لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدولي لتزويد المكسيك بـ ٢٧ مليار دولار حتى تقف علي قدميها وحتى تكون خبرة لكل الدول التي تأخذ بوصفة برامج التثبيت والتكييف الهيكلي . والواقع أن المساعدات الأمريكية للمكسيك للتغلب علي أزمتها الداخلية لا يمكن النظر إليها في ضوء اعتبار أن المكسيك تمثل الجارة الجنوبية لها فقط ، أو عضو معها في اتفاقية البنته ، ولكنها تري في المكسيك النموذج الذي يجب أن يحتذي به .

ولعله بعد أحداث المكسيك قد دار حديث طويل في البرنامج المصري للإصلاح حول تخفيض قيمة الجنية المصري حيث أصر خبراء الصندوق النقد الدولي إصراراً شديداً علي تخفيض الحكومة المصرية قيمة الجنية المصري بنسبة ٢٥ % سنوياً ولمدة ثلاث سنوات لم تنقذ مصر في مفاوضاتها هذه مع

الصندوق إلا أحداث الأزمة المكسيكية حيث مثل ذلك مبرراً Justification قانونياً وشرعياً وطبيعياً من جانب الحكومة المصرية للمسئولين في الصندوق والبنك الدولي نظراً لأن تخفيض قيمة العملة يمكن أن تؤدي أن نتائج وخيمة ولذا تلاشت نقمة التخفيض مؤقتاً فقط بسبب أحداث الأزمة المكسيكية .

- **رابعاً** : **الإصلاح الاقتصادي والمسألة الاجتماعية** :

في ضوء خبرات دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا ، سوف أتناول بالتحليل إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التوزيعية (التي تتصل بتوزيع الثروة) علي الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وانعكاساتها علي سبيل إشباع الحاجات السياسة . والواقع أن (حزمة) برامج الإصلاح الاقتصادي لها تضحيات ومكاسب فليست كلها شياً واحداً جيداً أو شيئاً واحداً سيئاً ، ففيها تضحيات علي الاستقلال الوطني وتأثيرات علي الصناعة الوطنية ، ولها مزايا أكبر تتمثل في تحسين ميزات المدفوعات ، وتثبيت أسعار العملات الوطنية ، لكن أهم ما يمكن ملاحظته هو أن لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهذا ما أغنية " بالمسالة الاجتماعية " تأثيرات واضحة علي الخريطة الطبقية فالذين يحصلون علي مكاسب أكبر فيها هم الكبار الملاك والأغنياء أو الطبقة العليا بشكل عام ، والضحايا الحقيقيون برامج الإصلاح الاقتصادي هم الطبقة الوسطي وبالذات " الطبقة الوسطي الدنيا " .

من الضروري التعرف بدقة علي موقف الطبقات الاجتماعية المختلفة (العليا – الوسطي – الدنيا) من برامج الإصلاح الاقتصادي من زاوية المزايا التي تحققها في مقابل الأعباء المفروضة عليها فبرامج الإصلاح الاقتصادي عبارة

عن " تورتة كيكة ، كل واحد يأكل حتة علي أده ، مش كل الطبقات تاكل منها بنصيب متساوي" . وإذا كنا اتفقنا علي أنه يوجد لدنيا ثلاث طبقات (عليا – وسطي – دنيا) فأنه داخل الطبقة الواحدة ممكن الواحد يأخذ مزايا ويضار في آن واحد . ففي داخل الطبقة العليا مثلاً تاجر التصدير غير تاجر الاستيراد وبالتالي وصفة برامج الإصلاح الاقتصادي لا تنطبق علي الناس جميعاً بنفس الطريقة ، حظوظ الناس وتضحياتهم من هذه البرامج تختلف باختلاف مواقعهم ، رجال العمال علي سبيل المثال طبقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي سوف يعانون غير أنهم يكسبون ، يعانون من زيادة أسعار الفائدة ، وزيادة أسعار المواد الخام ، تخفيض سعر الصرف الضرائب غير المباشرة ، إلغاء الرقابة علي الأسعار ، لأنه مع الاقتصاد اللبيرالي **Liberal Economy** تقل الرقابة علي الأسعار ، تنتج السلع وتباع في شكل فيه حرية ، تعديل قوانين العمل (بمعني يمكن فصل العمال بعيداً عن تدخل الدولة) وبالنسبة للتجار وهم أنواع (تجار التصدير – تجار الاستيراد – تجار محلين) والحديث هنا علي كبار التجار المحليين هؤلاء يحصلون علي مكاسب ومزايا وفي الوقت يضارون . المزايا التي يحصلون عليها إلغاء التسعيرة الجبرية ، وإلغاء التسويق الحكومي ، يعانون من قله السيولة نتيجة للسياسة الانكماشية ، كما يعانون من ضرائب المبيعات التي تقلل من القدرة الشرائية ، وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع أسعار الطاقة ، أما تجار الاستيراد فيكسبون ويغرمون ، يكسبون إلغاء الحذر علي الواردات ، تحرير سعر الصرف ، خفض الضرائب علي التجارة الخارجية ، يعانون من تخفيض قيمة العملة الوطنية ، زيادة أسعار قيمة الفائدة ، زيادة أسعار ضرائب الاستهلاك ، أما كبار ملاك العقارات فقد حققوا مزايا من تعديل العلاقات الايجارية ، خفض

الإنفاق الحكومي علي الإسكان الشعبي . وإلغاء الرقابة علي الأسعار ، ومع ذلك فقد عانوا من ارتفاع أسعار الفائدة ، ارتفاع أسعار المواد الخام وضرائب المبيعات . القضية كلها أخذ وعطاء وفي النهاية طرح وإضافة وإن كان في التحليل الأخير **Final Analysis** إضافة .

وعلي صعيد الطبقة الوسطي، يمكننا أن نلمس تفاوتاً ملحوظاً بين شرائحها المختلفة فيما يتعلق بموقفها من برامج الإصلاح الاقتصادي ، فالشريحة العليا من الطبقة لوسطي والتي تضم (المديرين وأستاذة الجامعات والمحاسبين وأطباء والمهندسين والمحامين..إلخ) ، استفادوا من برامج الخصخصة وبالذات الذين لديهم ودائع بنكية متلائمة المعرفة والإطلاع علي بيانات الشركات المخصصة الناجحة ، وبالتالي يتمكن هؤلاء من الحصول وشراء أسهم تضاعفت قيمتها عده مرات ، والمثل العامي يقول " المعرفة قوة" **Knowledge is power** ، أما الشريحتان الأخيرتان المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطي . فيدفعون ثمناً باهظاً جداً ، حيث يعانون من إلغاء الدعم الحكومي علي (السمن – الزيت – القمح – الموصلات – المياه – الكهرباء) زيادة أسعار الطعام ، تجميد المرتبات (لأن الدولة في الغالب ليست ثرية في موضوع المرتبات لأنها بصدد إجراء سياسة انكماشية تقشفية) ، خفض الإنفاق العام ، خصخصة القطاع العام ، واحتمالات تعديل العلاقات الايجارية.

وفي الريف يمكننا أن نلمس علي صعيد الطبقة الوسطي علاقة موجبة بين ملكية الأراضي الزراعية وإمكانية الاستفادة من برامج الإصلاح اقتصادي الذي له انعكاسات واضحة عليهم شأنهم شأن الطبقة الوسطي بالمدن ففي

الريف نجد كبار الملاك ، صغار الملاك (الحائرين) وفقراء الفلاحين الذين لا يحققون أى مزايا علي الإطلاق ويعانون بالطبع من إلغاء الدعم وارتفاع أسعار الطعام ، انخفاض الإنفاق العام علي الخدمات الاجتماعية أما صغار الملاك والحائزين منهم وإن كانوا قد حققوا بعض المزايا من إلغاء التيسير لحكومي،والتوريد الإجباري للمحاصيل ، وإطلاق آليات السوق ، ألا انهم يعانون من الحرمان من الحصول علي قروض ميسرة وزيادة أسعار الطاقة وتعديل العلاقة الايجارية أما كبار ملاك الأراضي الزراعية فقد حققوا مزايا ومكاسب من إلغاء التسعير الحكومي التوريد الإجباري ، وخفض الضرائب علي التركات ، ولذا نجدهم يحققون إنجازات هامة في مجالات التوسع في الملكية الزراعية والاستثمار في أنشطة أخري .

وقد لوحظ في أمريكا اللاتينية أن الطبقة الوسطي أكثر الطبقات معاناة ، فالدراسات التي أجريت حول التركيب الطبقي قبل الإصلاح ومقارنته بعد الإصلاح الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية أوضح بجلاء أن حجم الطبقة الوسطي قبل الإصلاح بلغ ٣٠% ، بينما أرتفع هذا الحجم ووصل إلي ٥٠ % بعد الإصلاح الاقتصادي بالمعني الذي نود أن نشير إليه هنا المعاناة والضرر الذي لحق بهذه الطبقة الوسطي من جرأ تطبيق حزمة الإجراءات الليبرالية التي تحدث انعكاسات متفاوتة علي الطبقات الاجتماعية . وإن كانت الطبقة الوسطي أكثر الطبقات معاناة بشريحتها الدنيا . كما لوحظ أن خصخصة مؤسسات القطاع العام في أقطار أمريكا اللاتينية قد أدي إلي خسارة الدولة لأكفأ موظفيها ، وتدني أخلاقيات الموظفين العموميين ، وشجعت الخصخصة علي الفساد والخروج علي القانون .

وعلي جانب آخر ، أفضي الإصلاح الاقتصادي بنتائج من السهل ملاحظتها ، النتيجة الأولي : تدويل الاقتصاد Internationalization الوطني أي أن العملة المحلية تصبح عملة متداولة تربط الدولة بالصناعات التصديرية ، وتكوّن جماعات جديدة من رجال الأعمال ، ويسهم ذلك في فتح البنوك الأجنبية ، فهناك تدويل اقتصادي ، لأن برامج التكييف الهيكلي بشكل عام برامج تسعي لوضع الاقتصاد الوطني ضمن مصفوفة النظام الرأسمالي ، أي في " إطار النظام العالمي الرأسمالي" ولذلك هي تكييف بهذا المعني ، هي Adjustment تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات الاقتصاد العالمي الرأسمالي . والنتيجة الثانية : نمو القطاع غير الرسمي Informal Sactor الذي لا تستوعبه الحكومة ووحدات القطاع العام : ماسحي الأحذية ،الباعة الجائلون ، سكان العشوائيات الذين يقومون بتوليد الدخل هذه الفئات تنمو بشكل مزايد لأن الدولة تقلل الإنفاق . ومن الطبيعي أن ذلك رد فعل لتقليص دور الدولة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية فينمو القطاع غير الرسمي بشكل ملحوظ وهذا ما يطلق عليه Informalization لدعم الاقتصاد القومي .

- **خامسا** : **الإصلاح الاقتصادي وردود الأفعال والاستجابات** :

سياسياً وعملياً ، هناك ردود أفعال حول الإصلاح الاقتصادي ، يمكن تصنيفها إلي استجابتين إحداهما حرب والأخرى سلم فالنسبة للصورة الدرامية العنيفة واستجابة التمرد والانتفاضة والثورة والعنف وتحري النظام السياسي ، إنها تمثل في " مظاهرات الطعام " Food roiting التي حدثت في أقطار العالم

الثالث ومصر بلد رائد في هذا الخصوص " يناير ١٩٧٧ " وفي الأردن والجزائر وتونس سيناريو متكرر ويومي في كل بلد " مظاهرات الخبز "

أما الاستجابة الأخرى " السلم " استجابة التكييف وهي أن يتكيف الإنسان مع الفقر والظروف الاقتصادية لقاسية ويخلق لنفسه بديلا ، وأن يتعايش ويتكيف مع التكيف نفسه أي مع برامج التكييف الهيكلي ويتعايش معها . إن ردود الأفعال السليمة إزاء تلك البرامج هي الأكثر شيوعاً من جانب الجماهير الصامتة وهذا ما يفسر لماذا تمرد المصريون في أحداث ١٧ ، ١٨ يناير بمجرد ارتفاع الأسعار الخبز والزيت والسجائر ولماذا لا يتمرد المصريون الآن علي برامج التكييف الهيلكي ؟ وهذا سؤال هام جدير بالطرح في هذا السياق.

نخلص مما سبق أن استجابة التكييف والتعايش هي الأكثر شيوعاً بين أفراد الطبقتين الوسطي والدنيا لمواجه عبء برامج الإصلاح الاقتصادي وللتغلب علي الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن برامج لتكييف الهيكلي حيث نجد محاولات مستميتة تبذل لمواجهة مشكلات الغلاء بآليات تكثيفية مثل : فك المدخرات الودعية ، تسييل الأصول ، العمل الإضافي ، والسعي إلى الهجرة إلى الدول البترولية النفطية ، وقد يصبح الفساد الإداري بأشكاله المتعددة (الرشوة علي سبيل المثال) واحدة من آليات توزيع الثروة رغم كونه فساداً إلا أنه آلية هامة من الآليات التي تعتمد عليها الطبقة الوسطي للتكيف مع برامج التكييف الهيكلي .

- **سادساً : برنامج الإصلاح الاقتصادي والحكومة المصرية : التراجع ومسار التطبيق :**

ننتقل وباختصار شديد إلى الحديث عن مصر وموقف الحكومة من الخصخصة وبرنامج التكييف والإصلاح الاقتصادي ، وأسارع بالقول إلى أن الإصلاح الاقتصادي ليس موضوعا حديثا ، وإنما يعود إلى منتصف السبعينيات أيام حكم الرئيس السادات حيث الظروف الاقتصادية المتأزمة بعد حرب ١٩٧٣م . وكان للرئيس السادات توجهاته نحو الغرب وميله إلى البعد عن النموذج الاشتراكي الذي دخل به سلفه عبد الناصر.

وفي منتصف السبعينيات شكل مجموعة أطلق عليه المجموعة الوزارية الاقتصادية عُهِد إليها التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية ، وفي يناير ١٩٧٧ أقدمت الحكومة المصرية على رفع أسعار مجموعة من السلع الغذائية مثل السمن والزيت والدقيق والصابون وكان الرئيس السادات وقتذاك (١٧، ١٨ يناير) في مشتاه بأسوان ، فظهرت ردود فعل عفوية عشوائية مثلت صدمة سياسية أسماها الرئيس السادات انتفاضة الحرامية وأغلق موضوع الإصلاح الاقتصادي لأنه اعتبر بمثابة بعبع وشبح مصيره القلق السياسي . ولذا تحجج الرئيس السادات وتراجع بعض الشيء في تنفيذ هذه الخطوات وكان سنده في ذلك أننا شعب فقير وأن دور الدولة ماهو إلا دور تقليدي . ومع تولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم شرع في عقد المؤتمر الاقتصادي المشهور والذي طرح من خلاله قضية الاقتصاد بشكل ملح وأساسي ، وكان يرى في إصلاحه حلا لكثير من مشكلات مصر .

القضية الهامة التى أود التحدث إليكم فيها الآن هي علاقة مصر بصندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩١م حيث حدث اتفاق إصلاح اقتصادي بين مصر والصندوق في ضوء خطاب النوايا تراجع البرنامج في أوائل الثمانينيات ، اختفي الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية وتربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش السياسة الدولية وبدت هناك أزمة اقتصادية وأن مصر عاجزة عن تنفيذ البرنامج الاقتصادي وتمثلت هذه الأزمة في انخفاض عائدات السياحة مع بداية الإرهاب وحركات العنف وانخفاض حصيلة قناة السويس والقلق السياسي مثل واقعة سليمان خاطر ، وأحداث الأمن المركزي في فبراير ١٩٨٦م التى كانت بالغة الأهمية إذ برهنت على أن الحامي والدرع يمكن الخوف منه ، فقد جعلت تلك الحادثة النظام السياسي في حيرة وصعوبة في تبرير تبني الإصلاح الاقتصادي وبيع وترويج فكرة الإصلاح الاقتصادي للناس خوفا من الاعتبارات السياسية علاوة على أزمة النقد الأجنبي وأمام ضغط الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في موقف ريجان المتشدد ، إلا أن مصر عقدت الاتفاق وحصلت بموجبه على ٥٠٠ مليون دولار قمح ، وأعادت جدولة الديون المستحقة لنادي باريس .

وفي أواخر الثمانينيات واجهت مصر مشكلة حقيقية تمثلت في عجزها عن سداد ديونها الخارجية ووصلت المسألة إلى موضوع القمح واضطرت مصر إلى عقد اتفاق عام ١٩٨٧م والتى اضطرت إلى إخضاع استيراد أكثر من ٣٠٠ سلعة إلى نظام ترخيصها فضلا عن تقليل الطلب على العملات الأجنبية ورفعت مصر بعض أسعار السلع الغذائية بشكل واضح ، فضلا عن إصرار ريجان ربط السلام الدائم مع إسرائيل بتنفيذ مصر لخطوات الإصلاح

الاقتصادي ، والحق أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر سار بطريقة العصا والجزر ، وفي يوليو ١٩٨٧ حصلت مصر على شهادة حسن سير وسلوك من صندوق النقد وتفاوضت مع أعضاء نادي باريس على إعادة جدولة الديون التجارية التي بلغ مقدارها ١٢مليار دولار في حدود ٤٠٠ مليار جنيه مصري في ذلك الوقت . وحصلت على ٥٠٠ مليون دولار ، وهذا الاتفاق كان مصيره الفشل فالمصاعب الاقتصادية زادت رغم أن الحكومة رفعت في أواخر عام ١٩٨٩ أسعار مجموعة من السلع (السكر ، الأرز ، القطن) في محاولة منها لتطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي . ولتخفيف عبء التضخم منحت الدولة علاوة قدرها ٢٠% من الأجور السنوية لجميع موظفي الدولة والقطاع العام ، وقامت بالقبض على ٣٥٠ من تجار العملة التى أدت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات في ارتفاع قيمة الجنيه المصري ، ومع نهاية الثمانينيات واجهت أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض أسعار البترول بشكل مفاجئ وازدياد الأسعار العالمية للقمح ، وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٦١٠دولار عام ١٩٨٥م إلى ٤٥٠ دولار عام ١٩٨٩ ، وازداد أذون الموازنة العامة للدولة ، واضطرت الحكومة إلى طبع النقود ، الأمر الذي أدي إلى زيادة معدلات التضخم في مصر لتصل إلى ٣١.٢ % عام ١٩٨٩/٨٨ ، إضافة إلى ذلك ارتفعت نسبة البطالة لتصل ٢٠% من قوة العمل عام ١٩٨٩ بعد أن كانت ١٤.٦%عام ١٩٨٦م .

وفي أوائل التسعينات بدأت نغمة في الإعلام المصري وهي التمهيد للإصلاح الاقتصادي وطرح فكرة الإصلاح الاقتصادي هذه على أنها الملاذ الوحيد ، الدواء المر أو الشر الذي لابد منه كما يقول الرئيس مبارك . وإذا ما

استعنا بمقولة الاقتصاد السياسي كمنطلق تحليلي لتفسير أحداث تاريخية هامة كأحداث حرب الخليج أو غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م وفهم الدور المصري نجد أن موقف مصر من هذه الزمة كان متميزا جدا . إنه أتاح الفرصة لإحداث توازن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط وكان لابد أن تأخذ مصر مقابل الدور الذي أدته . وفلسفيا وقفت الولايات المتحدة مع الآثار الاقتصادية لحرب الخليج وقامت بإسقاط الديون العسكرية التى كانت مستحقة على مصر حوالي ٧مليار دولار ، و٢٥مليار جنيه وأسقطت دول الخليج في حدود ٦مليون دولار . ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية التى تملك خمسي أصوات صندوق النقد الدولي على نادي باريس لإعادة جدولة الاقتصاد المصري وتوقيع اتفاق جيد للإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١ م . وبمقتضى هذا الاتفاق الثاني يتم تخفيض ٥٠% من الديون المستحقة على مصر شأنها في ذلك شأن بولندا التي هي الدولة الوحيدة التى خُفِضَت الديون المستحقة عليها نتيجة لأنها الدولة الشيوعية الأولى التى قاومت الشيوعية من خلال نقابة التضامن .

باختصار شديد حققت إنجازات في برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي بدأت مرحلته الأولى وحدث فيها التثبيت وانخفض معدل التضخم ، فوفقا لتقرير القسم التجاري بالسفارة الأمريكية وصل إلى ١٢% ، وإن كانت تقاريرالحكومة ب ٨% ، انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة ، وحقق ميزان المدفوعات فائضا . وبصورة مجملة يمكن القول بأن الدولة استطاعت أن توفر أرصدة من العملات الأجنبية ووصلت إلى ١٨مليار دولار ، ومع وزارة الجنزوري التي شكلت خلفا لوزارة صدقي التي تلكأت في تنفيذ برامج

الخصخصة نلحظ بزوغ برنامج طموح للخصخصة مع هذه الحكومة . ونخلص إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خفض العجز المالي من ٢٠% إلى ٦% تقريبا ونجحت فعلا هذه الوزارة في إجراءات التثبيت الهيكلي .

- **سابعا : الإصلاح الاقتصادي: نظرة تحليلية للخطاب السياسي المباركي :**

مع تولي الرئيس مبارك الحكم سنة ١٩٨١م كانت هناك رؤيتان للاقتصاد والمجتمع . الرؤية الأولى هي رؤية عبد الناصر والرؤية الثانية هي رؤية السادات حاول أن يوفق خلال سنوات حكمه الأولى بينهما ، وإذا ما حاولنا سرد جانب من شعاراته التى طرحها في خطبه لندلل من خلالها على رؤيته للواقع وآفاق إصلاحه فنجد أن شعاره في العام الأول من رئاسته : مجتمع الطهارة ، ثمة إشارة إلى التجاوزات التحدثت خلال أواخر فترة حكم السادات وعلى الأخص قضايا الفساد . وقد طرح قضايا الإنتاج والإنتاجية وتصحيح الانفتاح . نتفق إذن على أن الاقتصاد كان نقطة البدء للرئيس مبارك ، في خطابه يطالب المصريين بإنتاج أكثر واستهلاك أقل ومع منتصف الثمانينيات لم يحدث تقدم أو تحسن ملحوظ في الاقتصاد المصري على الرغم من الانفراج العربي وتأييد أحزاب المعارضة وخاصة في السنوات الأولي من حكمه ، وفي الفترة الثانية من حكم مبارك (١٩٩٣/٨٧) بدأ الرئيس في رفع شعارات أخرى أكثر شفافية في خطابه السياسي كالصحوة ، والنهضة التي كانت من الشعارات الشائعة والمترددة في الخطاب المباركي ، وبدأ يطرح ثلاثة مفاهيم وشعارات هي قضية النمو السكاني كقضية ساخنة وكمصدر إزعاج للاقتصاد الوطني ، والقضية

الثانية هي إصلاح التعليم ، أما القضية الثالثة : التكنولوجيا والأخذ بالمتطلبات الحديثة كمقدمة لدخول القرن الحادي والعشرين .

والسؤال الذي يثار الآن هو : كيف أدار الرئيس مبارك معركة الإصلاح الاقتصادي ؟ وكيف باع ونقل فكرة الإصلاح الاقتصادي للناس ؟ أقول إنه من خلال مجموعة من الميكانزيمات استطاع من خلالها طرح الفكرة وأعطي لها الشرعية ، الميكانزيم الأول: الترهيب ، طرح الرئيس مبارك مقولة إن البلاد سوف تنهار دون الإصلاح الاقتصادي ويقول في هذا الصدد : إما الإصلاح الاقتصادي أو الانهيار التام ، وكانت من عباراته الإصلاح هو الدواء المر أو هو الشر الذي لابد منه . فكأنه طرح أمام الناس انه ليس هناك طريقا أخر سوى الإصلاح الاقتصادي ، فالإصلاح الاقتصادي هو القدر والمسار الوحيد المتاح أمامنا فعلينا أن نسلكه. أما الميكانزيم الثاني: إلقاء التبعة على الأنظمة الحاكمة السابقة والسياسات التى اتبعتها فكثير من مشكلات القطاع العام الذي عليه أن يتخصخص يعود أعباؤه إلى الفترة الناصرية وربما لا تذكر كلمة الناصرية أي أنها تعود إلى المرحلة التي سيطر فيها القطاع العام ، وكثير من حالات الفساد تعود إلى فترة السادات والانفتاح المنفرد والمتسيب ، كأن الناصرية مسئولة عن فساد القطاع العام والساداتية مسئولة عن النزعة الاستهلاكية وتركز الثروة ولاسيما النقود.أما الميكانزيم الثالث: استثارة الروح الوطنية ، فدائماً يحرص الرئيس مبارك على خطبة عيد العمال والإصرار على أن الطبقة العاملة هي طليعة المجتمع المصري ، وشعار صنع في مصر كثيرا ما يؤكده عند زياراته لكثير من المواقع الإنتاجية . وأن برنامج الإصلاح الاقتصادي خطة مصرية ١٠٠%

. وهذا التعبير في حد ذاته تعبير يوحي بأنه حريص على الاستقلال الوطني وعدم الرضوخ إلى مؤثرات خارجية والتأكيد على أننا نملك مصائرنا بأيدينا وأنه ليست هناك قوة تستطيع أن تسيطر علينا وأن الإصلاح الاقتصادي أملته الضرورة والحاجة الوطنية . أما الميكانزيم الخامس : دعم الفئات محدودة الدخل ، الرئيس مبارك دائما ما يحرص على أنه لامساس برغيف الخبز وأنه يخطط لرفع الرواتب لكن دون التضحية بعجز الموازنة ، وأيضا ظهر في هذا الإطار فكرة دعم الشباب وتدعيم الصندوق الاجتماعي وإظهار الدور الذي يلعبه فيما يتصل بمكافحة البطالة بين الشباب وخاصة شباب الجامعة . والميكانزيم السادس: حشد المستثمرين ، واستمالة الأغنياء من المصريين للادخار والاستثمار وإزالة المعوقات البيروقراطية من طريقهم والتى تحول دون استثمار أموالهم في الداخل ومحاولة خلق بيئة قانونية مواتية للاستثمار . أما الميكانزيم السابع : الخصخصة والشراكة من خلال طرح مجموعة أسهم الشركات المخصصة تباع للعمال . ومن الميكانزيمات الأخرى التعويض المستقبلي ، فكثيرا ما كان الرئيس مبارك يسترشد بقصة سيدنا يوسف والرؤيا التى رآها في المنام وهي أن مصر سوف تمر بسبع سنوات عجاف يتبعها سبع سنوات سمان ، والمعنى هنا يشير إلى أن فترة الإصلاح الاقتصادي . وإن كانت فترة قاسية ومريرة . إلا أنها سوف يتلوها بالضرورة فترة من المنفرج الاقتصادي ، بمعنى لو استخدمنا لغة رجال الاقتصاد : فترة تقليل الطلب سوف يتلوها فترة زيادة العرض وإن مع العسر يسرا .

□□□

.

الفصل الثالث

غسيل الأموال

قراءة فى سوسيولوجيا الفساد الاقتصادى

تمهيد :

قليلة هي الكتابات السوسيولوجية ذات الصبغة الاقتصادية التي تصدت بالاهتمام والرصد والتحليل لظاهرة غسل الأموال أو غسيل الأموال القذرة وتبيضها وتطهيرها(★)في ضوء ارتباطها الوثيق بالفساد الاقتصادي أو بالأحرى جرائم ذوي الياقات البيضاء ، إذ ما قورنت بجملة الاهتمامات البحثية الأخرى القانونية والأمنية والاقتصادية و المالية والمصرفية، و التقنية التي عالجت جوانب هذا الموضوع الشائك الأبعاد.

ففي ظل تدوير الاقتصاد العالمي ونمو فعالية أسواق المال الدولية،أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال المختلفة عبر الدول، مما حمل في طياته تنامي حركة الجريمة البيضاء المنظمة وتزايد تداول الأموال القذرة ضمن النظام المالي، ومع أن هذه الأموال نقود حقيقية وليست مزورة فى الغالب إلا أنها أموال ملوثة تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تبييضها بسرية كاملة عن طريق إيداعها في حسابات وهمية، وإدخالها بعد ذلك في دائرة من التحويلات بين البنوك بفروعها المختلفة بهدف تغيير صفتها، فيختفي مصدرها الأصلي، وتنقطع الصلة بينها وبين الأنشطة المحرمة والمجرمة قانونا، لتصبح بعد ذلك أموالاً

(★) "كتب هذا الفصل ام د على الدين القصبى استاذ علم الاجتماع الاقتصادى المساعد.

مشروعة بيضاء، يصعب علي السلطات المعنية أن تثبت عدم شرعيتها. وهذا ما يطلق عليه تعبير"غسيل الأموال".

لقد ظهر الفساد في عالم الاقتصاد، ومس أبنية المجتمع المعاصر ، وأتخذ أشكالا ًمتنوعة وأساليب متعددة من الرشاوى و التزييف والاختلاس والسرقة والمتاجرة بالمخدرات والرقيق الأبيض والمتاجرة بالبغاء، فتنامت الأرباح القذرة وكثرت الأرصدة المشبوهة والمحرمة قانونيا في دنيا المال والتي تقتطع جزءاً كبيراً من الدخل القومي للعالم.

أن عمليات غسيل الأموال وتبييضها وتنظيفها وتطهيرها تمثل الآن قضية اقتصادية وسياسية وأخلاقية واجتماعية، ولم تعد "مشكلة محلية"تخص دولة من دون بالآخري ، فقد تحدث في مجتمعات الوفرة، ومجتمعات الفقر والندرة على حداً سواء ، لقد أضحت"مشكلة عالمية" و ظاهرة زاحفة تتجاوز كافة الحدود الجغرافية القومية، وتؤثر فى إفساد هياكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة، بل والمجتمعات الانسانية كافة.

وفى أطارمساهمة سوسيولوجية متواضعة، نسعى إلى تقديم قراءة لظاهرة غسيل الأموال واقتصاديات الفساد من خلال التعرض: لمفهوم وتعريف غسيل الأموال، وإحصاءات وأرقام : الحجم التقريبي، ومتحصلات الأموال المغسولة ومصادرها، ومقومات عمليات الغسل ، وديناميا تها : التكتيكات و المراحل ، التداعيات السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لغسيل الأموال، وآليات

مواجهتها على مستوى الدول المتقدمة، والبلدان العربية، وأخيراً على مستوى المجتمع المصرى.

أولاً: غسيل الأموال: الأصل التاريخي للمفهوم ومقاربة للتعريفات المطروحة:

منذ عقدين من الزمان تقريباً بدأ العالم معركة المواجهة مع مشكلة غسيل الأموال ولأنه لا يمكن فصل هذة ظاهرة عن سلسلة الظواهر الآخرى التي أنتجها الاقتصاد وأفرزها المجتمع فهذه الظاهرة التي تحارب بشدة نشأة التسلسل التاريخي مع عصابات الجريمة المنظمةالمعروفة بالمافيا خاصة بعد اشتداد خناق الأجهزة الاتحادية الأميركية على تلك العصابات فباتت تحول الأموال الناتجة عن عمليات إجرامية إلى أعمال مشروعة وقد أصابت بعض هذة العمليات في تلك الحقبة أسواق المال الأميركي والمضاربة على الأسهم بخسارة فادحة للمستثمرين.ولكن تبييض الأموال لم يقتصر على المافيا أنما تعداها في أحيان كثيرة إلى أجهزة أستخبارات عالمية تابعة للدول القوية. وقد جرت في غير ذى مرة عمليات تبييض وإجراء صفقات أتجار بالاسلحة والمخدرات لتمويل أعمال أستخبارية سرية أو دعم أنظمة تمنع قوانين وقرارات الشرعية الدولية.

ولذا يصبح من المهم هنا التأكيد على أن عمليات غسيل الأموال تسير في ركاب الفساد الاقتصادي الدولي ومن ثم فإن الجهود الرامية إلى مكافحاتها يمكن أن تسهم في الحد من أنشطة الفساد. فالارتباط واضح إذ أن الذين يتلقون الرشاوى لابد لهم من أن يجدوا قنوات مالية دولية آمنة تمكنهم من أن

يودعوا متحصلات مكاسبهم المالية غير الشرعية في النظام المصرفي وأولئك الذين يقدمون الرشاوى يمكنهم أن يساعدوا متلقي الرشاوى على أن يقيموا قنوات مالية آمنة ويغسلوا أموالهم .

١-الأصل التاريخى ومكان ظهور مصطلح غسيل لأموال:

ثمة أختلافات قائمة بين الكتابات النظرية المتاحة فى أشاراتها إلى الأصل التاريخى وبداية تداول ومكان ظهور مصطلح غسيل الأموال. فينما تذهب احدى الرؤى إلى أن أول ظهور للمصطلح كان فى مدينة شيكاغو Chicago الامريكية فى العشرينات من القرن العشرين، حين أشترى أحد رجال الأعمال في هذه الفترة وهو فرد في عصابات المافيا مغسلة عامة، تجرى جميع تعاملتها من خلال الفئات المالية الصغيرة. وفى آخر كل يوم، كان صاحب المغسلة يضيف الأموال القذرة دون أن يشك أحد، أو يرتاب فى أمرالارباح الكبيرة،التى تحققها المغسلة، من المبالغ ذات الفئات الصغيرة تؤكد الرؤى الآخرى إلى بزوغ ظهورهذا المصطلح كان في الولايات المتحدة مع نهاية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين وهو يصف المؤسسات الاقتصادية التي تمتلكها عصابات المافيا ، حيث كان يتوفر لديها أموال نقدية طائلة (غالبا بفئات صغيرة) ناجمة عن الانشطة غير المشروعة وفي مقدمتها المخدرات والقمار والأنشطة الإباحية والإبتزاز وتجارة المشروبات المهربة وغيرها ، وقد أحتاجت هذه العصابات أن تضفي المشروعية على مصادر أموالها عوضاً عن الحاجة إلى حل مشكلة توفر النقد بين يديها ومشكلة عدم القدرة على حفظها داخل البنوك ، وكان أحد أبرز الطرق لتحقيق هذا الهدف شراء الموجودات وأنشاء المشاريع ، وهو ما قام

به أحد أشهر قادة المافيا (ألفونس كابوني) ، وقد أحيل (آل كابون) عام ١٩٣١ إلى المحاكمة ، لكن ليس بتهمة غسيل الأموال غير المعروفة في ذلك الوقت ، وأنما بتهمة التهرب الضريبي ، وقد أخذ الحديث مداه عن المصادر غير المشروعة لهذه الأموال في تلك المحاكمة خاصة عند إدانة (مير لانسكي) لقيامه بالبحث عن وسائل لاخفاء الأموال بإعتباره المحاسب والمصرفي العامل مع آل كابون ، ولعل ما قام به ميرلانسكي في ذلك الوقت وفي بدايات تطور الصناعة المصرفية يمثل واحدة من أبرز وسائل غسيل الأموال فيما بعد ، وهي الاعتماد على تحويل نقود الى مصاريف اجنبية وأعادة الحصول عليها عن طريق القروض وقد عاد مصطلح غسيل الاموال للظهور مجددا على صفحات الجرائد إبان فضيحة (ووترجيت) عام ١٩٧٣ في أمريكا، لكن ظهوره القانوني تحقق في أول دعوى أمام القضاء الامريكي عام ١٩٨٢ ، وأشتملت على مصادرة أملاك غسلت في عمليات أتجار في الكوكايين الكولومبي. ومنذ ذلك الحين وجرى تداول هذا المصطلح.

إن الأموال المتأتية من مصادر غيرمشروعة لن تتمتع بالمقبولية إذا بقيت في حيازة جامعيها إذ إن ذلك يؤدي إلى اكتشاف نشاطها وبالتالي فان غسيل الأموال يمثل محاولة لاخفاء الأصل غير الشرعي لها والقيام بأعمال آخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية عليها، و بعد ذلك ،القيام بتسديد ودفع الضرائب المستحقة لهاعن طيب خاطر.

وفيما يخص واقع مصطلح غسيل الأموال من حيث دلالة منطوق الكلمة، فإن شيوع المخدرات، وانتشارها، والتهافت على تناولها جعل منها

سوقاً رائجة، تدر أرباحاً خيالية، وهي وإن كانت تعتمد على مغامرات تقوم بها مافيات متخصصة إلاّ أنها أخيراً تستقر في أسواق معينة لتباع بالقطاعي (المفرق) ليسهل تناولها يومياً من قبل المدمنين عليها .فأصبح لها أسواق خاصة موصوفة للزبائن فقط. فيجري بيعها يومياً قطعاً متفرقة، وهذا يستلزم أن تتناولها الأيدي البائعة والمشترية قطعاً صغيرة مستخرجة من أغلفتها، وعندئذٍ يكون لها روائح معينة تلصق بأيدي بائعيها كما تلتصق هذه الروائح تلقائياً بالأموال المدفوعة ثمناً لها، وما إن يأتي آخر النهار إلا وهناك كميات كبيرة من الورق النقدي، وكلها لها روائح معروفة، فلا يستطيع أصحابها إرسالها إلى البنوك وهي على هذا الحال، فيقومون بعملية غسيل لها وتنظيفها من هذه الروائح حتى لا ينكشف سرها .أما عملية الغسيل هذه فتكون بوسائل معروفة لديهم لا تؤثر على هذه الأوراق النقدية. فإما أن يكون الغسيل بعملية تبخير، أو ببعض المواد المزيلة لروائحها ولا تؤثر عليها. وعندئذٍ وفي أواخر الدوام يدفعونها إلى حساباتهم في البنوك دون أية شبهة تطالهم فهو في حقيقته غسيل بمعنى الكلمة.

في البداية استعمل اصطلاح غسيل الأموال بمعنى إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال حتى لا يتعرف على مصدرها ويشتبه في أنها ناتجة عن مصادر المخدرات ونحوها. ثم تطور مدلول هذا المصطلح . ليصبح استعمال وسائل مالية وحيل خادعة لإضفاء الشرعية والقانونية على هذه الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة .وهكذا أصبح غسيل الأموال بمعنى تبييض الأموال وصار الاصطلاحان بمعنى واحد.

وكما تمت الإشارة أعلاه، فإن دول الغرب أطلقت اسم الـ(Money Laundering) على هذا النشاط ومن جانب الدول العربية بدءً كانت الترجمة لنفس المسمى مختلفة بعض الشئ فبعض الدول ترجمة إلى غسيل الأموال ودول آخرى كانت ترجمتها إلى غسل الأموال وثالثة ترجمته إلى تبيض الأموال وحسبنا أن نلاحظ أن هناك مترادفات لفظية آخرى لمفهوم غسيل الأموال يشيع أستخدامها مثل: تنظيف الأموال ، تطهير الأموال.

وعلى أية حال، فإن تعبير غسيل الأموال(Money Laundering). تعبير إنجليزي حرفي جديد طرح كمقابل للمصطلح قديم تداول في العربية في السبعينات هو تبييض الأموال، بيد أن المعنى المجازي للتعبيرالإنجليزى Money Laundering، لا يستقيم فهمة في نطاق اللغة العربية إلا إذا كان غسيل الأموال لتنظيفها من أثر نجر إذ فُقدَ الحجر. ولمن يريد الاستئناس في المعاجم الإنجليزية الأحادية، فمعنى Money Laundering يعنى إخفاء مصادر المال غير الشرعي (Concealing The Source Of Illegally Gotten Money)، أي تمويه مصدر المال الحرام. ولكن لفظ الحرام له مضامينه الدينية، فأبى جهابذة الفكر الاقتصادي العربي أن يستخدموه، إن خطر لهم أصلاً، وآثروا استعمال الترجمة الحرفية لإرتجاعية لما هو مترجم ومستورد في الأصل من الإنجليزية.

وبدا ذى بدا، يمكن القول إن مفهوم غسل أو غسيل الأموال وتبيضها قد كثر تناولة في الآونة الأخيرة، في نطاق الكتابات السياسية والاقتصادية والتنموية والسوسيولوجية والقانونية. وشاع تداولة في المحافل المحلية والاقليمية والدولية المهتمة بالأمورالأمنية (الأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي) ولاسيما

الجرائم الاقتصادية بإنماطها المستجدة والتي تستهدف إيجاد جسر بين الاقتصاد غير الرسمى والاقتصاد الرسمى.وترتكب مثل هذة الجرائم البيضاء من قبل محترفي الإجرام الذين لا تتواءم خصالهم مع الخصال الإجرامية التي حددتها مسلمات النظريات التقليدية لعلمى الإجرام والعقاب.

وواضح للعيان، إن مثل هذة العمليات غير النظيفة تلتصق إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تعتبر درباً من دروب الفساد المالي والاقتصادي وهى واحده من التحديات التى ستواجه المجتمعات الإنسانية فى العقود القادمة.وفيما يلى بعض التعريفات أو المقاربات المطروحة لرسم ملامح ظاهرة غسيل الأموال والأطارالرئيسى المحدد لها.

٢-تعريفات غسيل الأموال : مقاربات مطروحة:

وبامكاننا الان حصر المرتكزات الاساسية التى تمحورت حولها التعريفات التى قيلت بشأن غسيل الأموال على النحو التالى:

المقصود بهذا المصطلح هو إن " تلك الأموال المتحصل عليها بطرق غير المشروعة كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والتهريب وتجارة الجنس وجميع الأموال لتي يتم الحصول عليها بطرق ووسائل غير شرعية وغير قانونية ومن ثم يتم إيداعها في بنوك ومصارف عالمية على أنها أموال نظيفة وقانونية".

وتعرف عمليات غسيل الأموال بأنها" عملية يلجأ إليها العاملون في تجارة المخدرات– الجريمة المنظمة أو غير المنظمة–لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع الناتج من هذة الأنشطة المذكورة للتمويه ومحاولة إضفاء

الشرعية على الدخل الذي تحقق وإظهاره كما لو كان ناتجاً من أنشطة مشروعة".

ووفقاً لذلك فأن غسيل الأموال هي" ذلكم العمل غير المشروع الذي يتم بموجبه إدخال أموال تم اكتسابها بطرق غير مشروعة في النظام المالي للدولة".

كما يمكن تعريف غسيل الأموال بأنها " تلك العملية التي يتم بمقتضاها ضخ الأرباح المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والفساد والدعارة والإختلاس وسرقة الآثار وتهريبها والتهرب الضريبي وغيرها بشكل غير مشروع داخل النظام المالي العالمي بحيث يصعب التعرف على المصادرالأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها وإستثمارها في إغراض مشروعة".

وظاهرة غسيل الأموال تعريف بأنها " إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للاموال المتأتية عن ارتكاب الجرائم المنظمة كتجارة المخدرات وتهريب الاشخاص والاسلحة والتهرب الضريبي وتزوير النقود وتجارة الرقيق والبغاء واختلاس المال العام وإظهارها على أنها أموال متحصلة من مصادر شرعية وفي سبيل تحقيق تلك العملية تتعدد الوسائل المعتمدة من قبل غاسلي الأموال بين تقنيات أولية تقليدية وآخرى حديثة كثيرة التعقيد والغموض وذلك تبعاً لظروف الدول المعنية بها وأعتباراتها الخاصة تشريعياً وقضائياً ".

لا يوجد تعريف قانونى متفق عليه دوليًا لعمليات غسيل وإن اتفق بصفة عامة على إنها "تلك العمليات التي يتم بمقتضاها تسجيل الأرباح المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي داخل النظام المالي، بحيث يصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها وإستثمارها في أغراض مشروعة".

وتعرف عملية غسل الأموال ، بأنها "تلك التى يتم فيها التصرف فى الأموال الناتجة،عن نشاط غيرالمشروع، بطريقة تخفى مصدرها وإصلها الحقيقى،كى تجعلها مشروعة،وذلك عن طريق إجراء عدد من عمليات التحويل بين الحسابات البنكية المختلفة".

وتعنى عملية غسيل الأموال "إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء معلومات مغلوطة عن هذا المصدر بأية وسيلة كانت وتحويل الأموال أو إستبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها (تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأية وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية) ". بمعنى آخر غسل الأموال يعني كل" سلوك ينطوي على إكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو إستبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو إستثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم التى تشكل الأموال القذرة، ومتى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون إكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من أرتكب الجريمة

المتحصل منها المال" وغسيل الأموال كل" معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطرق غير قانونية، وذلك لكي تظهر على أنها متأتية من مصادر شرعية وهي غير ذلك ".تطالهم فهو في حقيقته غسيل بمعنى الكلمة.

ونسجاً على هذا المنوال يمكن تعريف غسيل الأموال بأنه" مجموعة العمليات المالية التى يجريها حائزى الأموال غير الشرعية لمحاولة إضفاء الصورة الشرعية عليها مما حصلوا عليه من مصادر غير قانونية ولإخفاء الأصل غير القانوني لها".

وقريباً من التعريفات السابقة يقصد بمصطلح غسيل الأموال فى المؤسسات المالية "إدخال أو تحويل أو التعامل مع أى أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة فى مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف أخفاء أو طمس المصدر الحقيقى لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية" ومن جانب آخر يعنى هذا المصطلح "تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو إستخدامها أو توظيفها بأى وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية".

هذا ويعد تعريف دليل اللجنة الاوروبية لغسيل الأموال الصادر لعام ١٩٩٠ الأكثر شمولا وتحديدا لعناصر غسيل الأموال ، ووفقا لة تعرف عمليةغسيل الأموال بأنها " عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص إرتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات

هذا الجرم "وعملية الإخفاء أو الإنكار تمتد لحقيقة أو مصدر أو موقع أو حركة أو ترتيبات أو طبيعة الحقوق المتحصلة من هذه الأموال أو ملكيتها مع توفر العلم أن هذه الأموال متحصلة من جريمة جنائية ، ووفقا لهذا التعريف فأن غسيل الأموال بالمعنى البسيط يعنى أظهار المال الناتج عن جرائم جنائية – كترويج المخدرات أو الإرهاب أو الفساد أو غيرها – بصورة أموال لها مصدر قانوني ومشروع .

في مارس/آذار ١٩٩٠، عرف الاتحاد الأوروبي، مصطلح غسيل الأموال، كما يلي: "هو تحويل أو نقل الممتلكات (The Conversion Or Transfer Of Property)، مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة، لأغراض التستر وإخفاء الأصل غير القانوني لها، أو مساعدة أي شخص يرتكب مثل هذه الأعمال".

٣- نحو تعريف سوسيولوجى اجرائى لمفهوم غسيل الأموال:

لعلة من المناسب بعد أستعراض جملة التعريفات السابقة ومرتكزاتها الاساسية نتوقف لطرح تعريف اجرائى لمفهوم غسيل الأموال وفقا للرؤية علم الاجتماع وادبياتة النظرية فى هذا المجال ، وذلك انطلاقاً من الطبيعة الدينامية لعمليات غسيل الاموال ، وحجمها ، ومتحصلاتها المالية، ومقوماتها، وتكنيكاتها ، ومراحل انجازها.

من المؤشرات العيانية التالية:

١– مفهوم غسيل الأموال، لفظة عصرية بديلة للاقتصاد الخفي أو الاقتصاديات السوداء أو اقتصاديات الفساد، يعنى باختصار اضفاء إسباغ

المشروعية لاموال قذرة اكتسبت بالباطل ، من مصادر غير مشروعة، وأحياناً يتم خلط هذه الأموال الحرام بأموال أخرى حلال، واستثمارها في أنشطة مباحة شرعاً وقانوناً لإخفاء مصدرها الحرام والخروج من المساءلة القانونية، بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية.

٢- من الطبيعي ان تتوجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الاموال القذرة صفة المشروعية..إلا أنهم لا يتجهون مباشرة إليها حيث تتم عملية غسل الأموال أكثر من مرة خارج القطاع المصرفي قبل الدخول للغسيل من خلاله وذلك من خلال تدوير الأموال في بعض الأنشطة التجارية سريعة الدوران مثل تجارة السيارات والأحذية والعقارات وهكذا تكتسب تدريجيا صفة الشرعية القانونية.

٤-أنشطة اقتصادية واستثمارية هادفة تمثّل إمتدادا لأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي إلى حد أنه يصعب التفرقة والفصل بين مصادرهما الحقيقين.

٥-إسباغ المشروعية على الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة عن طريق إدخالها ضمن دائرة الأموال المشروعة في عملية تتخذ مراحل متتعددة وأشكال عديدة تؤدي بالنتيجة إلى إظهار المال وكأن له مصدرا مشروعا.

٦-من الطبيعي ان توجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الاموال القذرة صفة المشروعية.

٧–تتعدد اشكال وأنماط ووسائل غسيل الاموال، وثمة اتجاه عريض لتحويل الأموال القذرة الى أصول مالية (مواد ثمينة)، وموجودات عقارية أو نحو ذلك، فان البيئة المصرفية تظل الموضع الاكثر استهدافا لانجاز انشطة غسيل الاموال من خلالها ، واذا كانت البنوك مخزن المال ، فانه من الطبيعي ان توجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الاموال القذرة صفة المشروعية.

وأنطلاقا من المؤشرات العيانية السابقة، يمكن طرح تعريف السوسيولوجي اجرائي لغسيل الأموال يرتكز على مصادر متحصلات الاموال القذرة، ومقومات عملية الغسل، وديناميكاتها، ووسائلها، ومراحل انجازهاعلى النحو التالي:

مفهوم غسيل الأموال، لفظة عصرية بديلة لاقتصاديات الفساد المالي، يعني باختصار إسباغ المشروعية لإموال قذرة اكتسبت بالباطل، من مصادر غير مشروعة–(كتجارة المخدرات والفساد واختلاس المال العام وتزوير النقود وتجارة الرقيق والبغاء والدعار وسرقة الآثار وتهريبها والتهرب الضريبي وتهريب الاسلحة وغيرها) –،عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ، وأحياناً يتم خلط هذه الأموال الحرام بأموال أخرى حلال، وتدويرها في أنشطة تجارية (مباحة شرعاً وقانوناً سريعة الدوران) لإخفاء مصدرها وإصلها الحقيقي للإفلات من المساءلة القانونية ، بعد تضليل الجهات الرقابية و الأجهزة الأمنية عن طريق إدخالها بنجاح ضمن دائرة الأموال المشروعة بالقطاع المصرفي المتساهل والمتميز بانعدام الرقابة ، في اطارعملية دينامية تتسم بالتعقيد

والغموض والسرية ، تنطوى على مقومات اساسية(غاسل/ غسول/ مغسول/ مغسلة) ، تنجز بوسائل تقليدية وتقنيات مبتكرة (النقود البلاستيكية، إعادة الإقراض، الإستثمار في الأوراق المالية، فتح حساب مصرفي مزدوج، الغسيل الرقمى، التحويلات البرقية، الاستثمار فى المزادات العلنية ، وأوراق اليانصيب ، السمسرة فى مجال العملة) ، تمر عبر مراحل متعددة (إحلال/ تغطية/ دمج) ، ذلك وفقاً لظروف الدول المعنية بها وأعتباراتها التشريعية والقضائية الخاصة.

ثانياً: غسيل الأموال: إحصاءات و أرقام: الحجم التقريبى:

من الصعب تحديد الحجم الحقيقى للأموال القذرة المغسولة فى العالم ، بسبب تولدها عن أنشطة إجرامية و عمليات سرية وبعيدة عن المراقبة وأعين الناس. ولانها ليست مسجلة أو محسوبة ضمن الحسابات الأقتصادية والقومية، فمن ثم لاتوجد إحصاءات دقيقة، أو أرقام كمية توضح حجمها ،غير أن المؤشرات المالية الدولية المتاحة تشير وبصورة تقريبية إلى ضخمة هذا الحجم ، بل تزايد معدلات نمو بصفة مستمرة. ومهما تباينت وتضاربت أرقامة المقدرة، فإن تقديرة يصل إلى مليارات الدولارات.

ولا يخفى القول أن الأموال القذرة موضوع محاط بالتعتيم، محفوف بالأمور الملتبسة والممارسات الغامضة تتجنب المؤسسات المالية العالمية الخوض فيها ولا يكاد المسؤولون يقتربون منه ومجموع هذه الأموال حسب تقدير بعض الإحصاءات يصل إلى ما بين ٥٠٠ بليون دولار إلى تريليون دولار كل عام بما نسبته (٣% إلى ٥%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفى تقرير لصندوق النقد الدولي أشار إلى أنه فى عام ١٩٩٧م تراوح حجم الأموال المغسولة ما

بين(٧٠٠مليار دولار) إلى (١٦٠٠ مليار دولار)، فيما أشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن حجم الأموال المغسولة بلغ حوالى(٨%) من إجمالي قيمة التجارة الدولي ، و.يتراوح حجم الأموال التي يتم غسلها سنويًّا عبر المراكز المالية العالمية بين(٧٥٠مليار دولار) إلى (١٠٠٠ مليار دولار).

ومن جهة آخرى، تقدر المصادر العالمية المتخصصة ومنها البنك الدولي أن تجارة غسيل الأموال القذرة تراوحت عام(٢٠٠٠) ما بين٩٥٠ مليارا و١٥٠٠ مليار(تريليون ونصف تريليون) دولار، وأن حجم عمليات غسيل الأموال الذي يتم يوميا يفوق ما يتم تداوله في بورصة نيويورك للأوراق المالية وتأتي هذه الأموال من أنشطة غير مشروعة مصدرها أنتاج وأتجار فى المواد المخدرة ، تجارة السلاح، وجرائم الأبتزاز، والجاسوسية والتهرب الضريبي، وأعمال الجريمة المنظمة، وغيرها مثل: أنشطة المقامرة والتى تتم عبر الانترنت والأنشطة الإباحية وأنشطة الفساد الإداري والمالي وتحديداً من قبل القيادات المتنفذة المدنية والعسكرية في مختلف الدول وفي مقدمتها دول العالم النامي.

وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية قائمة الدول التى تشارك فى عمليات غسل الأموال ، حيث يجرى فيها سنوياً غسل وتنظيف مايقرب من (٢٧٠ مليار دولار) كما أن المكسيك ودول الكاريبي تاتي في المرتبة الثانية.

وتبين الأرقام الدولية أن حجم الدخل المتحقق من تجارة المخدرات وغسيلها بلغ(٦٨٨) مليار دولار فى عام(٢٠٠٠) ، منها(١٥٠) ملياراً عائد تلك العمليات التي تحدث في الولايات المتحدة، و(٥) مليارات في بريطانيا

و(٢٢) مليار دولار في دول أوروبا و(٥٠٠) مليون دولار في الدول العربية يتم غسلها سنويا.

وفى عام ٢٠٠٤ عقد فى مدينة فرانكفورت ندوة حول" غسيل الاموال وعلاقته بالارهاب الدولى"وفيها .قدرت جملة الأموال التى تم غسيلها فى العالم عام ٢٠٠٣ ببليون وأربعمئة مليار دولار بزيادة خمس عشرة بالمئة عن عام٢٠٠٢ وهذه الأرقام قابلة للإرتفاع بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة في مجال الأموال المغسولة.

وعلى الرغم من صعوبة قياس الدخول المتولدة عن الأنشطة غير المشروعة فى العالم ، إلا أن الرصيد الإجمالي للأموال المغسولة يقدرأحياناً بأكثر من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول..وتشير المعلومات المتوافرة أن عمليات غسيل الأموال في روسيا تتراوح ما بين(٢٥% و٥٠%) من الناتج المحلي الاجمالي لروسيا وحوالي(١٠%) لجمهورية التشيك و(٧% إلى ١٣%) لبريطانيا كما تعتبر كل من سويسرا والولايات المتحدة الأميركية والمكسيك ملاذا كبيرا لغسيل الأموال أما في الدنمارك فقد قدرت الأموال التي تم غسلها بحوالي(٥.٦٨) مليون دولار وكذلك(٢.٠٤) مليون دولار أعيد دفعها مرة آخرى إلى اصحاب الأموال المغسولة وفي لوكسمبورغ تم غسل حوالي (٦.٤٧) مليون دولار وقد تم ضبط هذه القضايا جميعها بالملاحقة القانونية وفي أستراليا صدر تقرير عن وحدة المخابرات الأسترالية عام ١٩٩٥ يشير إلى أن هناك ما يزيد عن (٤.٥ مليار دولار) من الأموال القذرة يتم غسلها سنوياً وداخل بنوكها ومؤسساتها المالية.أما تايلاند فقد أشار تقرير اقتصادي منشور

بمجلة الأهرام العربي القاهرية في ١٩٩٨/٧/١٤ أن حجم غسيل الأموال بها يصل إلى (٢٨ مليار دولار) ، وهو ما يعادل(١٠%) من الدخل القومي وتحتل عمليات غسيل الأموال المركز الثالث بين الأعمال التجارية عالمياً بعد تحويل العملة وتجارة النفط .

وأكدت دراسة مصرية حديثة أعدها بنك مصر بالقاهرة على تنامي غسيل الأموال في العالم وأرتفاع سعر خدمة القيام بتلك العمليات من (٦%) في فترة الثمانينيات إلى ما يزيد عن(٢٥%) وأوضحت الدراسة أن عمليات غسيل الأموال تنتشر في دول بها عدة ظواهر منها أزدهار الجريمة المنظمة مثل تجارة المخدرات والتي وصلت قيمتها الى ٨٠٠ مليار دولار سنوياً على مستوى العالم بالاضافة إلى صناعة الجنس سواء التقليدي منه أو الدعارة أو جنس الانترنت ومن المعروف أن الأفلام الإباحية تدر نحو ٢.٥ مليار دولار أميركي سنوياً بينما تدر صناعة الجنس عامة نحو ٢٠ مليار دولار كما ترحب تلك الدول بالأموال الساخنة دون الاستفسار عن مصادرها وتشير الأرقام في بنك التسويات الدولية عن حركة الأموال التي يتم تداولها في الاسواق العالمية إلى أن هناك ٨٠ مليار دولار يتم تداولها في أوائل الثمانينيات ثم أرتفع الى ٨٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢ وقفز نحو ١.٢٥ ترليون دولار (١٢٦٠ مليار دولار).

وفي مصر أيضاً ، أظهر تقريراً رقابياً صادراً عن هيئة الرقابة الإدارية (يوليو ١٩٩٩) على أن حجم الأموال غير المشروعة والتي يتم تدويرها في الاقتصاد المصري يصل إلى خمسة مليارات دولار؛ منها ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار في عمليات غسيل الأموال، تأتي معظمها من تجار المخدرات

(مليار ونصف المليار دولار) ،وتجارة السلاح (مليار دولار) ثم العملات المزيفة (نصف مليار دولار).

أما فيما يخص توزيع غرم الأموال القدرة المبيضة فى العالم ، فنجد أن نصف جملة هذة الاموال يذهب إلى الولايات المتحدة، فى حين يذهب النصف الآخر إلى أوروبا ، بينما لا يلبث جزء من نصف الأموال المودعة في أوروبا أن ينتهي إلى حسابات مودعة بالدولار.واليوم يصل مجموع ماتراكم عبر السنين من أموال الجريمة البيضاء إلى تريليونات عدة من الدولارات بالعملة الصعبة وربما تصل رؤوس الأموال الهاربة من الضرائب إلى رقم مقارب،.هكذا تشن الدول الغربية حرباً على الجريمة بيد وتستقبل بالترحاب الأموال القذرة باليدالآخرى في نوع من السلوكيات ذاتية التناقض.

ثالثاً: متحصلات الأموال المغسولة:

تتعدد مصادر أنماط الأموال المغسولة، وبإمكاننا الآن أن نعدد متحصلت هذة الأموال القذرة ونحصر مصادر دخولها على النحو التالى: جرائم زراعة وتصنيع النباتات والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والإتجار فيها، جرائم أختطاف وسائل النقل وأحتجاز الأشخاص، جرائم التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية، مثل: تهريب السلع من المناطق الحرة، وتهريب السجائر، جرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات وتهريبها والإتجار فيها وصنعها بغير ترخيص، جرائم سرقة الأموال واغتصابها، جرائم الفجور والدعارة وتجارة الرقيق الابيض، جرائم السوق

السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل: الإتجار في العملات الإجنبية،الجرائم الواقعة على الآثار،الجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة. ذلك بالطبع كله سواء وقعت جريمة غسل الأموال أو الجرائم المذكورة في الداخل أوالخارج.

وفضلاً عن ذلك، ثمة مصادر دخليه أخرى عديدة للأموال التي يجري غسلها منها:الرشوة والفساد الإداري والتربح من الوظائف العامة، كالحصول على أموال غير مشروعة مقابل تراخيص أو موافقات حكومية أو ترسيات عطاءات والتسترعلى الأجانب الذين يزاولون أعمال تجارية في بعض البلدان دون اتباع الترتيبات النظامية لعمل الأجنبي في ذلك البلد عن طريق الأستفادة من التراخيص التي تمنح للمواطنين، الدخول الناتجة عن السرقات أو الإختلاسات من أموال عامة، وتزييف النقد سواء البنكنوت أو العملات المعدنية أو النقود البلاستيكية ، و تزوير الشيكات المصرفية وسحب المبالغ من البنوك المحلية بشيكات أو حوالات مزورة، الدخول الناتجة عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على خداع المتعاملين في البورصات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة تلك الدخول تعتبر غير مسجلة في الحسابات الوطنية للدول، ومن ثم يصعب الوصول إلى إرقام حقيقية عن حجمها أو مقاديرها باعتبارها أنشطة مدرجة ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي (Under Ground).او مايعرف بالقطاع غير الرسمي(★).

(★) قد يتراءى للبعض إن عملية غسيل الأموال شأنها في ذلك شأن الاقتصاد الخفي، لها تداعيات سلبية وانعكاسات ايجابية، بيد أن ذلك لا يتصور حدوثه في حالة غسيل الأموال ، نظرا لأنها تتعلق بالدخول غير المشروعة بخلاف الاقتصاد الخفي، الذي قد يشمل دخول مشروعة،

وتشير الدراسات التحليلية إلى إن أنشطة الفساد المالي والوظيفي خاصة في الدول النامية من قبل المتنفذين والمتحكمين بمصائر الشعوب أدت إلى خلق ثروات باهظة غير مشروعة تحتاج لتكون محلا لغسيل الأموال كي يتمكن اصحابها من التنعم بها ، وكذلك ، أظهر التطور الحديث لجرائم التقنية العالية (جرائم الكمبيوتر والانترنت) إن عائدات هذه الجرائم من الضخامة بمكان تتطلب أنشطة غسيل الأموال خاصة إن مقترفيها في الغالب ليس لديهم منافذ الانفاق الموجودة لدى عصابات المخدرات ، وذات القول يرد بخصوص أنشطة الإرهاب وتجارة الأسلحة وتجارة الرقيق والقمار خاصة مع شيوع إستخدام الانترنت التي سهلت إدارة شبكات عالمية للأنشطة الإباحية وأنشطة القمار غير الشرعية.

لكنها غير مثبتة في الحسابات الوطنية كما أنها قد تسهم في علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر التي تصنع أو تنتج منتجات لاستهلاكها الذاتي ولا تسجل في الدفاتر. إضافة إلى المساهمة المقدمة من الاقتصاد الخفي في تنشيط الطلب الكلي في المجتمع والتقليل من آلام الكساد أو البطالة. أن بعض الانعكاسات الايجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعادل مع فداحة التداعيات السلبية الناجمة عنها، على الأقل من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية. إذ تعتبر الأموال الهاربة إلى الخارج في البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسيل لها استقطاعات من الدخل الوطني، حيث أن عدم مشروعية الدخل الهارب إلى الخارج تجعل منه نزيفا للاقتصاد الوطني إلى الاقتصاديات الخارجية..

رابعاً: مقومات عمليات غسيل الأموال:

إجمالاً يمكن الحديث عن أربعة مقومات ومرتكزات أساسية تنطوى عليها عمليات غسيل الأموال، وذلك إستناداً إلى الآدبيات الفكرية التى قيلت بشأنها، وهذة المكونات هى:

الغاسل ← الغسول ← المغسول ← المغسلة

(١): **الغاسل** : هو الشخص، أو المنظمة مالك الأموال غير المشروعة ، والتى يراد غسلها عن طريق تحويلها، من أموال ناتجة عن طريق غير مشروع إلى أموال مشروعة، وإخفاء أصل مصدرها الحقيقى.

(٢): **الغسول**: هو من يتولى مهام عمليات الغسيل والتظيف لصالح الغير، فى مقابل عمولات مجذية تتناسب مع حجم الاموال المنظفة وهو فى الاساس الذى يكسب صفة الشرعية على هذة الأموال القذرة عن طريق إجراءات منافية للقانونين واللوائح الخاصة ببنوك ومؤسسات تلك الدول التى يتم فيها عمليات التنظيف، ويؤدى هذا الدور، عادة موظفى البنوك، وفئات من السماسرة،والعملاء والوسطاء.فهناك عناصربشرية مساعدة من بينها حاملو الحقائب والمحاسبون والمحامون ومرقبو ومراجعو الحسابات فى البنوك.وغيرهم

(٣): **المغسول**: هى طبعا الأموال أو المتحصلات من جراء عملية غسيل. الأموال ذات السمعة السيئة ،التى يهدف الى تنظيفها وثمة نوعان منها: الأموال السوداء (Black Money) والأموال القذرة (Dirty Money)

فالنوع الاول: "الأموال السوداء" تكتسب بطرق مشروعة ولكن يتم الاحتفاظ بها سرا بهدف التهرب من الضرائب المتحصلة على الدخول. أماالنوع الثانى: " الأموال القذرة" تكتسب بطرق غير مشروعة، مثل: المقامرة، وتسهيل أعمال الدعارة والإتجار فى المخدرات بانواعها المختلفة.

(٤): **المغسلة**: تعد بمثابة الأداة التى يستخدمها منظوا الأموال لإتمام مسائلة الغسيل،وتحويل مصادر الأموال المغسولة من مصادر غير شرعية إلى مصادر شرعية.وقد تكون هذة الأداة شركة وهمية،أو تجارة مشروعة،أو عمليات شراء لإصول ثابتة، أو تحف ثمينة،أو غيرها من أدوات تنظيف الأموال.

خامساً:ديناميات عمليات غسيل الأموال:

يقصد بديناميات غسيل الأموال، العملية التى تتم من خلالها والكيفية التى تتم بها ،وهى تتضمن الأساليب الكامنة والفعالة فيها، والحيل التى يبتدعها الغاسلون انفسهم ومعاونوهم، والظرف المحيطة بمساءلة الغسل، والعوامل المؤثرة فيها ،والمراحل التى تمر بها

١- تكتيكات عمليات غسيل الأموال:

من الصعوبة بمكان حصر جل أساليب غسيل الأموال، نظراً لتنوعها ففي كل يوم تظهر وسائل جديدة وكلما إكتشفتها الحكومات إبتكر أصحاب الأموال القذرة أساليب أخرى.كما أن تطور تكنولوجيا الحاسب الآلي والإتصالات وسهولة التنقل والسفر كلها تساعد على تطوير أساليب غسيل

الأموال مما يضيف أعباءً جديدة على القائمين على عمليات مكافحة هذه الجريمة.

وبصفة عامة، يقوم غاسلو الأموال بإتباع العديد من التكتيكات المتطورة في وسائلها وقنواتها، على نطاق واسع لغسل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة، والتمويه عن مصدرها الحقيقي، وإعادة توظيفها بشكل يجعلها تبدو وكأنها اكتسبت بطريقة مشروعة، وأهم تلك التكتيكات المبتكرة: النقود البلاستيكية، إعادة الإقراض، الإستثمار في الأوراق المالية، فتح حساب مصرفي مزدوج، الغسيل الرقمى، التحويلات البرقية ، الاستثمار فى المزادات العلنية ، وأوراق اليانصيب ، السمسرة فى مجال العملة.

ويمكن عرض المثال التوضيحى التالي الذي تستخدم فيه النقود البلاستيكية كبطاقات الصرف من الأجهزة الآلية(ATM (Automatic Teller Machine وبطاقات الائتمان Credit Cards، التى تسهل عملية نقل الأموال من بلد إلى آخر دون خضوعها لإجراءات وقيود التمويل التي تكون مفروضة في بعض الدول.فمن المعروف على سبيل المثال أن بعض البنوك العالمية تصدر بطاقات للصرف وبطاقات ائتمانية قابلة للإستخدام أو سحب النقود من أي فرع من فروعها أو من أي ماكينة آلية للبنك على مستوى العالم. وتبدأ العملية بقيام حامل البطاقة الائتمانية باستخدامها في شراء بضائع من بلد آخر، فيقوم فرع البنك المحلي – الذي تمت في بلده العملية – بطلب القيمة من فرع البنك في البلد مصدر البطاقة، ويقوم الفرع بالتحويل تلقائيًّا، وتخصم القيمة على حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري ببيع هذه البضائع التي سبق

واشتراها بالبطاقة الائتمانية، ويحصل على المبلغ اللازم تلقائيًّا دون مرور بقنوات وقيود التحويلات .

أما إعادة الإقراض فيقوم من خلالها "الغاسل" بإيداع أمواله لدى بنك خارجي حتى لا يخضع لقيود وإجراءات غسيل الأموال، ثم يقوم بطلب قرض من أحد البنوك المحلية في بلد آخر بضمان تلك الأموال المودعة في البنك الأجنبي؛ وبالتالي يكون قد استطاع الحصول على أموال نظيفة، ويتم الإستثمار في الأوراق المالية لسهولة تحويلها إلى نقود، فضلاً عما تمنحه أغلب الدول من إعفاءات ضريبية على هذا النوع من الاستثمارات.

ومن أبسط أساليب غسيل الأموال، أسلوب الحساب المصرفي المزدوج ومؤداه أن يودع شخص ما الأموال غير النظيفة ولتكن مليون دولار على سبيل المثال – في حساب لدى أحد المصارف ثم يقوم الشخص نفسه – تحت أسم آخر– بإقتراض ما يعادل نفس المبلغ لدى نفس المصرف ثم يقوم هذا الشخص برد قيمة الفوائد المستحقة على مبلغ القرض بواسطة الفوائد المتحصلة لحساب المبلغ الذي سبق إيداعه .

وفى هذا الشأن، أشار مؤتمر دولى عن: "التقنية المتقدمة وكيفية استخدامها في عمليات غسيل الأموال "عقد تحت إشراف الانتربول الدولي في (ابريل ١٩٩٦م) ،إلى أن هناك نوعاً جديداً من التقنية الإلكترونية التي تتعامل في الأوراق النقدية والسماح بإيداع وإنتقال أرصدة الأموال من شخص إلى آخر عبر الدول على مستوى العالم باستخدامه الهاتف أو بواسطة شبكات الانترنت

دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك الأمر الذي يتيح لعصابات الجريمة المنظمة إستخدامها في القيام بعملية غسيل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي المسئولين عن مكافحة الجرائم الاقتصادية.

حقا ساعد التطور التقني في زيادة عمليات غسيل الأموال خاصة بعد إعتماد بعض مؤسسات وشركات العالم التعامل النقدي عبر الانترنت فقد برز ما يسمى الغسيل الرقمي الذي هو عبارة عن تحويلات نقدية عبر شبكة الانترنت ومن مزايا هذه الطريقة تسهيل عمليات الدفع للمتعاملين في الأعمال والتجارة الإلكترونية ولكن في المقابل زادت إحتمالات القرصنة وصعوبة الرقابة على المتعاملين في ظل الإلتزام بسرية المعلومات المصرفية.

وتعتبر التحويلات البرقية(Wire Transfers) من أحدث الأساليب المستخدمة في عملية غسل الأموال وإعادة توظيفها، ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة غسل الأموال (فيينا١٩٨٨ م) إلى إن العمليات التي لايتم تسويتها نقداً أو يتم تسويتها عن طريق الكمبيوتر أو بالتجارة الالكترونية هي الأموال الضخمة التي يمكن تحويلها إلى أي مكان في العالم بسرعة وسهولة بإستخدام شبكات الإتصالات الدولية كما يشير التقرير إلى إن التحويلات البرقية يبلغ عددها نحو ٧٠٠ الف تحويل برقي يوميا أي حوالي ٢٠٠٠ بليون دولار أمريكي يوميا وتظهر التقديرات إلى إن ٣٠٠ مليون دولار منها تتضمن أموال تم غسلها.البنوك الخاصة (Private Bank) وهي بنوك لا تتعامل في الإيداعات أو القروض العادية وإنما تتعامل فقط بالملايين من الدولارات الأمريكية وأقل حساب تقبله هذه البنوك هو مليون دولار أمريكي والبعض

الآخر منها يشترط خمسة ملايين دولار أمريكي لكي يكون له حساب في ذلك النوع من البنوك. ووظيفة هذه البنوك محددة إذ تقوم بالعمل على إخفاء الملايين من الدولارات المحصلة من الأنشطة غير المشروعة من خلال قيامها بالعديد من العمليات اللازمة لتوفر الغطاء الشرعي لهذه الأموال بحيث لا يستطيع أي أحد مهما كان التوصل .وفي مقابل ذلك تقوم البنوك بتحصيل عمولة نظير كل عملية تقوم بها لصالح العميل علما إن هذه البنوك لا تعطي فوائد على أموال العملاء نظير إخفائها وإكسابها صفة الشرعية .ويقدر عدد فروع البنوك الخاصة ب ٤٠٠٠ فرع في مختلف دول العالم خاصة أمريكا وسويسرا ويبلغ عدد عملائها حوالي ٢٠٠ ألف عميل منهم ٤٠% في أمريكا وحدها كما تقدر الأموال المخبأة في تلك البنوك بحوالي ١٣.٦ تريليون دولار أمريكي.

وعلى جانب آخر، يعد سوق المزادات العلنية من الأسواق الهامة والمفضلة التي يتجه غاسلو الأموال لتحويل أموالهم إلى أموال نظيفة من خلال استثمارها في المجوهرات وتجارة الفنون والعملات الآثرية والأنتيكات لا سيما بعد زيادة الأتجاه نحو نقل أنشطة الغسل من المؤسسات المالية التقليدية (المصارف) إلى المؤسسات المالية غير التقليدية (غير المصارف). كما يتم غسيل الأموال فى مجال أوراق اليانصيب الرابح (Win Lottery) التى تنتشر مكاتبها في أمريكا والدول الأوروبية وفقا لهذا الأسلوب يتم غسيل الأموال من خلال تذهل غاسلوا الأموال في عملية الفرز والسيطرة عليها لتكون الورقة الرابحة من نصيب احد أعوانهم وبذلك يتم إيجاد مصدر شرعي وقانوني للأموال غير المشروعة وكذ الحال فى. سماسرة العملة (Currency Brokers) من خلال شراء الأموال

غيرالمشروعة في العديد من المخابئ التي يطلق عليها المنازل السرية نظير خصم معين ثم باستخدام عملائهم يتم إيداع هذه الأموال في الحسابات المصرفية الشرعية ثم يقوم سماسرة العملة ببيع الأموال غير المشروعة للتجار والمستوردين الذين يحتاجون للعملات الأجنبية القابلة للتداول كالدولار من أجل استيراد البضائع وغيرها من خلال الاتصالات والعلاقات المتعددة معهم وبالتالي يتم تنظيف تلك الأموال وتحويلها إلى أموال مشروعة.

ولعل اشهر الطرق المتبعة لغسيل الأموال التى إستخدمت في روسيا، هى أن يقوم الراغب في غسيل الأموال في شراء سلع من الخارج لا تصل إلى روسيا أبداً، لأنها لم ترسل أصلاً ويزعم المشتري أنها سرقت أو تلفت خلال نقلها، وفي هذه الحالة تخصم المبالغ التي دفعها ثمناً لها من عائدات الشركة باعتبارها ديوناً معدومة.

وصفوة القول، فإن غسيل الأموال، يعد نشاط إجرامي تعاوني ، تتلاقى فيه الجهود الشريرة لخبراء المال والمصارف ، وخبراء التقنية – في حالات غسيل الأموال بالطرق الالكترونية – وجهود اقتصاديي الإستثمار المالي ، إلى جانب جهود غير الخبراء من المجرمين.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد، أنه على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاما لم يتم تحجيم أوتقليص عمليات غسيل الأموال على أي نحو محسوس فإن المسؤولين المكلفين بتنفيذ القوانين يعلنون بفخر إن تكاليف الغسيل قد ارتفعت فبينما كان المجرمون يدفعون كعمولات ٥% او ٦% فقط منذ بضع سنوات فأنهم يدفعون الآن حوالي ٢٠%.

والمحصلة النهائية المستخلصة من ذلك كلة، إن عمليات غسيل الأموال وتبيضها تمر بلا مشكلات مجتازة نقاط تفتيش النظام المصرفي لتودع في حسابات آمنة، بحيث تكون تلك المصارف قد اضفت عليها صفة المشروعية.

٢- مراحل عمليات غسيل الأموال :

وفيما يتعلق بكيفية تحقق غسيل الأموال ، أو مراحل ذلك ، فثمة ملاحظة يجدر الإلتفات إليها وتتمثل فى كون عملية غسيل الأموال ليست فعلاً وأحداً، ولكنها عملية دينامية تنطوي على مراحل دقيقة ومنظمة عبر شبكة معقدة من الترتيبات وسلسلة من الإجراءات تجري في إطار من السرية والكتمان، يكون من الصعب إكتشافها.حيث يحاول من خلالها غاسلو الأموال جعل أموالهم تبدو وكأنها جاءت بوسائل شرعية وإبعادها عن أية مساءلة قانونية وفي النهاية توظيفها في الدورة الاقتصادية بشكل طبيعي.

ومن هنا يكون لإدراك مراحلها أهمية قصوى في تحديد ما ينشأ من صور جرمية ترتبط بهذه المراحل ، وبشكل عام فإن غسيل الأموال يمر بمراحل أساسية ثلاث يمكن أن تحصل جميعها دفعة واحدة ويمكن أن تحصل كل مرحلة فيها مستقلة عن الآخرى والواحدة تلو الآخرى وعالمياً تم تحديد هذة المراحل الثلاث على النحو التالي:

مرحلة الإحلال ← مرحلة التغطية ← مرحلة الدمج

(١):**المرحلة الاولى**: **الإحلال** (**التوظيف** Placement): وهى تبدأ بقيام غاسو الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية (السائلة) المتأتية من أنشطتهم غير المشروعة إلى الدورة المالية – دون لفت الانتباه أصلها– تمهيداً لشرعنتها

بإستخدام آليات معينه من بينها :إنشاء القرى السياحية والكازينوهات والمطاعم الفاخرة والسوبر ماركت ، ومحطات الوقود ومحلات الذهب ومعارض السيارات وتملك عقارات وغيرها، وبالتالي تظهر هذه الأموال وكأنها محصلة من هذه المشروعات الإستثمارية وتسهيل عملية إيداعها في المؤسسات المالية المختلفة ونقل هذه الاموال من مصرف إلى آخر أو نقلها إلى الخارج عبر التحويلات المصرفية لإستثمارها في أسواق المال العالمية ومن ثم الدخول بأموالهم إلى النظام المصرفى العالمي ثم تحويلها بعد ذلك إلى الوطن الام للمودعين بحيث تكون تلك المصارف قد اضفت عليها صفة المشروعية، ومن الجدير ذكره انه إذا واجه غاسل الأموال أية صعوبات في فتح الحساب الجاري فانه يلجأ إلى استخدام اسم احد العملاء من أصحاب المكانه المرموقة في المجتمع ويقوم بفتح الحساب باسمه مقابل عمولة معينة حتى تتحول الأموال المشبوهة إلى أموال شرعية ومن الواضح إن عملية غسيل الأموال تتم بمجرد نجاح صاحبها في إيداع ما لديه من مبالغ نقدية في البنوك دون إثارة الشبهات عند تداولها، وبطبيعة الحال ، تتصف هذه المرحلة بأنها الأصعب والأخطر بين بقية المراحل، وأنها تستغرق بعضاً من الوقت، وأن حجم السيولة فيها يمتاز بضخمتة النسبية.

(٢):**المرحلة الثانية**: **التغطية** (**التمويه** Layering): وفيها يموه غاسلو الأموال لإخفاء مصادرها الأصلى من خلال أتباع أشكالاً عديدة للتمويه لعل: أهمها شراء التحف النادرة واقتناء السيارات الفارهة والمثيرة والمحال والمكاتب والمعارض التي تتكلف واجهاتها وديكوراتها مبالغ فلكية، ويتم تغييرها علي فترات زمنية قصيرة للغاية، وتملك القصور الفائقة الندرة ، ويتم دفع قيمة هذه

المشتريات نقداً وبعد ذلك يتم بيعها والحصول على شيكات مصرفية يمكن إيداعها في البنوك دون أن تثير أية شبهة، ومن ثم عقد صفقات مالية شرعية وتحويلات غامضة ومعقدة داخلياًُ وخارجياً والمدعمة بالمستندات، كفتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص غير مشتبه فبهم وبأسماء شركات وهمية، وبيع ماقاموا بشرائة من أصول ثابتة أوأوراق بنكية وتسيل ودائعهم وتحويل عملتهم المحلية إلى عملات أجنبية والهدف من هذا السلوك هو التغطية وإبعاد هذة الأموال المشبوهة ونقلها من أمكانها المتولدة عنها فى الداخل إلى الخارج (دول الملاذ المصرفي)(★) لضمان بقاؤها بعيدة عن أعين الجهات الرقابية مع التركيز على ضرورة أختيار دول مستقرة سياسياً وتمتلك قوانين لينة التطبيق وتسهيلات ضريبية وأنظمة مالية متساهلة وضعيفة الرقابة وأسواقها مفتوحة و تتوفر كلها أو أغلبها فى عواصم الدول الكبرى والتى تعتبر مسرحاً أساسياً لعمليات تبيض الأموال مثل: نيويورك ، لندن، زيورخ ، جنيف، هونج كونج، وموسكو، والتي تفرض نظام حسابات سرية لا تسمح بالكشف عن حقيقة الدخل او تتبع حركته داخل البنوك ولعل الوسائل الأكثر أهمية التحويل الإلكترونى أو التلغرافي، نظراً لما توفره من مزايا تساعد غاسلي الأموال على محو الآثار الجرمية لعملياتهم.وتغطيتها ليصعب على الجهات الرقابية تعقبها .وبطبيعة الحال،فأن مرحلةالتغطية(التموية) يتم فى نطاقها إستخدام المصارف والمؤسسات المالية إذ

(★) وفقاً للمصادر البنك الدولي يبلغ عدد هذه الدول قرابة ٣١ دولة، أشهرها جزر البهاما جزر المالديف، جزر الفوكلاند، جزر الباربادوس، ليبيريا، بنما، اورجواي، جزر الكايمان، سنغافورة، هونج كونج، لوكسمبرج، هولندا، مملكة تونجا.

تلعب دوراً فعالاً فى هذة المرحلة التى تتصف بكونها أكثر المراحل أماناً وأقل خطراً من سابقتها كما أنها تعتمد فى الأساس على تواطؤ الغير من أفراد ومؤسسات.

وتظهر الدراسات المتوافرة أن أبرز المتعاملين في غسيل الأموال مكاتب الصرافة ومراكز تحويل النقود والكازينوهات وأماكن القمار وشركات البغول و شركات الدُّمى بالإضافة إلى ذلك، يلعب مقدمو الخدمات المتخصصة مثل المحاسبين والمستشارين الماليين دورا كبيرا في غسيل الأموال عبر إبتكار أساليب متجددة للتمويه والمراوغة.

(٣): **المرحلة الثالثة: الدمج** Integration : وهي المرحلة النهائية حيث يتم فى إطارها دمج الأموال المغسولة فى الاقتصاد الرسمى أو بمعنى آخرإعادة ضخ هذة الأموال التى غسلت لتحويلها إلى أموال قانونية مكتسبة بذلك صفة الشرعية من خلال دمجها وإدخالها ضمن الدورة الاقتصادية.–عبر قنوات اقتصادية شرعية– وبواسطة تحويلات تسوغها إستثمارات ومشاريع مالية مختلفة تكسبها مظهراً مقبولاً ونظيفاً وتنأى بها عن أي شك أو شبهة مما يجعل حركة هذه الأموال و أرباحها تتشابه مع حركة وأرباح أية عملية تجارية عادية وبالتالى يصعب معها التفرقة بينها و بين الأموال الآخرى النظيفة وتمتاز هذه المرحلة عن المراحل السابقة لها بأنها أكثر أماناً وأقل خطراً ومن الصعب اكتشافها.

وأيا مايكن من أمر، ولتحقيق نجاح هذه العمليات الثلاث فأن إستراتيجيات غسيل الأموال الجرمية تنطلق من الحاجة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للملكية غير المشروعة ، والحاجة إلى المحافظة على ترتيبات عملية

غسيل لأموال، والحاجة إلى تغيير الآلية وتعددها من أجل تحصيل كمية كبيرة من النقد المشروع.

سادساً:التداعيات السلبية لغسيل الأموال:

لظاهرة غسيل الأموال خطورتها وعواقبها السلبية على الاقتصاد والمجتمع ؛ حيث تؤدي إلى الفساد وهدر الموارد الاقتصادية للمجتمع فتهريب رءوس الأموال إلى الخارج يشكل نزيفاً وعجزاً فى ميزان المدفوعات، ويحرم الاقتصاد القومي من آليات نموه؛ فضلاً عما يشكله من تهديد للأمن والاستقرار الاجتماعي وإيجاد شعور عام بالإحباط؛ مما يضر بمناخ الاستثمار ويسيء للمجتمع سياسياً.

١-التداعيات الاقتصادية:

ليست هناك نظريات محددة وواضحة المعالم تدرس بدقة االتداعات الناجمة عن عمليات غسيل الأموال على مجمل البيئة الاقتصادية الكلية التي ولدت ونمت فيهاسواء فى الدول المتقدمة او البلدان النامية.

وبالرغم من إختلاف نوع ودرجة الآثار السلبية الملموسة التي تتركها عملية غسيل الأموال في كل من الاقتصادات النامية والمتطورة الأ أن كلاهما يواجه مشكلات جمة نتيجة لوجود العملية فيه.فعلى سبيل المثال بلغت عائدات المخدرات في بعض بلدان العالم الثالث أحجاماً جعلت منها مرتكزاً من مرتكزات الاقتصاد وعاملاً من العوامل الحاسمة في التوظيفات الداخلية بحيث مثلت هذه العائدات ما نسبة ٥٣ –٦٦ % من الناتج المحلي الصافي اي ما

يساوي ٣ و ٤ اضعاف حجم عائدات التجارة المشروعة في بلد مثل بوليفيا وبلدان اخرى كالبيرو وكولومبيا تبلغ عائدات المخدرات ما يوازي حجم الصادرات المشروعة حيث ان الحكومة الكولومبية عندما قررت عام ١٩٧٩ وقف سياسة التسليف لجأ اصحاب المؤسسات الصناعية للاقتراض من تجار المخدرات مما يوضح امكانياتهم المالية الهائلة.

وتؤكد البحوث والدراسات المتنوعة والمتعلقة بما يسمى"الاقتصاد الخفي" على أن أثر عمليات غسيل الأموال تنعكس على جوانب الاقتصاد الكلي، حيث لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية للاستثمار بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذي يسمح بإعادة تدوير الأموال، والتجارة بها عدة مرات، وهو ما يخالف كل القواعد الاقتصادية القائمة على نظرية تعظيم الربح، وهو ما يشكل بالتالي خطرًا كبيرًا على مناخ الاستثمار محليًّا ودوليًّا. فعلى المستوى المحلي تؤدي حركة الأموال المطلوب غسلها – دون مراعاة لاعتبارات الربحية – إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمر الجاد المحلي والأجنبي، حيث إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التعامل لا سيما وأن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤثر على أسعار الفائدة وأسعار الصرف ولاسيما فى الاقتصاديات المحلية لبلداننا النامية، فقيام أصحاب غسيل الأموال بتبييض أموالهم في هذة البلدان التي مازالت وسائل الرقابة بها ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأموال يمكن أختراقها بسهولة لذلك يقومون بتحويل هذه الأموال الى تلك البلدان التي بها معدلات فائدة قليلة وأسعار صرف غير مستقرة مما يؤدي إلى وجود مؤشرات اقتصادية مضللة خاصة ما يتعلق بمعدلات الفائدة واسعار الصرف والمالية العامة كما أن إنتقال هذه الأموال في ظل العولمة

من اقتصاد لآخر يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي فالأموال التي يجري غسيلها أموال غير مستقرة فهي تدخل إلى الأسواق المالية ولا تلبث أن تخرج منه بسرعة فلا تستفاد منها، كما أن خروج هذه الأموال نتيجة الأختلاس والتهرب الضريبي وغيرها يعتبر خسارة كبيرة للإقتصاد المحلى ويؤدي إلى حرمان فئات كبيرة من الناس منها لحساب فئة فاسدة ومحدودة.

والحق أن إنتقال رؤوس الأموال من الدول ذات السياسات الاقتصادية الجيدة ومعدلات العائد المرتفعة إلى الدول ذات السياسات الاقتصادية الفقيرة ومعدلات العائد المنخفضة، يضر بمصداقية الأسس الاقتصادية المتعارف عليها والتي يمكن لصانعي السياسة الاستناد إليها ويضعف الاهتمام بالجدوى الاقتصادية فى استثمار الأموال وإرباك مناخه وسيادة نوع من عدم المنافسة غير العادلة وغير الشريفة بين هذة الدول، ويهدد بانهيارالأسواق المالية الرسمية التي تُعَدُّ حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدول المختلفة.

فضلاً عما تقدم ، فإن عمليات غسيل الأموال تزيد معدلات البطالة التي تنشأ عن عدم وجود الفرص الإستثمارية المنتجة لأن غاسلي الأموال يبحثون عن الربح السريع دائماً ، حيث تشير التقاريرالاقتصادية إلى أن عمليات غسيل الأموال تزيد من تكلفة فرصة العمل؛ فمثلاً في الولايات المتحدة بلغت تكلفة فرصة العمل الواحدة ٢٥٠ ألف دولار، في حين بلغت في اليابان حوالي ٧٥٠ ألف دولار، ٥٠٠ ألف دولار في أوروبا، بالنسبة لمصر تتراوح ما بين ٣٠-٥٠ ألف جنيه،.كذلك فإن عمليات غسيل الأموال تساهم في زيادة التكاليف الحدية للإقتراض بسبب تردد مؤسسات الإقراض في تقديم

المزيد من الائتمان، أضافة إلى انخفاض الإنتاج المحلي بسبب أنتقال رأس المال إلى الخارج وإنخفاض الدخل الخاضع للضريبة

على المستوى الدولي ، يهدد غسيل الأموال الشفافية الدولية والقطرية في أسواق المال كما يهدد السمعة الحسنة في اسواق المال ويعلم موظفيها الفساد مما يخلق مناخاً مناسباً لوجود اسواق سيئة السمعة وضعيفة المصداقية.ويمكن لغسيل الأموال أن يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل إذ يؤدي إلى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجالي الإدخار والإستثمار والجرأة على ولوج مجالات الإستثمار المحفوفة بالمخاطر مما ينعكس سلباً على كبار رجال الأعمال والمستثمرين من جهة وعلى النمو الاقتصادي من جهة اخرى.

وبصفة عامة، يمكن القول أن الحركة المالية الناتجة عن غسيل الأموال تؤدي من الناحية الاقتصادية إلى التداعيات السلبية التالية:

(ا): إن تدفق الأموال غير المشروعة إلى الأسواق المالية فى مجتمعات العالم الثالث يعمل على إرباك الحسابات الإقتصادية المحلية بها لأن هذه الأموال ليست مسجلة أو محسوبة ضمن الحسابات القومية.لهذة المجتمعات وحتى بعد أن يتم التموية عن اصلها و مصادرها الحقيقية وإظهارها وكأنها بيضاء ناتجة عن أنشطة قانونية مشروعة فإن هذه العملية تعد نوعا من التضليل الذي يربك المخطط الاقتصادي والتنموى وصانع القرار السياسى.

(ب):عدم سعي القائمين على عمليات غسيل الأموال للحصول على ربح وعائد مرتفع لأموالهم التي يريدون غسلها ولكنهم يسعون فقط إلى مجرد

إستثمارات تمكنهم من إضفاء صفة الشرعية على أموالهم ليتمكنوا من المجاهرة علنا بمصدرهاومن ثم إستثمارها.

(ج):تسهم عمليات غسيل الأموال فى زعزعة الاقتصاديات الوطنية؛ لا سيما وأنه لا توجد مؤسسة مالية واحدة في أي بلد من البلاد بمنأى عند إمكان تعرضها لشبهة غسيل الأموال، هذا فى الوقت ذاتة تتعريض المؤسسات المالية التى يتم استخدامها فى غسيل الأموال للإنهيار بعد اكتشافها أو بمجرد الاشتباه فى أمرها ومن ثم تهدد سلامة واستقرار النظام المالى والمصرفى فضلاً عن أن عمليات الغسيل هذه تؤثر على الدخل القومي، حيث يتم إستقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي وذلك لاستثمارها في دول أجنبية.

(د): يؤثر غسيل الأموال على قدرة الحكومات على إدارة ومتابعة السياسات المالية والنقدية ؛إذ يؤدي غسيل الأموال إلى تعطيل تنفيذ هذه السياسات عن طريق التهرب من دفع الضرائب مما ينعكس سلباً على ميزان المالية العامة وبالتالي على موارد الحكومات المتاحة لمقابلة التزاماتها وعلى ادائها الاقتصادي والاجتماعي. ؛ فعلى سبيل المثال فإن منظمات تهريب المخدرات في المكسيك قد أصبحت غنية وقوية إلى الحد الذي تستطيع فيه منافسة الحكومة الشرعية في مجال التأثير والرقابة، فهي تستخدم ثرواتها المالية الواسعة لتقويض أركان الحكومات والمؤسسات التجارية التي ترفض غسيل الأموال القذرة.

(و): تنعكس عمليات غسيل الأموال على المتغيرات النقدية والمالية.بالتأثير على اسعار الصرف و الفائدة وزيادة الاستهلاك ورفع الأسعار وزيادة معدلات الضرائب، وأرباك عمل البورصات والأسواق المالية نتيجة التعامل غير المنطقى

و غير الرشيد فى شراء وبيع الأصول المالية لمجرد إضفاء المشروعية لتلك الأموال غير النظيفة.

(ر): ويمكن للمعاملات المالية غير القانونية الناجمة عن عمليات غسيل الأموال أن تضر بالمعاملات القانونية الآخرى عن طريق العدوى فمثلاً تصبح بعض المعاملات المالية التي تشمل مشاركين أجانب رغم أنها مالية قانونية تماما أقل جاذبية بسبب أرتباطها بغسيل الأموال وبصفة عامة فان الثقة تقل في الأسواق المالية وكذلك تقل كفاءة دور الأرباح بسبب أنتشار جرائم خبراء البورصة والغش والإختلاس بالإضافة إلى أن الإستهتار بالقانون ينتقل بالعدوى إذ إن خرق أحد القوانين يجعل من السهل خرق كافة القوانين الآخرى. شعور عام بالإحباط؛ مما يضر بمناخ الاستثمار ويسيء للمجتمع سياسياً.

٢-التداعيات الاجتماعية:

ومن حيث مستتبعاتها السلبية الاجتماعية ؛ لاشك أن ظاهرة غسيل الأموال تنطوي على مخاطرمجتمعية كبيرة تتمثل أهمها : فى إظهارها للفوارق الطبقية السريعة والشاسعة فى معدلات الدخول الفردية وسوء التوزيع العادل لمصادر الثروة لطبقات المجتمع الشئ الذى يولد الكثير من المشكلات والأحقاد الاجتماعية ودفع الشرفاء أو إغراؤهم ليحذو حذو الآخرين المفاسدين ؛ اذ تتحول دخول الفئات الاجتماعية المنتجة التي تحقق دخلاً مشروعاً الى فئات غير منتجة تحصل على دخول غير مشروعة مما يزيد الفجوة بين الاغنياء والفقراء وتضاعف الخلل الاجتماعي في البلد المعني شعور عام بالإحباط؛ مما يضر بمناخ الاستثمار ويسيء للمجتمع سياسياً.

٣-التداعيات السياسية:

قد يؤدي غسيل الأموال الى حدوث إضطرابات سياسية، فبعضاً من دخول عمليات غسيل الأموال يتم تخصيصه للقيام باعمال إرهابية وتخريبية ، الشئ الذى يزيد من القلق والتوتر ويزعزع الأمن وعدم الاستقرار السياسي فى الكثير من دول العالم ، لقد أثبتت الدراسات المعنية وجود علاقة ارتباط بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي فضلاً عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الإنقلابات السياسية في بعض الدول ولاسيما النامية.

وعلى هذا النحو، تستخدم عمليات غسيل الأموال في توفير الدعم المالي وتمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الإنقلابات العسكرية والسياسية على مستوى العالم وذلك بالتعاون مع أجهزة متخصصة في تنظيم و إدارة الصراعات السياسية والاستراتيجية عالمياً. أضف إلى ذلك فإن وجود علاقة وثيقة بين الجاسوسية السياسية والاقتصادية وبين غسيل الأموال إذ تحتاج أجهزة المخابرات والجاسوسية إلى التمويل اللازم لعملياتها حول العالم ومن ثم تتجه إلى إستخدام البنوك التجارية وفروعها ومراسليها في العديد من الدول لتوجيه الأموال من دولة تجميع الأموال إلى دولة مزاولة للعمليات التجسسية في مختلف أنحاء العالم وقد تلجأ بعض اجهزة المخابرات والتجسس إلى إستخدام الأموال الهاربة في تأسيس شركات وهمية لمزاولة الأعمال غير المشروعة وتنفيذ بعض العمليات التخريبية أو التدميرية الموجهة إلى أنظمة أو حكومات معينة في مختلف الدول وتستخدم بعض الاحزاب والفرق السياسية حصيلة أموال تجارة

المخدرات وتزييف النقد المحلي والاجنبي في تمويل عملياتها العسكرية ضد نظام الحكم في أطار الصراع على السلطة السياسية كما هو الحال في عدد من الدول التي إشتهرت بزراعة وتجارة المخدرات.

سابعاً:آليات مواجهة غسيل الأموال:

١- مستوى الدول المتقدمة:

أصبح العالم على قناعة تامة بأهمية مكافحة جرائم غسل الأموال أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي وتزايدت القناعة الدولية بأن التعاون بين الدول مع بعضها بعضاً ومع مختلف المؤسسات والجهات الدولية يمثل شرطا لازما وضروريا لمواجهة هذا النمط من الجرائم الاقتصادية المستحدثة.

لقد تزايد الأهتمام الدولي في الآونة الأخيرة بمجابهة عمليات غسيل الأموال في ظل العولمة وتصاعد ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وغياب الشفافية في التعاملات التجارية. و نظراً لما تحدثة هذه الظاهرة من زعزعة للثقة فى المؤسسات المالية فقد أضحت مواجهتها والتصدى لابعادها من أولويات السلطات التشريعية والقانونية والرقابية على نطاق العالم بقصد حرمان المجرمين من عائدات أنشطتهم الآثمة غير المشروعة؛ والتى يتسابقون علي إظهارها للكافة على أنها قانونية ومشروعة.

وتحت مظلة دولية سعت معظم الدول أن لم تكن جميعها إلى تضمين تشريعاتها المحلية قوانين لمحاربة تلك الظاهرة. ووضع الكثير من الضوابط للتأكد

من أن الأموال الناجمة عن عمليات غير مشروعة سواء التى تتم في الداخل أو الخارج لن تجد طريقها للتمرير من خلال النظام المصرفي.

وعلى أية حال، فان المشكلة الجوهرية التى تجابة محاولات التصدى لعملية غسل الأموال ومكافحتها تكمن فى كونها عملية دقيقة وغاية فى التنظيم وذات جوانب متعددة وزوايا متشابكة وتحمل فى طياتها السرية والحيطة التامة، ويتولى أمرها أناس فوق الشبهات على دراية بالعمليات المصرفية، ضليعون بأحدث التكنولوجيات، وتقنيلت الحواسب الآلية المتطورة .وعلى جانب آخر، يستغلون بعض الثغرات في الأنظمة والقوانين المختلفة المطبقة في بعض الدول حيث، يستفدون إيما إستفادة من القوانين الهادفة إلى جذب الاستثمارات، وحماية الحسابات البنكية وسريتها، وذلك لإتمام عمليات الغسل والتنظيف، ومن ثم تراكمات المزيد من الثروات القذرة المصدر، الأمر الذى يصعب معة إحكام السيطرة على الأبعاد الكامنة وراء هذة العمليات الدينامية المعقدة .بيد أن جهود المكافحة والمواجهة الدولية سرعان ماتتواصل عبر إستراتجيات وتكنولوجيات تعاونية اكثر تطوراً لمواكبة الجوانب المتشابكة لعمليات غسل الأموال القذرة التى تمثل خطرا ًدهاماً يجابة جل دول العالم.حيث تسربت هذة الأموال المغسولة إلى النظم الاقتصادية والمالية والسياسية لهذة الدول.ولذا يتحتم تطوبر مثل هذة الإجراءات الضرورية لردء ومناهضة خطرها الفتاك الذى لايؤدى إلى خسائرمالية اقتصادية فحسب،وأنما أيضا يهز أركان المجتمعات الانسانية ، مفشيا الفوضى والفساد فى أبنيتها الأساسية، وأنساقها الفرعية.

ومن هذا المنطلق ، ثار جدل حاد بين مؤيد ومعارض، سواء فى الخارج أو الداخل، لصدور قوانين لمكافحة غسل الأموال. غير أن القناعة الدولية قد أستقرت على تجريم هذه المسألة كجريمة أصلية، بغرض الحد من مخاطرها السلبية على الاقتصاد الدولى وتداعياتها على الاقتصادات المحلية بل وعلي أستقرار كيان الدولة ذاتها، علي أن يتركز الجهد الدولي في العمل علي الوصول إلي الشخصيات والمؤسسات الضالعة فى هذا النمط من الجرائم.

لقد جاءت فضيحة غسيل الأموال الروسية الآتية من صندوق النقد الدولي الذي قدم مليارات الدولارات إلى البنك المركزي الروسي لتنظيم الموقف المالي لروسيا، وتمكينها من سداد دفعات من ديونها والحيلولة دون إعلان إفلاسها. وقد قُدرت هذه المبالغ بـ ١٥ مليار دولار، وقد أظهرت الكشف عن هذه الفضيحة آليات لغسيل الأموال في روسيا مثل التعامل مع متاجر الصرافة والتي تستطيع أن تحول الأموال لأي حساب مصرفي في أي بنك بالخارج نظير عمولة صغيرة، واستغلال مديري الشركات الحكومية العاملة في مجال إستخراج المواد الأولية وجود فوارق كبيرة في أسعار هذه السلع بالسوق المحلية ونظيرتها في الأسواق العالمية والقيام بتصدير كميات كبيرة من هذه السلع بأسعار أقل من السوق المحلي وبالعملة المحلية "الروبل" في حين يتقاضون أثمانها بأسعار أعلى من المعلن وبعملات أجنبية، وبالتالي تكون حصص مصلحة الضرائب من الأرباح صغيرة للغاية ودفعت كلها بالروبل، أما العائدات الخارجية بالعملات الأجنبية فإن قسماً صغيراً منها فقط أعيد إلى روسيا أيضاً.

ونظراً لأن تبييض الأموال بات يهدد تقويض الاقتصاد العالمي بسبب المضاربة غير المشروعة، بدأت دول العالم حملة المكافحة أولها كان في الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ بسن قوانين تجرم عملية غسيل الأموال وعلى الرغم من أن مساعدات المجتمع الاقتصادي كانت محدودة في هذا المجال خلال ذلك الوقت.لذلك لم تكن هذه القوانين فعالة تماماً.وفى الوقت الراهن تنفردالولايات المتحدة دون سائر الدول بإقامة شبكة لمكافحة جرائم غسيل الأموال جعلتها جزءً لا يتجزأ من مؤسسات وزارة الخزانة ولها ميزانية سنوية تبلغ ٢٥ مليون دولار، ويعمل بها ٥٠ خبيراً من خبراء تحليل الأموال؛ يقومون بمراجعة قواعد المعلومات التجارية المخزونة في أجهزة الكمبيوتر بحثاً عن مفاتيح تؤدي لضبط ورصد مجرمي غسيل الأموال أما سويسرا فقد سعت خلال التسعينيات إلى إزالة السمعة السيئة التي لحقت بها على أساس كونها واحة للثروة غير المشروعة، فقد وافق البرلمان السويسري في شهر نوفمبر ١٩٩٧ على قانون جديد يطالب رجال البنوك وجميع المديرين الماليين بضرورة الإبلاغ عن أي أرصدة مشبوهة يحتمل أن تكون نتيجة تهريب مخدرات أو غيره من أنشطة الجريمة المنظمة، وتبلغ غرامة عدم الإبلاغ عن أي أموال غير مشروعة حوالي ٢٠٠ ألف فرنك سويسري (١٣٦ ألف دولار)، كما أصبحت قوانين مكافحة غسيل الأموال ليست سارية على البنوك فقط بل شملت قطاعاً كبيراً من مشروعات الخدمات المالية من بينها شركات التأمين، وتغير العملة.وفي ألمانيا في أوائل مايو ١٩٩٣، اجتمع ما يقرب من ٧٠ من رجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين والمسئولين في "برلين" بهدف تكوين تحالف دولي لمكافحة الممارسات المالية والاقتصادية الفاسدة على المستوى الدولي، ثم توالت الحملات البرلمانية الألمانيةوالتي أثمرت

على تشكيل مجموعة عمل مالية من الدول الصناعية السبع لمكافحة غسيل الأموال.عرفت باسم مجموعة "فاينينشال أكشن تسك" (الفاتف FATF) (★).

٢- مستوى البلدان العربية:

والحالة فى الأقطار العربية لا تختلف عن مثيلاتها فى الدول النامية ، وإذا كان الواقع العربي يؤكد حدوث جريمة غسيل الأموال علي أرضه، بيدأنها بدرجات متفاوتة بين الدول، وعلى الرغم من أن الدول العربية جميعها لا تعتبر

(★) خلال اجتماع قمة الدول الصناعية الكبرى السبعة في باريس عام ١٩٨٩م ،أنشئت مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسل الأموال The Financial Action Task مقرها باريس، وهي تقوم بدورين رئيسيين هما: وضع المعايير والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال،.و تقييم مدي التزام الدول بتطبيق هذه المعايير والتوصيات.وعلي صعيد الدور الأول قامت بوضع ٤٠ توصية خاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال أضيفت لها ثمان آخرى بعد إعتداءات الحادي عشر من سبتمبر.و تمثلت أهمها في تجريم عملياتها ومصادرة عائداتها، والتأكيد علي مسئولية المؤسسات المالية والمصرفية في التعرف علي هوية عملائها والإحتفاظ بسجلات مكتملة عنهم، ورفع تقارير بالعمليات المشبوهة للسلطات المعنية. ووجود أنظمة وإجراءات ذات كفاءة عالية للرقابة، وضرورة وجود تشريعات محلية تسمح بالتعاون الدولي بين المؤسسات وضرورة الإنضمام إلى الإتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.و فضلاً عن ذلك تنشر عبر تقاريرها التي تصدرها– وتحظى بإهتمام الجهات الحكومية والتشريعية في مختلف دول العالم – سنويا قائمة تضم المراكز الأكثر خطورة في غسيل الأموال في العالم وفي هذا الصدد ضمت القائمة التي نشرت في (يونيو ٢٠٠٠) (١٥) دولة غير متعاونة في ميدان مكافحة أنشطة غسيل الأموال منها: الفلبين وروسيا واسرائيل ودومينيك وامارة ليختشتين وباناما وجزر الكايمان والكوك وسنت فنسنت وجرانادين ومارشال وسنت كيت ونيفر ونارو ونيو. ودولة عربية واحدة هي لبنان التي بدورها تقدمت للمنظمة بإيضاحات وإعتراضات على وضعها ضمن هذه القائمة السوداء.

حتى الآن من المراكز الخطيرة لغسيل الأموال ،غير أن كلا منها يسعى لمحاربة دخول الأموال المشبوهة بطرق غير شرعية إلى بلدانها فبعضها قد أنتهى من سن تشريعات لمواجهة هذه الظاهرة والبعض الآخر يقوم بدراسة ومناقشة مشاريع قوانين تتعلق بذات الموضوع.

وفى هذا السياق، أشارت الدراسة الاقتصادية التي أعدها صندوق النقد العربي– حول الإجراءات العربية المتخذة بشأن غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.–إلى حرص الدول العربية على التعاون مع الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال ودلت على ذلك بأنها استحدثت تشريعات و أنشئت لجان وطنية وأجهزة ووحدات متخصصة داخل وخارج المصارف المركزية لتنفيذ سياسات وإجراءات المكافحة.وسلطت الدراسة الضوء على الخطوات العربية لمكافحة غسيل الأموال في كل من المملكة العربية السعودية و الإمارات وسلطنة عمان والأردن والبحرين والكويت خلال عام ٢٠٠٢م كما نوهت الدراسة إلى أن جهود السودان وسوريا وقطر والمغرب واليمن في العمل على إصدار قوانين وطنية خلال الفترة المقبلة .وكشفت الدراسة عن إقدام المملكة منذ عدة سنوات على وضع تشريعات وإصدار تعليمات للقطاع المالي والمصرفي بغرض التأكد من سلامة معاملات المصارف والمؤسسات المالية. ودلت الدراسة على ذلك بصدور المرسوم الملكي رقم ١٩ في فبراير عام ١٩٩٠ بالتصديق على اتفاقية فيينا للعام ١٩٨٨م بالإضافة إلى إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي إرشادات لكافة المصارف بالمملكة في عام ١٩٩٥م لإبلاغها بتوصيات الفاتف ومبادىء لجنة بازل للتعرف على العملاء ومراقبة العمليات

المشبوهة و إجراءات التبليغ عن الأنشطة المشتبه فيها إلى الجهات الأمنية. كما اتخذت المملكة خطوات آخري بصدور القرار رقم (١٥) من قبل مجلس الوزراء (مايو عام ١٩٩٩م) الذي نص على الموافقة على تطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة غسيل الأموال وإقرار العقوبات وفق القوانين الجنائية السعودية) وتم تحديد الأفعال التي تعد جريمة غسيل أموال مثل إجراء أي عملية لأموال أو متحصلات مع علم الفاعل بأنها ناتجة من نشاط إجرامي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي وكذلك تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، وحددت العقوبات الرادعة لمن يقوم بتلك الأعمال وهى السجن لمدة (١٥) سنة وغرامة مالية تصل إلى سبعة ملايين ريال إذا اقترنت الجريمة بإحدى الحالات التي منها: ارتباط صاحب الجريمة بعصابات منظمة أو استخدامه العنف أو الأسلحة أو استغلال وظيفة عامة يشغلها في تنفيذ جريمته أو التغرير بالنساء أو القصر في تنفيذ جريمة أو عبر المؤسسات الإصلاحية أو جمعيات خيرية أو إذا كان قد صدر بحقه أحكام سابقة مماثلة في هذا الجرم، كما تشمل العقوبة مصادرة الأموال موضع الجريمة.

وجدير بالإشارة أن التقارير الصادرة عن الانتربول الدولى تثنى على أوضاع المجتمع العربى بصفة عامة ، ومجتمعات مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، حيث توضح هذه التقارير محدودية حالات غسيل الأموال فيها مقارنة بالمناطق الآخرى، وتصدى حكومات تلك المجتمعات بشكل بشكل صارم لمخاطرها. ويمكننا هنا الإستدلال ببعض التجارب العربية ، وبداية مع تجربة دولة قطر التى أقرت ضوابط للكشف عن أية عملية غسيل أموال تجرى داخل

أي من مؤسساتها المالية، من خلال البنك المركزي ووزارة ، وربما ساعد ذلك في إحباط محاولة في عام ١٩٩٩م لإدخال نحو(٢٠٠ مليون دولار) من الخارج إلى المصارف التجارية القطرية لتنظيفها. أما دولة الإمارات فلديها أجهزة صارمة لمكافحة الأموال المشبوهة، وتقوم بالتعاون مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، ومثال ذلك ما قام به الطرفان من تعاون لتطهير بنك دبي الإسلامي وأستندت الدولة على ثلاثة مناهج عملية للحد من جرائم غسيل الاموال في المصارف: (أعرف عميلك، والمحافظة على سجلات التعامل والعملاء، والتدريب الجيد للمحققين). وأنتهت سلطنة عمان من صياغة مشروع قانون لمكافحة جرائم غسيل الأموال يقضي بمعاقبة المدانين لاول مرة بالحبس لمدة خمس سنوات. وأصدرت البحرين فى مطلع عام ٢٠٠١م أمراً أميرياً لحظر ومكافحة غسيل الأموال ونص القانون على أن كل شخص يدان أو يشترك في غسيل الأموال يحكم عليه بالسجن لمدة قد تصل إلى سبع سنوات وبدفع غرامة مالية قد تصل إلى حوالي مليون دينار، كما يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن(١٠٠ الف دينار) مرتكب الجريمة من خلال عصابة منظمة أو إستغلال سلطاته أو بقصد أظهار المال المتحصل من نشاط إجرامي أنه من مصدر مشروع. كما أصدر بنك الكويت المركزي عام ١٩٩٨م تعميماً يقضي بعدم السماح للوحدات الخاضعة لرقابته بفتح أو حفظ حسابات بأسماء مجهولة أو أهمية لعملائها. كما تضمن التعميم ضرورة تطوير السياسات والبرامج التدريبية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وفي الإطارالعربى ذاتة أقرت الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٨م تشريعاً يقضي بتجريم عمليات غسيل الأموال الناتجة عن تهريب المخدرات. كما أحالت الحكومة مشروعاً يتعلق بمكافحة الفساد وأموال

المخدرات والتجارة غير المشروعة في الأسلحة إلى مجلس النواب. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به لبنان من تحرك دولي لكي يتم إبعادها من قائمة الدول التي تشكل ملاذاً للتهرب من دفع الضرائب.

ومن هذا المنطلق، أوصت دراسة جامعية قانونية عربية أنجزت عام (٢٠٠٣م) بضرورة تفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة عمليات غسيل الأموال ، والسعي نحو إبرام إتفاقيات دولية لتنظيم عمليات المكافحة ، وإيجاد نظام للرقابة المستمرة على أنماط أتجاهات عمليات الغسيل، وتجريم إحلال الموظفين العاملين في المنشآت المالية و الاقتصادية والتجارية بواجب اليقظة والمراقبة ،..وعلى إلتزام المصارف بعدم فتح أية حسابات بأسماء وهمية أو حسابات رقمية مع إلزامها بالتحقق من هوية العملاء .ورفع مستوى العاملين في ميدان التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة، وضرورة تحقيق التوازن بين تسهيل إجراءات الإستثمار ومنع دخول الأموال القذرة من خلال وضع ضوابط رقابية حفاظاً على الاقتصاد القومي العربى

ثامناً: مواجهة غسيل الأموال في مصر:

لعله من المناسب فى ختام الفصل الراهن التطرق إلى مسألة مواجهة غسيل الأموال في المجتمع المصرى، ففي ظل عدم كفاية التشريعات والنصوص القانونية القائمة لمكافحة غسل الأموال– قبل صدور القانون الخاص بذلك – (المادة ٤٤ من قانون العقوبات والخاصة بإخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة غسل الأموال، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون المدعى العام الإشتراكى، ومحكمة القيم، ومواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وإجراءات التحفظ

على الأموال، ومهام الرقابة الإدارية والأموال العامة)– إتجهت نوايا الحكومة فى عام(٢٠٠٢م) وتحديداً فى(٢٢/٥/٢٠٠٢م) صوب سن قانون لتجريم غسل الاموال (★)

(★) مرت محاولات إصدار قانون لمكافحة غسل الأموال في مصر بمراحل عديدة تم خلالها صياغة أكثر من مشروع. وفيما يلي تسلسل تلك المشروعات والقرارات ذات الصلة، إنتهاء بصدور قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية:

– مشروع قانون بحظر غسل الأموال فى مصر، نهاية عام ١٩٩٨ (٨ مواد).

– مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، عام ٢٠٠١ (١٨ مادة).

– مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، نهاية عام ٢٠٠١ (٢٠ مادة).

– مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، مارس ٢٠٠٢ بجلسة مجلس الوزراء فى ٢٠٠٢/٣/١٧ (٢١ مادة).

– المذكرة الإيضاحية لمشروع مكافحة غسل الأموال، عام ٢٠٠٢ مقدم من السيد رئيس مجلس الوزراء (٢٠ مادة).

– مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، مجلس الشورى، ٢٠٠٢/٥/١٤، (٢٠ مادة).

– مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، مجلس الشعب (٢٠ مادة) بعد دراسة مشروع القانون كما ورد من الحكومة، ومشروع القانون كما انتهى إليه مجلس الشورى.

ومشروع القانون كما أقرته اللجنة المشتركة من لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية والشئون الاقتصادية فى ٢٠٠٢/٥/١٦.

– مشروع قانون بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال، مجلس الشعب، ٢٠٠٢/٥/٢٠ (٢٠مادة).

– قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال (٢٠ مادة).

– قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن وحدة مكافحة غسل الأموال.

– قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٣ بشأن نظام العمل والعاملين بوحدة مكافحة غسل الأموال.

– قانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال.

– قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥١) لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال

هذا وعد مصر بحق أول دولة عربية أولت اهتماماً خاصاً بموضوع مكافحة غسيل الأموال، ويمكن أن نعيد بداية الاهتمام بتلك القضية إلي عقد الستينيات مع صدور القانون رقم (١٨٢) لسنة ١٩٦٠، والمعدل بقانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٨٩، والذي فرض غرامات باهظة علي تجار المخدرات ومهربيها، وصلت تلك الغرامات إلي نصف مليون جنيه، إضافة إلي الحكم بعقوبات آخري تصل إلي الإعدام.كما كانت مصر من أولى الدول التى أنضمت إلي اتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا، ١٩٨٨م) ، والتي تعد أول صك دولى يجرم غسل الأموال، حيث أنضمت إليها في(١٩٩١/٦/١٣)، ومن بعدها الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (تونس،١٩٩٤م) والتي وافق عليها مجلس الشعب في(١٩٩٤/١٢/٤) ودخلت حيز النفاذ فى (٦/٣٠/ ١٩٩٦).و أنشئت وحدة لمحاربة غسيل الاموال تابعة لادارة محاربة تجارة المخدرات تلقت تدريبا في وحدة المخابرات المالية السويدية. كما أنشئت وحدة مصغرة عام ١٩٩٩م، تلقت تدريبا في الولايات المتحدة الاميركية.

وتوالت الإهتمامات المصرية وصولاً لصدور قانون مكافحة غسل الأموال في مصر رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥١) لسنة ٢٠٠٣. وقد جاء القانون مستوعبا مختلف الجهود الدولية في هذا المجال خاصة ما صدر عن اتفاقية فيينا١٩٨٨ وما تلاها من توصيات الفاتف وتعديلاتها، إضافة إلى ما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات.وقد بدأ العمل بالقانون وتطبيقة بالفعل ابتداء من(٢٠٠٢/٥/٢٣م)، حيث تم تحويل بعض الحالات

التي توافرت فيها الأدلة القانونية إلي القضاء. وقد ساهم وضع القانون وتطبيقه في تحسين الصورة الدولية لمصر، غير أن الأمر مازال يتطلب إضافة المزيد من الجهود إلي هذا الخطوة الهامة بما يوفره من بيئة مواتية لمساروعمل الاقتصاد المصري وتعزيز الدور المصري في التعاون مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة وفاء بالالتزامات الدولية في هذا السياق.

وثمة تعديلات آخرى، تقدمت بها الحكومة على قانون مكافحة غسيل الأموال حيث هناك مبادئ جديدة ستضاف إلى جرائم غسيل الأموال منها: العاب اليانصيب والقمار وسماسرة التأمين والغش والتدليس والنصب. والواضح أن التفويض الذي منحه مشروع القانون لرئيس الوزراء المصري في تعديله الجديد يمكن من إضافة مؤسسة جديدة تعتبر أعمالها من قبيل غسيل الأموال ، ومما لاشك فية أن الحكومة قد لجأت إلى هذا التفويض لسرعة ملاحقة التطور الذي يقع على هذه الجرائم التي تأخذ صفة العالمية، وسرعة التمكن من مواجهتها بالإجراءات القانونية بدلا من التقدم بتعديلات جديدة إلى البرلمان كلما ظهرت جريمة جديدة تضاف إلى غسيل الأموال.

خاتمة:

- من خلال ما تقدم يتبين بوضوح أن غسيل الأموال هي جريمة خطرة تخفي وراءها مجموعة كبيرة من الجرائم، وأن المسؤولية الدينية والأخلاقية والوطنية تحتم على كل فرد أو مؤسسة أن لا تنساق وراء أطماع الربح والثراء مقابل التستر على هذه الجريمة أو تقديم المساعدة لمرتكبيها. لأن الضرر في النهاية يعود على الجميع.

- إن الخطر الأكبر الذي يترافق مع عمليات غسيل الأموال هو وجود و ازدهار الأنشطة الممنوعة لعل أهمها الفساد الإداري والمالي ، وهذه الأنشطة تساهم بدرجة كبيرة في تدمير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية .للمجتمعات الإنسانية.
- يصعب تقدير حجم الأموال غير المشروعة مما يستوجب جمع كافة الإحصاءات والمعلومات الأخرى للوصول إلى تقدير مقبول لها
- إن العرب مطالبون –أكثر من اى وقت مضى– وهم علي مشارف الألفية الثالثة بالتحرك العاجل والمواجهة الحاسمة لظاهرة غسيل الأموال والانتقال من مرحلة الإنكار والنفي لوجودها إلي مرحلة التصدي لها، حتى لا تستفحل الظاهرة وتخل بالأمن الاقتصادي والاجتماعي بل وتصبح بمثابة إدارة كاملة للفساد تساوم الإدارات السياسية للمجتمعات العربية، وحينها سيكون من الصعب التحكم فيها او مواجهتها ومن ثم القضاء عليها.
- لازلت ظاهرة غسيل الأموال العربية لم تدرس بعد بشكل لائق من قبل السوسيولوجين العرب لإيجاد حلول فعالة ومناسبة لمواجهتها.ومن ثم ندعو الباحثين القيام بدراسات متعمقة.لمعرفة تداعياتها على الاقتصاد المحلي بصفة عامة
- يبقى أن نشير إلى ضرورة وضع تشريع عربي لمحاربة غسيل الأموال يضع الخطوط العريضة للجوانب التي يمكن القيام بها من خلال التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعية والأجهزة الأمنية في الدول العربية.

- تلعب البنوك دوراً هاماً فى مكافحة غسيل الأموال ، من خلال التأكد من شخصية العملاء ومشاريعهم مع إخطار الجهات المختصة بالحالات المشكوك فى أمرها.
- الناشطون في غسيل الأموال تتوفر لديهم هياكل إدارية، كالموجودة لدى كبرى المؤسسات العالمية. وهم متصلون بشبكات دولية. ومزودون بأحدث وسائل التقنية ولديهم القدرة على التعامل فى أى مكان. ومنهم المعروف، كعصابات تجارة المخدرات فى أوروبا وأمريكا الجنوبية والشمالية بل وآسيا، ذات الامكانيات المالية التي لا حصر لها وبقدرة كاملة على التصرف مما يشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار.

وختاماً يتعين علينا القول، بأن غسيل الأموال ومكافحته صراع بين خبرات فنية من ذات المصدر والبيئة مع تباين في الهدف ، فغسيل الأموال جهد شرير ومكافحته جهد خير ، وبين الخير والشر ثمة مساحة من الاجتهاد والحركة يجب أن تسد دائما لصالح الخبرة الخيرة أذا ما أريد لأنشطة المكافحة أن تنجح وتحقق فعالية مميزة.

إن علاج مشكلة الأموال القذرة لا يفتقر الى الحلول بقدر ما يفتقر الى الارادة.

□□□

الفصل الرابع

العولمة وتجلياتها الاقتصادية

تمهيد:

القرن الحادي والعشرون هوقرن العولمة المكتملة الملامح والقسمات والمتمثلة بالتكنولوجيا والاتصالات والمديات(★).

أضحت المعرفة العلمية بواقع العولمة ضرورة سياسية واقتصادية لتوضيح الأساليب والوسائل الجديدة للدفاع عن مصالح الشعوب العالمثالثية ومنها شعبنا العربي، في وجه أنظمة العولمة الأكثر حداثة في السيطرة والاستغلال والأكثر شراسة في انطلاق التوحش الرأسمالي في أعلى قدراته من حيث استخدام أرقى منجزات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية وشبكات الاتصال، بهدف أساسي: استثمار شعوب العالم وتحويل كل قدراتها إلى مؤسسات هائلة تملكها شركات محدودة العدد، تسيطر على كوكب الأرض والفضاء الخارجي والحكومات.

لايزال مصطلح العولمة من المصطلحات الغامضة التي لم تُحدَّد معالمها بدقة؛ ويثير الكثير من التضارب ليس فقط فى الفكر الاجتماعى ولكن أيضا فى مختلف مناحى الفكر الإنساني ؛ بالرغم كثرة الكتب والدراسات التي كتبت فيه سواء باللغة الاوربية او العربية.

(★) "كتب هذا الفصل ام د على الدين القصبى استاذ علم الاجتماع الاقتصادى المساعد .

حقا لقد سيطر مفهوم العولمة على كل ما عداه منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وأصبح علماً على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام ١٩٨٩م وسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانتهت بتغلّب النظام الرأسمالي الغربي على النظام الشيوعي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر. ومنذ ذلك الحين وبات العولمة هاجساً ملحاً على أصعدة السياسات الإقليمية والدولية ، كما أنها اضحت معتقدا ومفهوماً أيديولوجياً أكثر من كونه مجرد تعبيرعن نظام اقتصادي أو تجارى كونى،–إن صحَّ التعبير،آخذ في الغزو والإِكتساح– ، وهو بهذا الإِعتبارحقيقةٌ من حقائق المرحلة التاريخية الراهنة .الأمر الذي منح العولمة حجماً من الأهمية وقصطاً من االشيوع وخلق لها أنصاراً ومؤيدين فى مقابل مناهضين ومعارضين. ولعل تلك ظاهرة طبيعية نلاحظها منذ بزوغ فجر الحضارة وعلى امتداد مختلف الحقب التاريخية حيث كانت الظواهر الاجتماعية تحظى دوما باهتمام بتجاوز الإطار الضيق للفكر الاجتماعى وحيث كانت المواقف من هذه الظواهر تتباين بشدة بين القبول والرفض.

وعلى هذا النحو،أصبح هذا المصطلح ملاذاً للاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين وغيرهم يحتمون به عندما يسعون لشرح ظواهرمجتمعية معقدة ومتشابكة: تارة يحمل هذا المفهوم ، بمضامين يعجز عن حملها، و يفرغ، طوراً ، من محتواه ويصبح لا يعني شيئاً.هكذا نجد أن العولمة هي سبب الإزدهار هنا، وسبب البؤس هناك، حيث ينسب إليها تزايد الإنتاج في منطقة وانخفاضه في منطقة أخرى، يحملونها مسؤولية استشراء مشكلة البطالة في هذه الدولة

وينسبون إليها الإنطلاقة الاقتصادية التي تعيشها تلك الدولة، والتي أدت امتصاص عددا لا يستهان به من البطالين. كما يراها البعض وراء انخفاض الأجور في هذه المنطقة من الكرة الأرضية وإرتفاعها في تلك المنطقة!.

يتفق الباحثين والمهتمين بأدبيات العولمة– فيما بينهم– على عدم وضوح مضمونها فى اللحظةالمعاشة وعلى صعوبة الإحاطة بمعناها من الناحيتين النظرية والعملية، وعلى ضرورة التدقيق فى أمر مفهومها لأنة فى طور التبلور والتكوين.وربما لهذا السبب لاتزال مراجعة معظم الكتابات العربية فى هذا الشأن هى المؤلفات والدراسات الأوروبية بصفة عامة أو الامريكية خاصة. وماتحملة من مغالطات وأيدولوجيات تبغى ترويجها وأعتناقها لدى الأخر فى العالم الثالث.

واللافت للانتباه أن المفكرين والمحللين فى مجتمعاتنا العربية قد تعرضوا منذ وقت طويل لمسألة التأصيل والتنظير لظاهرة العولمة ومن ثم أختلفت الرؤى المطروحة حول حقيقتها وتباينت الاراء المفسرة لتاريخ نشاتها، ومظاهرها وتجلياتها، وماهيتها.

أولاً: العولمة:الأصل الاشتقاقي والدلالة اللفظية:

بادئ ذي بدء، برزت العولمة كلفظة أول مرة منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينات فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية،وذلك من طرف مفكرين:الأول كندى الجنسية، وهو عالم اجتماع يدعى«مارشال ماك لوهان» أطلقها في كتابه «حرب وسلام في القرية الكونية». وقد أستعمل اللفظة للدلالة على أن العالم أضحى قرية كوكبية، بحيث يستحيل أن تعيش بقاع الكرة الأرضية

بمعزل عما يجرى فى الساحة العالمية، بينما أستعملة المفكر الثانى، وهو أمريكى الجنسية، يدعى«بريجينسكي»(★) ، للدلالة على نوعية قيم الحداثة التى ينبغى أن تمررها الولايات المتخدة الأمريكية لتنميط العالم على طريقتها.

واستخدم مصطلح العولمة فى عام ١٩٨٥ من قبل« تيودر لفت» قاصدا بة عولمة الأسواق واصفا التغيرات التي حدثت خلال الحقبتين الماضيتين في الاقتصاد الدولي.ومن ثم ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاُ أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات والاتصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع والأيديولوجيا وتغطي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في مجرى الحياة الإنسانية.

والعولمة كلفظة اصطلاحية عصرية أخذت في الظهور– على مسرح الألفاظ ودائرة المصطلحات في السنوات الأخيرة من احتضار القرن العشرين– بفعل عمليات تلقيحٍ فكرية شملت أوروبا وأمريكا بأثرهما على حَدٍّ سواء، وتداولت في لغة العلاقات الدولية المعاصرة بشكل موسع بعد ظهور التاتشرية

(★) "زبيغنيو بريجينسكي" مسؤول سابق فى مجلس الأمن القومى الأمريكى ومستشار الرئيس كارتر (١٩٧٧– ١٩٨٠م) أكدّ على ضرورة أنّ تقدّم أمريكا– التي تمتلك ٦٥% من المادة الإعلامية على مستوى العالم– نموذجاً كونيا للحداثة، يحمل القيم الأمريكية التي يذيعونها دوما في الحرية وحقوق الإنسان.

والريغانية (★) في السياسة والاقتصاد الرأسمالي ودعوتهما إلى فتح الأسواق وترك التدفق المالي يتحرك دون قيود وحدود.

وثمة جدل دائر وإختلاف قائم بين الباحثين والمفكريين فى تفسيرالاصل الاشتقاقى والدلالة اللفظية والمضمون الفكري للعولمة.والمعروف" أن العولمة ثلاثي مزيد، يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة "العولمة" نسبة إلى العَالم –بفتح العين– أي الكون، وليس إلى العِلم –بكسر العين– والعالم جمع لا مفرد له كالجيش ، وهو مشتق من العلامة على ما قيل، وقيل: مشتق من العِلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة. فالعولمة كالرباعي في الشكل فهو يشبه (دحرجة) المصدر، لكن (دحرجة) رباعي منقول، أمّا (عولمة) فرباعي مخترع إن صح التعبير وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض إستعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي".

وفى هذا السياق، يذهب "شاهين"(١٩٩٨) أن العولمة كمصدر جاءت توليدا ًمن كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هوعولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي. وأما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن

(★) إقترحت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر فكرة العولمة يرافقها في ذلك الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريجن. ووجهة نظر تاتشر الاقتصادية . والتي عُرفت بالتاتشرية . انبثقت من الاستحواذ اليهودي للمال والعتاد حيث أن فكرتها الاقتصادية –والتي صاغها اليهودي جوزيف – تهدف بجعل الغني أكثرغنى والفقير أكثر فقرا.

مفهوم الأحداث والإضافة، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل" وأعتبر"الدجاني"(١٩٩٨) ، أن عولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل، وإستخدام هذا الإشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم.ويورد "الجابري"(١٩٩٨) أن كلمة عولمة مشتقة من الصيغة الصرفية فوعلة، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، مثل قولبة أي وضع الشيء في قالب وبالتالي يأخذ شكله، وبهذا المعنى يكون معنى عولمة وضع هذا الشيء على مستوى العالم ويرى "الحروب"(١٩٩٨) أن العولمة تختلف عنالتعولم، والتعولم هوالمعنى الصحيح للصيغةالإنجليزية **Globalization**، لأن عولمة تعني الصورة النهائية أوالصورة الجامعة الظاهرة، بينما التعولم تعبير عن عملية ليست جديدة، بل قديمة جدا ومستمرة إلي ما لا نهاية.

والاختلاف القائم حول الاشتقاق ليس لغوياً فحسب، بل يحمل دلالات ومضامين فكرية وأيديولوجية عقائدية. فاستخدام "عبد الله" لمفهوم الكوكبة(★) وذلك برجوعه إلي المعنى الأصلي للفظة كوكب الذي يعنى" جمع أحجار ووضع بعضها على بعض في شكل غير محدد" وهو مرتبطة بفهمه الدقيق لطبيعة وأصل مسألة العولمة من حيث اشتراط مشاركة كافة سكان المعمورة (كوكب الأرض) في هذه الظاهرة بينما تعبير الجابري يوحى بمنح وإعطاء طابع

(★) يميل المفكرالمصرى الملتزم إسماعيل صبري عبد الله أن يستخدم مصطلح الكوكبة.وذلك فى مداخلاتة الاقتصادية والتنموية الثرية حول العولمة.

عالمي لنظام صادر عن طرف خاص، وبهذا فالعولمة كنظام أمريكي يأخذ الوضعية العالمية ويجري تعميمه.

لقد حدّد المفكرون الغربيون فى اللغات الأوروبية العولمة بمصطلحات عديدة تحمل دلالة محددة وواضحة مهما اختلفت مسمياتها، ففي فرنسا يشيع مصطلح Mondialisation، أما في المانية واسبانية وانجلترا وأمريكا فإنهم يتعاملون مع مصطلح Globalization والذي أخذ من كلمة Globe ومعناها: الكرة الأرضية، الأمر الذي جعل بعض الكتاب العرب يترجمها إلى اللغة العربية بالكونية.أوالكوننة اشتقاقاً من الكون (★) Univers بمعناه الشامل وبكل مستوياته الأرضية وغير الأرضية والعلم الذى يختص بة هو Globology، وهناك من يستعمل وبدرجة قليلة لفظة الشمولية المأخوذ من صفة الشمولية التي تميز العولمة ذاتها، وكما أسلفنا هناك من يستعمل كلمة الكوكبة. وعلى هذا النحو ، فالعولمة من حيث اللغة كلمة غربية سواء في منشأها أو طبيعتها ولذا فهي غريبة على لغتنا العربية الأصيلة.

صفوة القول، على الرغم من تعدّد السياقات التي ترد فيه لفظة العولمة،وتنوع تفسيراتها، فإنَّ أجمع شرح وأعمق تفسير لدلالاتها ومضامينها في كافة اللغات الحيّة،لا يخرجان عن كونها تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

(★) أسهم السيد يسين فى أشاعة إستخدام مفهوم الكوننة وقد بدى ذلك جلياً من خلال ترجمتة لتراث العولمة الغربى إلى المكتبة العربية.

فمدلول العولمة.اللغوي أذن، يعني جعل ما هو محلي عالمياً، أو الإنتقال من المحلية الإقليمية إلى العالمية.ووفقاً للمضمون السالف، أجازة مجمع اللغة العربية بالقاهرة إستعمال العولمة ، ومن ثمة وضعت كلمة"العولمة" في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للكلمة الإنجليزية Globalization .

ثانياً: العولمة ومترادفات لفظية آخري:مقاربة تفسيرية:

ثمة ارتباطات لفظية و معرفية بين مصطلح العولمة ومصطلحات آخري قريبة منة: كالقرية الكونية، القرية العالمية، المجتمع العالمي، الكوكبة، الأمركة، التدويل ، تعدد الجنسيات (ما فوق القوميات) ، التغير الاجتماعي ،التحديث الاجتماعي، ثورة الاتصالات ، المركز والأطراف وغيرها ، كذلك فإن كثيراً من النظريات قد طفت على المسرح العلمي وبدأت تتبوء مكانة مرموقة في خضم الحوار والجدل المحتدم حول العولمة، فنظريات مثل: نهاية التاريخ، نهاية الأيدلوجيا، صدام الحضارات،النظام العالمي الجديد ارتبطت بشكل أو بآخر بمفهوم العولمة وكانت تفسر لدى البعض كسبب لها مثل ثورة الاتصالات أو نتيجة لها مثل النظام لعالمي الجديد.

فمن بين المسميات التي اشتهرت في العقد التاسع ، وأطلقها بعض الكتاب والمفكرين على العولمة، مصطلح"النظام العالمي الجديد"– New World Order– وهذا المصطلح روج له الرئيس الأمريكي « بوش الأب» – في خطاب وجهه للأمة الأمريكية بمناسبة إرساله القوات الأمريكية إلى الخليج

(بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس ١٩٩٠م (★). وأستخدمه أيضا في مناسبات عديدة حيث نجدة فى أطار اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في(١٧ يناير ١٩٩١) يعلن عن بداية النظام العالمي الجديد ويلاحظ استخدامه كلمة Order ولم يستخدم كلمة System ذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيرها وربّما يوحي هذا الإطلاق– النظام العالمي الجديد– بأن اللفظة ذات مضامين سياسية بحتة، ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية، بمعنى آخر تحمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية.

من الواضح أن اقتصاداً كونياً شاملاً قد برز بحقٍّ ، أو أنه في طريقه إلى الانعتاق من قوالب النظريات الاقتصادية والتنظيرات السياسية والانطلاق إلى ساحة الأمر الواقع من أجل المباشرة بالتطبيق العملي على مدار مساحة العالم بكامله .ولكنّ هذا الاقتصاد العالمي الجديد الذي سيفرض ذاته بطريقةٍ أو بأخرى على كافة المجتمعات الإنسانية لن يكون أثره مقتصراً على الناحية التجارية والاقتصادية فحسب، بل سيقود العالم أيضاً إلى صيرورات كونيَّةٍ جديدة تذوب فيها الثقافات والاقتصاديات والحدود القومية.ومن ثمة جاءت العولمة كدعوة لتحويل العالم، ليصبح قرية كونية صغيرة بمعنى أن المسافات الزمنية والمكانية تتقلص بين أرجاء المعمورة.

(★) وفي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدّث بوش عن فكرة :عصر جديد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب.– وبعد ذلك بأقل من شهر– أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب، واكثر أمنا في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم

وفى معرض مناقشة أبعاد مسألة العولمة، طفى على مسرح الألفاظ مفهوم القرية الكونية الذى يعنى إزالة الحدود،ودعوة إلى تحويل العالم كلة، باختلاف نظمه الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى الروحية،إلى قريةعالمية صغيرة يحكمها نظام عالمى موحد وأسلوب سياسي واحد ونهج اقتصادي واحد وتحت ظل ثقافةٍ وأيديولوجيا واحدة ، تتحكم فيها الزعامة الأمريكية وبطانتها اليهودية بمصائر الأمم والدول والشعوب، وتضع مقدراتها المالية والاقتصادية والعسكرية –في نهاية الأمر– تحت قبضتها، تفعل بها ما تشاء من أجل تحقيق أهداف نفعية (براغماتية) صرفة لصالح مراكز الهيمنة الغربية.

وعلى هذا النحو، فالغرب المركز المتقدم يستثمر إنتاجنا بأرخص الأسعار ويعيد لنا المواد الإستهلاكية بأغلى الأثمان فأين القرية الكونية ، أين إزالة الحدود في العالم ، وأين كما يقولون بأنك تستطيع ،أن تعبر القارات دون جواز سفر، وكيف تعاملنا نحن دول الأطراف المتخلفة مع هذه القرية الكونية، وكيفية خلق ظروف لتداول هذه الثقافة ، وكيف نتعامل مع هذا التطور.

ومما لاريب فية ، إن العولمة كمفهوم لإزالة الحدود بين الشعوب كان أقدم من المفهوم الذي يتم تداوله وربط ظهوره بالنظام الرأسمالي ، ولكن التطور الهائل في مجالات الثورة المعلوماتية والإتصالات كبنى تحتية في ظل الرأسمالية الجديدة أدى إلى تطورات واسعة النطاق وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية كشروط ضرورية لخلق قرية عالمية ولكن الإختلاف يكون حول شكل القرية وطبيعة العلاقات الاجتماعية ونوع الملكية فيها ، فالشكل الذي ينمو ويتشكل في ظل النظام العالمي الجديد ببعده الواحد ومركزه المتمثل

بالشركات المتعددة الجنسيات الأميركية المتحكمة بمفاصل الاقتصاد ومن ثم السياسة العالمية يجعلنا نحكم بأن القرية التي تتشكل ما هي إلا قرية رأسمالية متطورة عن القرية الإقطاعية بإتجاهاتها الحلزونية للتطور حسب التعبير الماركسي اللينيني.

في حين تستشرف بعض الرؤى التحليلية ملامح القرية المعولمة إذ تذهب إلى القول بأنها «قرية قبلية إقطاعية جديدة» (.قبلية أي أن الصراعات والتباينات القومية والاثنية والطبقية، تبقى قائمة، وأن اختلفت أساليب الصراع بينهما عما كانت علية في الماضي ،تحل محل الدولة الوكيلة Proxy States ، التي كانت سائدة فترة القطبية الثنائية . إقطاعية بمعنى تتحكم بهذه القرية مجموعة صغيرة جداً من الإقطاعيين(قوى رئيسية تتمتع بأسباب القوة) تتمتع بخبراتها وبسياستها العامة. ويقصد بالجديدة. إقطاعية لا تقوم على ملكية الأرض، كما كان علية الإقطاع في الماضي، وإنما الملكية التي تتحكم باحتكار القوة الحديثة، التقنية والفكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية والعسكرية، أو بمعظمها وان العلاقات، وأن كانت على مستوى الأفراد أو الدولة، ستبقي علاقات قوى Power تحددها المصلحة Interest الذاتية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات الخاصة ،وقومية على مستوى الدول، حتى ضمن التحالفات وأن أخذت أشكالاً مختلفة عن الماضي).

ولعل من المفيد أن نذكر هنا إن الإتجاه السائد والمقصود من العولمة عند مفكريها ومنفذيها هي "الأمركة"Americansaition، أي محاولة تشكيل العالم ، ويتركز بالاساس على عمليتي تحليل و تركيب للكياناتة،ومن ثم إعادة صياغتها

مرة آخرى سياسيا واقتصادياً وثقافياً وبشرياً، بطريقة تستجيب مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

من هنا نستطيع أن نفترض منذ البداية، أن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النموذج الأمريكي وفرضة وفسح المجال له ليشمل العالم كله وبعبارة أخرى ، بما أن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى، في أوساط المال والاقتصاد والسياسة ، فلنا أن نستنتج أن الأمر يتعلق ليس فقط مجرد آلية من آليات التطور"التلقائي" للنظام الرأسمالي، بل هو بالدرجة الاولى دعوة إلى تبني نموذج حضاري– اقتصادي– سياسي– ثقافي معين. وبالتالي فالعولمة إلى جانب كونها نظاماً اقتصادياً، هي أيضا أيديولوجياً تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه.

وأيا كان الأمر، فالعولمة في أجلى صورها اليوم تعني تغريب العالم. إنها أسم مهذب للإستعمار الجديد الذي خلع أرديته القديمة، وترك أساليبه االتقلدية ليمارس عهداً جديداً من الهيمنة تحت مظلة هذا العنوان المهذب العولمة. إنها تعني فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وأي دولة تتمرد أو تنشز، لا بد أن تؤدب بالحصار أو التهديد العسكري أو الضرب المباشر، كما حدث مع العراق والسودان وإيران وليبيا.

والجدير بالإشارة هنا، أن مصطلح العولمة طرح للتداول أنطلاقاً من إعتبارها ظاهرة. وهو أعتبار يعادل التجاهل التام لكل ما هو أيديولوجي. بل لكل فكر مخالف للفكر البراغماتي الذي قولبت ظاهرة العولمة وفقه. ولما كانت

التجليات الاقتصادية أسهل تجسيدات البراغماتية فقد كان من الطبيعي أن تنطلق العولمة من مفهوم اقتصادي. فطرح المصطلح بدلالة " العولمة الاقتصادية". وكان هذا الطرح مدعوما" بالتفوق الاقتصادي الأميركي(★)

(★)يمكن تلخيص ابرز المقومات الاقتصادية التي تمتلكها الولايات المتحدة، تحقيق ناتج قومي ضخم (٦ تريلون:الف بليون دولار عام ١٩٩٥) يماثل ٢٥% من الناتج القومي في العالم. ، اكبر مصدر زراعي في العالم. بلغت قيمة صادراتها ٥٠ بليون دولار سنويا، رغم ان الزراعة تشكل بحدود ٢ر٥% من الناتج القومي، وتستخدم حوالي ٢ر٧% من الايدي العاملة، مما تعكس انتاجية عالية،سيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الاموال والاستثمار والتبادل التجاري. ، صدارة مواقعها في مجال صادراتها من الآليات التكنولوجية العالية الدقة (١٥٠ بليون دولار سنوياً تحكمها بحوالي ٧٣% من الصادرات الصناعية المعلوماتية العالمية، وحوالي ٧٥% من مبيعات الصناعات الفضائية والطيران المدني والعسكري. ، التحكم بالنظام الاقتصادي العالمي" بريتون وودز" مع نهاية الحرب العالمية الثانية والسيطرة على مؤسساته الاقتصادية (٣٠% من التمويل الخاص للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، بما في ذلك السيطرة على الحقوق التصويتية في هاتين المؤسستين وقدرتها على اختيار رؤسائها. ويرتبط بذلك حضورها الدائم والمؤثر في الساحة الدبلوماسية والسياسية الدولية. ، التحكم بحوالي ٨٠% من الصور المبثوثة في العالم. وتمثل الافلام الامريكية حوالي ٧٥% مما يُقدم في دور العرض الاوربية، بينما تُهيمن على حوالي ٥٣% من المواد المقدمة في قنوات التلفزيونية الاوربية. كما تمتد هيمنتها على الاخبار والمعلومات المتداولة، فالمؤسسة الصحفية الاولى في العالم وهي "الاسوشيتد برس" الامريكية تُزود بالانباء والصور ما يناهز ١٦٠٠ صحيفة يومية و٥٩٠٠ محطة للراديو والتلفزيون في مختلف انحاء العالم، بالاضافة الى هيمنتها على ٩٠% من مواقع الانترنت. وتصاحب هذه القوة الاقتصادية والهيمنة السياسية والاعلامية والثقافية، اكبر قوةعسكرية في العالم، مدعمة بِأضخم ميزانية عسكرية بلغت ٢٧٠ بليون دولار (٣٠% من اجمالي الانفاق العسكري في العالم)، بل ووصل الانفاق العسكري الامريكي مؤخرا الى ما لا يقل عن نصف الانفاق العسكري العالمي وعشرة اضعاف الميزانية العسكرية الروسية والى ما يوازي الانفاق

وبذلك تحولت دلالة مصطلح العولمة الاقتصادية إلى "أمركة الاقتصاد العالمي". وباتت العولمة رديفة للأمركة ، بمعنى الهيمنة الامريكية على العالم اقتصادياً وأعلامياً وسياسياً في سياق برنامج عمل يتضمن استخدام السوق العالمية للاخلال بنظم التوازن وبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية من جهة، واعادة بناء الأسواق الوطنية لتصبح مجالاً لاصطفاء الأنواع وفق النظرية الدارونية "البقاء للاصلح" في مجال الاقتصاد. وأولوية السيطرة الأعلامية لإحداث القناعة الفكرية المطلوبة على الصعيد المحلي والعالمي وهذا التوجة أشار إليه «بوش الأب» عقب إنتهاء عاصفة الصحراء حين قال: " إن القرن القادم سيشهد إنتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي" وأكداً ذلك «هانس بيتر مارتن وهارالد شومان» مؤلفا كتاب فخ العولمة عندما قالا:"إن ثمة جهوداً خارقة تبذل لكي يتخذ العالم صورة واحدة ؛ ولا ريب في أن المحصلة النهائية لمثل هذا التطور ستكون في المجال الثقافي كما يتبناها أبن نيويورك الفنان«كورت روي ستون» بسيادة الصراخ والزعيق الأمريكي بمفرده في العالم أجمع" وهو ما يمكن ملاحظتة الآن حيث تنامى سيطرة الثقافة الأمريكية الشعبية على أذواق البشر فأصبحت موسيقى وغناء جاكسون، وتليفزيون رامبو، وسينما دالاس هي الآليات والنماذج السائدة في مختلف أنحاء العالم .

العسكري للدول الخمس عشرة الاولى في العالم مجتمعة. وهي الاولى من حيث عدد الرؤوس النووية (حوالي ١٥ الف رأس نووي). وتمتلك اكبر عدد من الغواصات النووية في العالم (٧٠٠ غواصة نووية)، وكذلك بالنسبة الى امتلاكها القاذفات الستراتيجية البعيدة المدى (اكثر من ٥٠٠ قاذفة ستراتيجية)، كما انها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر للولايات المتحدة، دون غيرها من دول العالم، حماية ضد اي هجوم نووي من الخارج

وإنطلاقاً مما سبق ، يمكن القول بأن ثقافة العولمة المادية والمعنوية ،هى ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية ولغة العولمة، هى اللغة الانجليزية ذات اللكنة الأمريكية ، ونمط الفن السائد على الصعيد العالمى هو الفن الأمريكى الخ...

بيد إننا نستغرب أن تكون الدول العظمى ؟!؟! التي علّمت الشعوب قدراً عظيماً من الحرية، ودعت إلى الثورة على الظلم ومناهضة الطغيان، هي ذاتها التي تحاول بشتى السبل بسط ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع.إن هذا ملمح من ملامح الإمبريالية المالية والفكرية،التى لا تحتل البقاع ، بل تصادر الضمائر، ومناهج التفكيرواسس الابداع، وسبل العيش، وانماط الحياة برمتها.

يتراهنون على تطبيق الديمقراطية في مجتمعات بعيدة كل البعد عن الديمقراطية فهل من منطق أن تكون هناك ديمقراطية في دول مستبدة لشعوبها؟. لقد عكست احداث انتخابات الرئاسة الامريكية للعام ٢٠٠٠ الدورالمؤثر للمال في السياسة ، وان النموذج الديمقراطي في هذا البلد ليس ذاك النمط الرائد المزعوم الذي يمكن اعتباره نموذجاً عالمياً ناجحاً.

إن العولمة التي تتردد كثيراًفي عصرنا الراهن ما هي إلا مصطلح جديد يصف الشكل الجديد والمحتوى الجديد للإمبريالية كما هو تعميم لإحتكار وتخصيص العالم وتؤكد لغة الأرقام شكل القرية الرأسمالية التي تحلم بها الرأسمالية الجديدة فمثلا كان في عام ١٩٦٥ متوسط الدخل للفرد في البلدان الصناعية أكبر ٢٠ مرة على مثيلاتها في افقر ٧ بلدان وفي عام ١٩٩٥ اصبح الفرق ٣٩ مرة إن التوجه العام للأمركة هو زيادة الهوة بين بلدان الشمال والجنوب

ليجعل من القرية العالمية عبارة عن إقطاعية الملاك الجديد وأكواخ للفلاحين الفقراء يتجاورون مكاناً ويتقابلون ويتضادون مصالحاً طبقية واجتماعية.

ويضيق المجال هنا عن التعرض لمختلف أنماط العولمة، فإذا كان النمط السائد هو«العولمة المؤمركة»، فهناك«عولمة متأوربة» حيث تحاول أوربا(★) مقاومة سيادة النمط الامريكى، وفى الوقت ذاتة هناك عولمة على«الطريقة الاسيوية»،أوبالمعنى الآحرى«عولمة آسيوية».وإذا سلمنا بوجود مثل هذة الأنماط السالفة من العولمة، أفلا ينبغى أن يؤدى هذا،على الأقل،إلى التريث،إن لم يكن إلى الشك والحذر فى إطلاق المفهوم وطريقة ترويجة؟ طالما أن العولمة بطبيعتها نقيض وجود عوالم آخرى؟.

ومن بين المقاربات الجادة والموضوعية لفهم العولمة ،المقاربة التي اعتمدها «ريكاردو بتريلا» إذ يقاربها بارتباط مع مفهومين آخرين قريبين منها سابقين لها هما التدويل Internationalization، وتعدد الجنسيات Multinationalization. يحدد « بتريلا» التدويل بكونه " مجموعة المسلسلات التي تربط الاقتصاديات الوطنية بعضها ببعض، وهذه المجموعة تحيل إلى مجموعة التيارات التي تربط الوحدات الوطنية المختلفة". ويحدد مفهوم تعدد الجنسية بكون "الظاهرة التي ترى فيها الفاعلين الاقتصاديين يوسعون قدراتهم

(★) للذكر العولمة كمشروع غربي، عبّر عن نفسه، سياسياً واقتصادياً وايديولوجياً، منذ اللحظة التي قررت فيها أوروبا اجتياح عوالم ما وراء البحار. قاصدة أوروبة العالمة -Europanisation-. وهو ما كان يمثل تكييفاً عولمياً للعالم على خلفية التقسيم اللامتكافئ للعمل الدولي بين المستعمرات والميتروبول.

الإنتاجية لوحدات وطنية أخرى بينما يرى في العولمة مفهوما أكثر حداثة، باعتباره مجموعة العوامل التي تجعل عددا كبيرا من السلع والخدمات تصمم وتتطور وتنتج وتستهلك وتصلح وتقيم على مستوى عالمي دون أن يكون للدولة التي تدور هذه العمليات في فضائلها قيمة في حد ذاتها بعبارة أخرى، فالإطار والمرجعيات الوطنية بدأت تفقد تدريجيا مركزها وقوتها في المستقبل، ومعنى هذا ان العولمة هي نتاج منظمات تعولمت هياكلها بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات".

بيد أن هذه المصطلحات لا تغطي كلها الواقع الذي يدل عليه مفهوم العولمة بمختلف تجلياته.إن تدويل الاقتصاد يشيرالى تطور التبادل للمواد الأولية وللسلع وللخدمات والنقد تحت المراقبة المطلقة للدولة على المستويات التالية: السياسة المالية، سياسة الضرائب والرسوم والجمركة، وغيرها..).أما تعدد الجنسيات أوالمافوق القوميات فهي ظاهرة منطقية لتطور الشركات والمؤسسات الرأسمالية ولتوسعها العمودي والأفقي بحيث يتعدى أكثر من منطقة وذلك من خلال إقامة فروع لها في العديد من الدول وما ينجم عنه من تحويل مراكز الإنتاج والتوزيع ورؤوس الأموال والتكنولوجيات. فى حين أن العولمة ظاهرة معقدة تقوم على التبعية الشديدة والمركزة للمستهلكين والمنتجين والممولين والموظفين العموميين في مختلف البلدان!.

وهناك مسلك نظرى وتحليلى اخر طرح لفهم العولمة باعتبارقريبة الملامح من مفهومى التغير الاجتماعى والتحدبث الاجتماعى فلعولمة كمرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أسهمت في إحداثها اليات

متعددة وبرز عنها مؤشرات كيفية وكمية ملموسة بدت بشكل واضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم. وفق هذا التصور تكون العولمة ضرب من التغير الاجتماعيSocial change، فالعولمة لا تعدو أن تكون نقلة من النقلات التي تخطوها المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي المادي، والاعتماد على التقانة المعقدة، إن الفارق الجوهري ما بين التغير الاجتماعي والعولمة يكمن في أن التغير يشير إلى أي نوع من أنواع التبدل أو التحول الحادث على تركيبة المجتمع سواء كان هذا التغير إيجابيا أو سلبيا تقدميا أو انتكاسيا سريعا أو بطئا عميقا أو سطحيا ..الخ، أما العولمة فهي حالة من التغير تشير إلى تحول المجتمعات الإنسانية نحو مزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتقاني. بمفهوم أيسر، التغير هو مفهوم أشمل من العولمة إذ الأخير يستظل بمظلة الأول أو يدخل تحت صنوفه (★)، كذا مفهوم العولمة فهو يشير أيضا إلى ضرب من التغير الاجتماعي العام والذي ينم عن ازدياد درجة التعقيد الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، غير أنه " أو "مرحلة ما بعد التصنيع، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن هذه المرحلة الجديدة ما هي إلا امتداد للمرحلة القديمة والتي تمثل التحديث الاجتماعي يكن مقصودا بالدرجة التي قُصد بها إحداث التحديث الاجتماعي بالمجتمع . هذا ناهيك عن أن العولمة تشير إلى التغير على مستوى العالم الإنساني، أما التحديث فهو يشير إلى التغير

(★)لاحظ هنا أن الفارق ما بين مفهومي العولمة والتغير مثله مثل الفارق بين مفهومي التحديث الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فهما من نفس الفئة ولكن لا يشيران إلى نفس الشيء، فالتحديث هو عبارة عن تغير، ولكنه تغير إيجابي عادة ما يكون مقصودا من قبل الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

على مستوى المجتمع الواحد، وللدلالة على هذه التفرقة ما بين مفهومي التحديث والعولمة (وهى فروق كمية أكثر من كونها فروق نوعية) نجد البعض من المنتمين إلى علم الاجتماع بالدرجة الأولى يشيرون إلى عصر العولمة بأنه "عصر ما بعد التحديث الاجتماعي" أو "مرحلة ما بعد التصنيع" ، وهذا ما يشير بوضوح إلى أن هذه المرحلة الجديدة ما هي إلا امتداد للمرحلة القديمة والتي تمثل التحديث الاجتماعي.

و من وجهة نظر الاقتصاد السياسي ، إن مفهومي الإمبريالية و العولمة يتطابقان بالكامل . إنهما مفهومان بالمطلق متساويان . أما ما يسمى بالطابع السلمي للإمبريالية المعاصرة فيمكن تفسيره ليس بسبب مدنية وتحضر الرأسمالية الحالية ، بل بعدم مقدرة البرجوازية الوطنية للبلدان الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية على الوقوف في وجه الاحتكارات المالية الضخمة في صراعها التنافسي على الأسواق العالمية . وهذا بدوره يعود إلى التفوق التكنولوجي الهائل للدول الرأسمالية المتطورة والذي تم تحقيقه في تلك البلدان بسبب مجموعة من الاختراقات العلمية . التقنية في النصف الثاني من القرن العشرين . واكثر من ذلك ، نحن نرى كيف أن البرجوازية الوطنية في البلدان الأقل تطوراً ، ومن اجل أن تحافظ على السلطة السياسية في البلد الأم ، هي مستعدة لان ترتمي في أحضان التجمعات المالية العالمية

ثالثاً: العولمة: الجذور التاريخية وتطور الظاهرة:

اختلف الباحثون في التأريخ لنشأة العولمة على قولين: الأول: يرى هؤلاء الباحثون أن ظاهرة العولمة قديمة، عمرها خمسة قرون، أي ترجع إلى القرن

الخامس عشر– زمن النهضة الأوربية الحديثة– حيث التقدم العلمي في مجال الاتصال والتجارة، ويدل على ذلك: أن العناصر الأساسية في فكرة العولمة وهي: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار،أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم يعرفها العالم من ذلك التاريخ. ولكن يقال: ثمّة أمور مهمة جديدة طرأت على ظاهرة العولمة في السنوات الثلاثين الأخيرة منها: اكتساح تيار العولمة مناطق مهمة في العالم كانت معزولة، ومن هذه المناطق الدول الأوربية الشرقية والصين،– الزيادة الكبيرة في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم والشعوب، وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال، سيطرة تبادل المعلومات والأفكار على العلاقات الدولية، ارتفاع نسبة السكان –في دخل كل دولة– التي تتفاعل مع العالم الخارجي. ،النشاط .المتزايد والفعال للشركات المتعددة الجنسيات في مجال تبادل السلع وانتقال رأس المال والمعلومات والأفكار، واتخاذها العالم كله مسرحاً لعملياتها في الإنتاج والتسويق، وما تبع ذلك من هدم الحواجز الجمركية وإلغاء نظام التخطيط وإعادة توزيع الدخل، والنظر في دعم السلع والخدمات الضرورية للسكان، وتخفيض الإنفاق على الجيوش والجانب العسكري. فى حين يرى فريق آخر: أنَّ العولمة ظاهرة جديدة، فما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي الغربي بل هي المرحلة الأخيرة من تطور النظام الرأسمالي العلماني المادي النفعي، وقد برزت في المنتصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية معينة منها: انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١م ثم سقوط الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً

عام ١٩٩١م، وما أعقبه من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتربع على عرش الصدارة في العالم المعاصر وانفرادها بقيادته السياسية والاقتصادية والعسكرية ومنها: بروز القوة الاقتصادية الفاعلة من قبل المجموعات المالية والصناعية الحرة عبرة شركات ومؤسسات اقتصادية متعددة الجنسيات مدعومة بصورة قوية وملحوظة من دولها.

ليست العولمة ظاهرة حديثة، بل هي قديمة ظهرت وترعرعت مع نشوء ونمو الحضارة الرأسمالية في الغرب الصناعي. بدأت بظهور الدولة الوطنية الموحدة، وأخذت تتجاوز اسواقها الوطنية مع تكامل الثورة الصناعية (سياسة حرية التجارة)، وتطورت منذ منتصف القرن الماضي الى الدعوة للاعتماد المتبادل، واخيراً ظهرت اللفظة الجديدة (العولمة) منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. وفي اطار هذه المراحل بقيت وظيفة الدولة ثابتة رغم تغير ادوراها وآلياتها وادواتها، حيث جسدت– حسب ماركس– اداة بيد الطبقة المسيطرة لتحقيق اهدافها بما في ذلك استخدام آليات عديدة بقيت اداة العنف المنظم من ثوابتها. وكان القاسم المشترك للتطورات السياسية– الاقتصادية، بدءاً من حلول الملك محل الاقطاعي في مرحلة الدولة الوطنية الموحدة ولغاية بروز الشركات الضخمة المتعددة الجنسية الوريثة المرتقبة للدولة الوطنية منذ ستينات القرن الماضي، هو التقدم التكنولوجي وزيادة الانتاجية والانتاج ومن ثم الحاجة الى مزيد من الاسواق. ففي مرحلة ظهور الدولة الوطنية الموحدة منذ خمسة قرون مضت (الرأسمالية التجارية) تميزت الدولة بالمركزية والتدخل الفعال للمساعدة على بناء القدرة الاقتصادية الوطنية، فأكدت على: سياسة الحماية،

تشجيع استيراد المواد الخام والذهب والفضة، تشجيع صادرات السلع المصنعة.. وفي عصر الثورة الصناعية تراجعت الدولة عن التدخل بعد استكمال قدراتها الاقتصادية– الصناعية والانتاج الواسع بطاقات اكبر من قدرة اسواقها المحلية على امتصاصها، فأطلقت سياسة حرية التجارة والمنافسة في اطار مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، خاصة من قبل بريطانيا وفرنسا بعد ان انجزتا الثورة الصناعية، على خلاف المانيا التي اصرت على سياسة الحماية والتدخل من اجل بناء قدراتها الاقتصادية– الصناعية لتتمكن من الدخول في منافسة اقرب الى التكافؤ. وجاءت الحربين العالميتين امتداداً لحروب مرحلة الرأسمالية التجارية والاستكشافات الجغرافية في اصرار الرأسمالية العالمية الحصول على مزيد من المستعمرات والاسواق الخارجية لضمان تشغيل وتطوير ماكنتها الانتاجية. ومنذ مطلع الستينات من القرن الماضي قادت المنافسة بين الدول الصناعية وتراخي معدلات النمو في العالم الى بروز الشركات المتعددة الجنسية لمواجهة ضيق السوق المحلية بالانطلاق نحو الاسواق الخارجية واعتبار العالم كله سوقا لها. واصبح على الدول المركزية في العالم الثالث ارخاء قبضتها تدريجياً على الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح تلك الشركات بعد ان اخذت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة تروج لمفاهيم انسانية مثل حقوق الانسان والديمقراطية.

ويمكن للدارس المتعمق أن يعثرعلى الاهداف الكامنة للعولمة من خلال الغوص والتنقيب في مراحل جذورها التاريخية، فهي نشأت مع نمو وإتساع ظاهرة الاستعمار القديم، وعصور الإمتداد الأمبريالي للغرب، وتحول الإستعمار الى ظاهرة تاريخية أسهمت في تشكيل صورة العالم الحديث، بما في ذلك البنى

الاساسية لدول العالم الثالث، التي كان الإستعمار قد أسهم قبل ذلك بترتيب أولوياتها،وبناها التحتية وتشكيل تكوينها الاجتماعي وحتى الجغرافي ، بالشكل الذي يؤمن تكريس نظام الهيمنة،وخصوصاً في المجال الاقتصادي،إلى جانب المساعي الحثيثة للغرب لتذويب الشخصية الثقافية للدول الجنوب بالشكل الذي لا يبقى لها هوية واضحة يمكن أن تشكل قاعدة للعمل على التحرر من دائرة الهيمنة وبرثا التبعية.

غير إن العولمة ظاهرة حديثة تدولت وانتشرت بسرعة فائقة فى السنوات الاخيرة بما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وتشكل مرحلة متقدمة من النظام الرأسمالي الذي اصبح نظاما كونيا بعد سيادة الراسمالية الغربية بانماطها: المركانتيلية (١٨٧٠/١٨٥٠)، والتنافسية(١٨٥٠/١٨٩٠)، والاحتكارية(١٨٩٦/١٩٨٠) .

إن أحداً منا لا يجادل في أن ثمة شواهد واقعيةعديدة تشير إلى أن قوى العولمة المعاصرة ليست سوى امتداد عضوي وإيديولوجي لقوى الإِستغلال والسيطرة والإِحتواء وتعمل على تكريس التبعية من جانب الدول الأقل نموّاً لتلك الأكثر نموّاً، وإن كانت الآليات قد إختلفت في ظل العولمة، من الإستعمار التقليدي، إلى تسخيرسياسة الضغط الإِقتصادي وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها . ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الشأن ، وهو الجهر بهذه الحقيقة العارمة ، أم أن المسؤولية والإلتزام يمتدُّ ويتشعب ويتَوَاصَلُ ويتتعدى إلى طرح وإثارة تساؤلات من شانها تلفت الإنتباة إلى الأبعاد الجوهرية لحقيقة الظاهرة وتقديم بدائل لها.

فقد يتسأل البعض ، بأي معنى تعد العولمة مرحلة جديدة وعهداً جديداً؟ ألم تنشأ الرأسمالية معولمة؟ ما الجديد في عولمة الخمس الأخير من القرن العشرين؟ أليست المؤسسات التي تحمل راية العولمة وتعززها، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجات والمنظمات التابعة لهيئة الأمم، وليدة حقبة الحرب الباردة، وليدة اتفاقيات بريتون وودز والهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي؟ ثم، ألم تبدأ التدفقات الكبرى للرأسمال خارج حدودها القومية منذ الثلث الأخير للقرن التاسع عشر؟ أين الجديد إذاً في العولمة؟. يبدو لنا أن العولمة إن هي إلا مجموعة مترابطة من الظاهرات العالمية الجديدة الناتجة عن جملة من التراكمات القديمة.

رابعاً: العولمة: الارهاصات الفكرية والاسس النظرية:

١- منظرو الفكرالعولمى : فوكومايا وبيرجنسكي. وهنتنجتون:

ا- فرانسيس فوكوياما:

معظم الأفكار والأطروحات الغربية التي تتناول دراسة ظاهرة العولمة ترتكن فى الاساس على ما طرحه « فرانسيس فوكوياما» (★)،في كتابه " نهاية التاريخ والإنسان الأخير" (١٩٩٢) (١)، والتي يزعم فيه أننا وصلنا إلى نقطة

(★) مفكر أمريكي من أصل ياباني حاصل على دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة هارفارد ، يعمل في جامعة جورج ماصون بواشنطن.

(١) ظهرت ترجمتين عربيتين لهذا الكتاب للمزيد من التفاصيل حولهما يمكن مراجعة : فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، ترجمة: حسين الشيخ، دار العلوم العربية،

حاسمة في التاريخ البشري تتحدد بانتصار النظام الرأسمالي الليبرالي والديمقراطية الغربية على سائر النظم المنافسة لهما وأنّ العالم قد أدرك بعد فترة حماقة طويلة أن الرأسمالية هي أفضل أنواع النظم الاقتصادية، وأن الليبرالية الغربية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وامتدادها الاقتصادي القيمي (النظام الرأسمالي المادي) أوربا يمثلان الدورة النهائية للتاريخ وأنّ الإنسان الغربي هو الإنسان الكامل الأخير.

ووفقا لاراءة السابقة «فوكوياما» دشن انتصار الرأسمالية على الشيوعية في جانبه الفكري، وروج لما يسمى بنهاية التاريخ، والتي ربطتها بنهاية الإتحاد السوفيتي السابق وسقوط الأيديولوجية الشيوعية، فهو يرى«أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الأيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي الحقبة التي هيمنت فيها التكنولوجيا الأمريكية لذلك فالرأسمالية من وجهة نظرة هي العلاج الأمثل لمشكلات العالم، وان التاريخ اثبت فشل الشيوعية في تحقيق الأحلام الطوباوية، وانجاز الجنة على الأرض كما وعدت بها».ويستطرد قائلا:«لا أري بديلا أفضل من الرأسمالية، كما لا أري بديل أحسن من الديمقراطية الليبرالية الحديثة فهي الحل والطريق الصحيح الوحيد أمام البشرية وعلى كل البشر أن يؤمنوا بهذا الدين . دين حرية التجارة والسوق والخصخصة والعولمة، وأن يعلنوا اعتناقهم له، وإلا فإن القطار سوف يفوتهم أو يدهمهم ويخرجون من التاريخ »

١٩٩٣ .وراجع أيضا : فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين احمد امين ، القاهرة ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣.

ومرة أخرى يؤكد « فرانسيس فوكوياما»١٩٩٩ أن العولمة تعبير مخفف عن الأمركة لأن أمريكا هى المجتمع الرأسمالي الأكثر تقدما فى العالم اليوم، ولهذا السبب فإن مؤسساتها تمثل التطور المنطقي لقوى السوق. فإذا كانت قوى السوق تقود العولمة فلا مفر من التسليم بأن الأمركة تصاحب العولمة لعل هذا سبب فى أن البعض لا يحب العولمة. وبشأن الهيمنة الثقافية الأمريكية التى قد تمارس من خلال العولمة يرى فوكوياما أن الثقافة مثلها فى ذلك مثل المؤسسات السياسية قد تخضع فى المدى الطويل للهيمنة ولكن تلك عملية بطيئة للغاية. ورغم أن بعض الناس يتصور أنه من خلال تكنولوجيا الاتصالات المتطورة واتساع ثقافة التليفزيون والسينما لتغطى العالم بأسره تتم الهيمنة الأمريكية على الثقافات الأخرى فإن «فوكوياما» يلاحظ العكس حيث إن التباين الثقافي بين شرق آسيا والولايات المتحدة أكثر وضوحا اليوم بالمقارنة مع أربعين عاما مضت. ففى الخمسينات والستينات كان الآسيويون ينظرون للولايات المتحدة كنموذج للتمدين، أما اليوم فعندما يلاحظون اضمحلال الحضر ووهن مؤسسة العائلة فإنهم يشعرون بأن أمريكا ليست نموذجا جذابا. فتكنولوجيا المعلومات تسمح لكل من الآسيويين والأمريكيين بأن يرى الآخر بوضوح أكبر ويتبين أن نظامه القيمى مختلف. فالثقافة التى تصدرها أمريكا اليوم بغيضة ومتشائمة ولا تشكل نموذجا يدعم الأمم الأخرى لتبنيها أو تقليدها. ولا ينكر «فوكوياما» أن الشركات الأمريكية عابرة الجنسية مثل الكوكاكولا أو ماكدونالد تسعى لنشر ثقافة مستهلك عالمية الطابع ولكن إذا نظرنا تحت السطح وسألنا الناس فى مختلف البلاد كيف ينظرون إلى عائلاتهم وإلى أين تتجه روابط ولائهم وما هو موقفهم من السلطة فسنجد اختلافات عميقة. فالبعض فى تحليله للثقافة يبدى

الكثير من الاهتمام بأوجه مثل أنواع السلع الاستهلاكية التى يشتريها الناس على حين أن هذا هو المظهر الأكثر سطحية للثقافة فهذه الأخيرة تتمثل أساسا فى المعايير الأخلاقية العميقة التى تؤثر فى طريقة ارتباط الناس بعضهم ببعض. وأبرز عوامل الارتباط هذه هى اللغة والدين والأصل المشترك وبصفة خاصة مفاهيم وشبكات الثقة السائدة بين الناس والتى تختلف من منطقة إلى أخرى فى العالم.ولاشك فى أن موقف«فوكوياما»١٩٩٩ متطور عن موقفه السابق الذى عبر فيه عن الانتصار النهائى للنظام الرأسمالي وسيادته تدريجيا فى مختلف مناطق العالم وهذا الموقف الجديد يقترب إلى حد كبير من موقف«صمويل هنتنجتون».

ب- صمويل هنتنجتون:

فى كتابه "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمى" الصادر فى عام ١٩٩٦. يؤكد«هنتنجتون» أن المسلمات الفلسفية والقيم والعلاقات الاجتماعية والعادات والنظريات الكلية للحياة تختلف جوهريا بين الحضارات. ومع التسليم بأن الثقافات قابلة للتغير وأن طبيعة تأثيرها على السياسات والاقتصاديات يمكن أن يختلف من فترة لأخرى فإن التباينات الرئيسية فى التطور السياسي والاقتصادي بين الحضارات تجد جذورها فى التفاوت الثقافي. فالنجاحات الاقتصادية التى حققتها دول شرق آسيا وكذلك الصعوبات التى تواجهها هذه الدول فى تحقيق نظم سياسية ديمقراطية مستقرة تجد مصدرها فى الثقافة الشرق آسيوية. وكذلك تفسر الثقافة الإسلامية– من وجهة نظر«هنتنجتون» بشكل كبير فشل الديمقراطية فى البزوغ فى العالم الإسلامي. وفى رأيه أيضا أنه فى مجتمعات ما بعد الشيوعية فى شرق أوروبا نجد أن البلاد

التى تعتنق الكاثوليكية والبروتستانتية (الإرث المسيحي الغربي) تتقدم نحو التنمية الاقتصادية والديمقراطية على حين أن مستقبل التنمية الاقتصادية والسياسية فى الدول الأرثوذكسية غير مؤكد وفى ضوء تلك النظرة الأحادية المتعالية ينتهي هنتنجتون إلى أن الغرب كان وسيظل لسنوات عديدة قادمة أكثر الحضارات قوة وإن حدث مع الزمن قدر من التراجع فى تلك القوة مقارنة بالحضارات الأخرى، وكلما حاول الغرب أن يؤكد قيمه ويحمى مصالحه اضطرت المجتمعات غير الغربية لمواجهة اختيار صعب فالبعض منها سيتجه لمحاكاة الغرب واللحاق بالركب الفائز، والبعض الآخر الذي يتمثل أساسا فى المجتمعات الإسلامية والصين سيحاول أن يزيد من قوته الاقتصادية والعسكرية ليقاوم الغرب ويتوازن معه. وبناء على ذلك يخلص هنتنجتون إلى أن بقاء الغرب يتوقف على قدرة الأمريكيين على إعادة تأكيد الهوية الغربية وعلى قدرة الغربيين على قبول حضارتهم والمحافظة عليها وتجديدها فى مواجهة تحديات المجتمعات غير الغربية وأن يتخلوا عن فكرة جعلها حضارة عالمية تستظل بها بقية الشعوب والحضارات الأخرى. ففي رأى هنتنجتون يوجد دائما عالمان مختلفان: نحن وهم، حضارتنا والبرابرة، الشرق والغرب، الشمال والجنوب، المركز والأطراف. وإذا كان المسلمون يقسمون العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب فإن الباحثين الأمريكيين فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة قد قسموا أيضا العالم إلى مناطق السلام التى تضم الدول الغربية واليابان ولا يشكل سكانها سوى ١٥% من عدد سكان العالم ومناطق الصراع التى يعيش فيها بقية سكان العالم. فى ظل هذا التقسيم الذي يفرق بين الغرب الواحد وبقية العالم المتنوع والمتعدد والمضطرب يخلص هنتنجتون إلى أن الدولة الأمة ستظل الكيان الأكثر أهمية فى الشئون

الدولية غير أن مصالحها وارتباطاتها ونزاعاتها ستتأثر على نحو متزايد بالعوامل الحضارية. فالصراعات التي تشكل الخطر الأعظم على الاستقرار هى تلك التى تقع بين دول أو جماعات من حضارات مختلفة. وفى ظل هذا التحليل فإن طرح مفهوم العولمة والإسراف فى تخيل تداعياتها ينطوى على قدر كبير من التبسيط المخل للعالم الذي نعيش فيه. ومن جانبه يؤكد نعوم نشومسكى أن ما يسمى "عولمة" يحدث أساسا داخل ثالوث يتشكل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان يحوز وحده٧٥% من المعاملات العالمية، بل إن غالبية هذه النسبة تتم فى إطار التعامل الداخلي للشركات عابرة الجنسية العملاقة. فالعولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي تتميز بتطور الإنتاج المرتبط بثورة الإلكترونيات والمعلومات وتستهدف الحفاظ على القيمة وفائض القيمة بأية وسيلة ممكنة خاصة تدويل رأس المال وإحلال رؤوس الأموال المضاربة محل رؤوس الأموال المنتجة كصيغة أساسية لرأس المال. أى باختصار "العولمة ليست سوى الرأسمالية فى عصر الإلكترونيات". وهى رأسمالية لا تبدى اهتماما كبيرا بالدمار أو التدهور الذي يحيق بقيمة قوة العمل أو بمصير المؤسسات والمراكز الاقتصادية القائمة أو بالبيئة. ولكن مصير مثل هذه العولمة مظلم وغير مؤكد. فالرأسمالية حين تتجه إلى السوق العالمية الإلكترونية الموحدة لبيع ناتجها الهائل فإنها تدمره فى المدى الطويل لأنها تهبط بقيمة وقت العمل المهم اجتماعيا وقيمة الأجور. إنها تقود إلى مجتمع عالمي ينقسم ما بين حفنة من الرأسماليين الدوليين من جانب وأغلبية من السكان المهمشين غير القادرين على شراء طوفان البضائع المتدفقة من جانب آخر، وهذه هي المعضلة التي لا يمكن لرأس المال العالمي أن يهرب منها فى عصر العولمة. هكذا تختلف مواقف المفكرين الأمريكيين من العولمة وتخيلاتهم

لها كظاهرة مهمة يشهدها العالم فى نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة ولكنهم يكادون يجمعون على أن مصيرها غير مؤكد واستمراريتها غير مضمونة.

والحق أن تحليلات «فوكوياما» لم ترتكز على أسس علمية رصينة أو تتبع منهجاً فكرياً واضحاً ولم تنظر في الصيرورة التاريخية لتصل لهذه النتيجة من مقدمات حقيقية وموضوعية وأنها مجرد بوق لآلة الأعلام الغربية . التابعة للقوى الحاكمة في أمريكا والغرب– الذين خططوا لبسط هيمنتهم على العالم، وإعادة صياغته بطريقة تسمح بنهبه وقمعه. وبديهي أن الرجل أستخدم أسلوب القفز على الحقائق الموضوعية، وصاغ مغالطاته الكبرى ليصل إلي هذه النتيجة، فانهيار الشيوعية لا يعنى بالضرورة صلاحية الرأسمالية، بل قد يعنى في جانب منه عدم صلاحية الرأسمالية ذاتها لأنها مثل زميلتها خرجت من نفس رحم الأرضية الحضارية الفاسدة . الحضارة الغربية . التي أفرزت أيضا النازية والفاشية والصهيونية،وهى حضارة القهر والعنف والنهب والاستعمار والاسترقاق وإبادة الشعوب، وقد عانى العالم منذ عدة قرون ولا يزال يعانى معاناة شديدة منذ صعود تلك الحضارة إلى حيز الوجود.

لقد وجدت الفلسفة الإعلامية الغربية في أفكار وأطروحات « فوكوياما» مادة تسوِّغ بها سياسات الغرب الرعناء تجاه العالم المعاصر.

لقد حاول منظرو الرأسمالية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي تسويق مقولة ديماغوغية مفادها إن الرأسمالية التي دخلت مرحلة العولمة، هي الخيار الوحيد للبشرية وتطورها الحضاري وحاملة مشعل الأمن والاستقرار والازدهار

الاقتصادي– الاجتماعي كونياً.وقد بني منظرو الفكر البرجوازي الامبريالي – أمثال فوكوماياوبيرجنسكي وغيرهما–أرائهم النظرية بأبعادها السياسية في خدمة النظام الرأسمالي العالمي بناء على عاملين أساسيين)العامل الأول: والمؤثر هو ثورة الاتصالات، فثورة الاتصالات هي روح عصر العولمة وعمودها الفقري ، فالرأسمالية بفضل هذا التطور العلمي التقني ولا سيما في مجالي الإعلام والمعلومات، قد أنتقلت إلى مرحلة نوعية جديدة في تعاملها مع العالم بوصفه بنية موحدة، وهي اليوم بنية الأسواق المالية المتشابكة ورؤوس الأموال المعولمة والإستثمارات الكبيرة المدولة واوسترادات الإعلام. أما العامل الثاني: فيتمثل في إنهيار وتفكك الإتحاد السوفييتي والأنظمة الأشتراكية(★) في أوروبا الشرقية في

(★)أدى ضمور عصر الأنظمة الشمولية وتفكك المنظومة الاشتراكية والتي هي النقيض الأيدلوجي للنظام الرأسمالي إلي خلو الساحة الدولية للغرب الرأسمالي ليبسط قبضته على مقاليد الأمور.ومن ثم مهد الطريق لبزوغ نظام عالمي معولم مختلف في ملامحها عما كان سائدا في ظل الحرب الباردة وتوازن القوى بين القطبين الكبيرين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، لأنه لم يكن بالإمكان في ظل المتغيرات السالفة طرح قيم العولمة كظاهرة عالمية ضمن المعطيات الأيدلوجية المتصارعة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، فتعميم الثقافة على سبيل المثال كان سيصطدم بالثقافة الاشتراكية والتي كانت ترتكن على حتميات تاريخية لا تترك الباب لاجتهاد مغاير كالعولمة. بيد أن هزيمة الاشتراكية وتفرد النظام الرأسمالي في إدارة الاقتصاد العالمي، وبالتالي سيطرة الولايات المتحدة كقطب وحيد في العالم، أرغم دول العالم الثالث على الانقياد نحو خيار العولمة دون تأمل أو حساب للخسائر والأرباح،لأنها لم تجد أمامها خياراً آخر، لاسيما وأن الصين–أكبر دولة اشتراكية– دخلت أيضاً في اللعبة الرأسمالية.وهذا يعني سيطرة العولمة القائمة على اقتصاد السوق، وسيادة الثقافة الرأسمالية كثقافة عالمية حتى الآن ، وبلغة المستقبليات فإن استشراف مدى أمكانية استمراره وجودة هذا الوضع مرهون بعدم بروز قوى اجتماعية عالمية

مطلع التسعينات وأجتاز النظام الرأسمالي العالمي مرحلة تمركز الإنتاج والاستقطاب من اجل التوسيع في أطار الثنائية القطبية، وانتقل إلى مرحلة سيادة العولمة وتعمقها لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي تقودها وتحدد مسارها الولايات المتحدة الأمريكية. وإنطلاقاً من هذين العاملين يلجأ منظرو وساسة واقتصاديو الرأسمالية الامبريالية الحديثة إلى تسويق المنظور الشامل للعولمة الذي يعني تذويب الحدود بين الدول وسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع ورؤوس الأموال والإستثمارات المباشرة والتكنولوجيا والخبرات والمعلومات بين الدول لتحسين الأداء الاقتصادي العالمي من حيث التكامل الاقتصادي!!.والواقع أنة لو كان المعنى السالف المروج من قبل الغرب الرأسمالي هو حقيقة ما يتجسد على أرض الواقع التنموي في عالمنا المعاصر وعلى ساحة العلاقات الدولية لكان ملمحاً عظيماً ، غير أن المشهد المعاش والواقع الاليم يشير إلى عكس ذلك تماماً.

فالعولمة بطابعها وجوهرها ومدلولها غير قائمة على قواعدالمساواة ومباديء العدل في التقسيم العالمي للعمل. ففي ظل الثورة العلمية التقنية الحديثة. تستطيع البشرية اكثر من أي وقت مضى التحكم بالزمان والمكان،الظروف مواتية موضوعية لوحدة الكون، ولكن جوهر وسياسة الرأسمالية واهدافها الطبقية والقائمة على الاستغلال والتمييز وبهدف تغذية

جديدة لتعطي العولمة مضموناً اجتماعياً معقلنا تنصهر فيه مصالح متعددة وثقافات متباينة.لهذا فإن الانتقالية ستبقي سمة العصر الراهن حتى تتحدد معاني ومضامين العولمة التي ستسود في المستقبل القريب.

مصالحها الانانية بجرف الأرباح تجعل من العولمة عملية تجري في إطار التناقض الصارخ في المصالح بين محاور الإمبريالية التي تشمل البلدان الرأسمالية الصناعية مالكة الثورة العلمية التقنية الحديثة وإنجازاتها المستثمرة وبين أطراف الرأسمالية من البلدان النامية الفقيرة المحرومة من إنجازات الثورة العلمية التقنية ومن إمكانيات إستثمارها في تطوير اقتصادها الوطني وإخراجها من هاوية الفقر والتخلف.

وفي سياق هذه المتغيرات تجلت العولمة كظاهرة كونية فى صورة اقتصادية مالية اقتصاد السوق،و من خلال ترويج لمبادئ التجارة الحرة والأسواق المفتوحة ، ثم تعددت صورها الثقافية والاجتماعية الآحرى بعد ذلك، وسرعان ما تحولت سريعاً إلى نظام دولي يشمل السياسي والاعلامي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي.

وكما أسلفنا، فقد بدأت العولمة في المجال الاقتصادي، بحيث استطاعت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات أن تعولم الإنتاج كما سبق وأن عولمت السوق، وجرى" تحول من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقارات" ، وهذا بدوره جعل الاحتكار سمة عالمية بدل من السمة القومية للإحتكار والتي سادت في مرحلة سابقة، وهنا أيضا جرى تغيير جوهري على الصراع الاجتماعي في العالم، وأتسم الصراع بالعالمية تحت مسمى المركز والأطراف، والمركز هو الفئة المحتكرة للإنتاج والسوق بينما الأطراف هم الغالبية العظمى من الطبقات الدنيا والمتمركزة بشكل أساسي في الدول النامية.

وبناءً على ما يطرحه المفكرون حول التعريفات المتقاربة للعولمة، نلاحظ أن هذا المفهوم الغربي يركز على تفريغ المواطن من وطنيّته وتعريته من قوميته واجتثاثه من انتمائه الاجتماعي والروحي واقتلاعه من جذوره الثقافية وأصالته الفكرية.

خامسا: تجليات العولمة الاقتصادية:

وإذا ما ركزنا على العولمة من المنظور الاقتصادي، يثار الحديث عن أسبابها وعلى المستوى الدولي لسياسات التحرر الاقتصادي والتي من شأنها إزالة القيود التقليدية والحمائية التي أعاقت حرية انتقال السلع ورؤوس المال والأفراد عبر الحدود.

فالعولمة الاقتصادية تعنى فى رأى البعض تحرير التجارة الخارجية وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي والتكيف مع التطور المهول فى تكنولوجيا المعلومات والانفتاح السياسي الديمقراطي والاعتماد المتبادل بين الدول بما يحقق فى المدى الطويل صالح الجميع، وعلى النقيض من ذلك يراها البعض الآخر ايدولوجية تفرضها الشركات عابرة الجنسيات ومؤيدوها فى الحكومات والجامعات. فهذه القوى رفعت الأفكار والنظريات حول اقتصاديات السوق وحرية التجارة وخيار المستهلك والكفاءة الاقتصادية إلى مستوى "الحقيقة العلمية" أو "الديانة" كمحاولة لإخفاء دافعها الحقيقي وهو التوسع فى الأرباح وتحقيق السيطرة السياسية.

من خلال إستقراء دقيق لرؤى عربية رصينة قيلت بشان العولمة يتضح جلياً طغيان التفسيرالاقتصادى والتركيزعلى الإندماج فى مختلف الأصعدة عبر الشركات متعددة القوميات، فالعولمة كما يذهب «الاطرش» (١٩٩٧) تعنى" بشكل عام إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية وإلى الإنحسار الكبير في سيادة الدولة ، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات".

ركزالتعريف السابق على النواحي التجارية والاقتصادية للعولمة التي تجاوزت حدود الدولة مما يتضمن زوال سيادتها ؛ حيث أن كل عامل من عوامل الإنتاج تقريباً ينتقل بدون جهد من إجراءات تصدير وإستيراد أو حواجز جمركية، فهي سوق عولمة واحدة لا أحد يسيطر عليها كشبكة الإنترنت العالمية.

فى حين يطرح «العظم» (١٩٩١) و(١٩٩٧) نظرتة للعولمة بقوله «إنها وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين ، إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة ، إلى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج ذاتها ، أي أن ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الراسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركزالإصلي ودوله.العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره". ويمضي العظم قائلا: ان« العولمة

هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ».

ويستدل من هذا التعريف ملاحظة تمركزالعولمةعند حدود الاقتصاد، لكن فى عبارات مثل: نشرعلاقات الانتاج الرأسمالية، رسملة العالم على مستوى العمق، حقبة التحول الرأسمالي العميق.. وضوح التجليات المتعددة للعولمة و تجاوزها حدود الاقتصاد لتشمل بنى المجتمعات وثقافتها.

إن القاسم المشترك الذي يجمع الأفكارالمختلفة بشأن العولمة يتمحور في أنها بالأساس ظاهرة اقتصادية ، ترتبط جوهرياً بإنطلاق الظاهرة الإستعمارية ، وما تبعها من نشوء الرأسمالية التي تضخمت لتصبح نمطاً إمبريالياً فرض متطلباته على العالم بفتح الحدود أمام حركة الرساميل والبضائع والأشخاص والخدمات ، وبتعديل القوانين الدولية. وحتى القومية لتتلاءم مع متطلبات سلطة المال التي أمتلكت أيضاً أسباب القوة .

وعلى هذا النحو، تعد العولمة نسق ليبرلى توسعى موحد،أو بالآحرى معتقد جديد ،أحكم الغرب الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدةالامريكية صياغتة وصناعتة وتصديرة وتعميمة ونشرة بإحكام فى مختلف ربوع الأرض عبرمؤسسات عالمية،حكومية كانت أوخاصة:(البنك والصندوق الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعددة الجنسيات) لفرض هيمنتة وبسط نفوذة وتكريس تفوقة على باقية بلدان العالم اقتصاديا بالأساس، وثقافيا وسياسياً وعسكرياً تبعا، وحضارياً بصورة مجملة.

ومن المفارقات البارزة على ساحة العولمة أنها جاءت تتويجاً لإدخال التكنولوجيا الالكترونية ميدان الإنتاج وتحقيق الوفرة المادية، ولكن الجانب الآخر لهذا "النجاح"هو إفقار العالم الثالث وتوريطه في المجازر والمجاعات والمديونية التي تستنزف حيوية بلدانه ونهب خيراته من قبل الاحتكارات متعددة الجنسية وعابرة القارات. ففي ظل العولمة اتسعت الهوة في مستوى التطور بين البلدان الغنية بلدان الشمال والبلدان الفقيرة بلدان الجنوب قد تعمقت بشكل لم يسبق له مثيل، حتى وصل الوضع إلى درجة وكأن قارات بأسرها، خاصة القارة الأفريقية، لم تعد قادرة على اللحاق بل ولا حتى على البقاء. فالتفاوت الصارخ في مستوى التطور يعكس نفسه في التهميش المتزايد لعدد كبير من بلدان العالم في نظام التجارة العالمية، التي صارت تتمركز أكثر فأكثر حول الأقطاب الرأسمالية الثلاثة– الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان– كما يعكس نفسه في أشكال السيطرة التكنولوجية بعد أن تحكم واحتكر عدداً قليلاً من البلدان الرأسمالية المتطورة بالتكنولوجيا البصرية وصار يحرم القسم الأكبر من الشعوب والأمم من الاستفادة من نتائج البحث العلمي وتوظيفها في تطوير الإنتاج ووسائله.

والواقع إن افتقار الدول النامية لعناصر القوة، لوسائل النهضة الاقتصادية من تكنولوجيا وخبرات جعلها تقع فريسة عولمة الفقر وفقر العولمة. والأخطر هنا أن البلدان النامية ليست لديها وسائل التأثير الناجح على مجرى العولمة.

والمعطيات التالية التي جمعت من مصادر الأمم المتحدة ومن مؤتمرات دولية تعكس الطابع الوحشي للعولمة ومآسيها.فمن الناحية الاجتماعية– الاقتصادية اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء بصورة مفزعة. ففي سبعينات القرن العشرين كانت هذه الهوة بين أغنى ٢٠% من سكان المعمورة(من الدول الغنية) وأفقر٢٠% منهم تقدر ب(٣٠) ضعفاً ولكنها صارت ٧٤ ضعفاً في العام ٢٠٠١. وزادت الفجوة في مجال الدخل الفردي ففي الدول الصناعية السبع الكبار بلغ دخل الفرد حوالي (٢٠) ضعف الفرد في الدول الأكثر فقراً عام١٩٦٥ و ٤٠ ضعفاً في عام ١٩٩٥.حسب معطيات الأمم المتحدة يبلغ عدد سكان البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (٤.٦) مليار نسمة، من بينهم (٨٢٦) مليون نسمة لا يجدون الطعام الكافي و(٨٥٠)مليون إنسان أمي ومليار إنسان لا يجدون مياه الشرب النقية و (٢.٤) مليار نسمة محرومون من الضمانات والصرف الصحي و (٣٢٥) مليون طفل محروم من التعليم وأكثر من(١.٢) مليار لا يجد الفرد منهم دولاراً للصرف على حياته اليومية. في القارة الأفريقية لوحدها أكثر من(١٦) مليون إنسان يعاني من الجوع.مقابل هذه الصورة المأساوية فان الوحوش الكاسرة من الشركات متعددة الجنسية تفترس البلدان النامية وخيرات العالم، فحسب معطيات العام (٢٠٠٢) فان ٤٠% من المبادلات التجارية عالمياً تقوم بها الشركات متعددة الجنسية وهي تمتلك ٤٤% من قيمة الإنتاج العالمي فيما تبلغ حصة أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية٤,٦% من مجمل الإنتاج العالمي!! وحسب معطيات البنك الدولي فان حجم الواردات والصادرات للبدان النامية في انخفاض مستمر، حيث انخفض من ٦,٧% عام ١٩٩١–

١٩٩٣ إلى ١.٩ كما هو متوقع في العام ٢٠٠٤.ومثال آخر: يستحوذ حوالي(٣٦٠) ملياردير اً عالمياً على ثروة بما يملكه(٣) مليارات نسمة، أي حوالي ما يملكه نصف سكان العالم وأكثر هؤلاء الأثرياء يعيشون في الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ركز التحليل السوسيولوجي السالف على أحد مظاهر ومدلولات العولمة، أعنى بة عولمة الثراء مقابل عولمة الفقر، وذلك للكشف عن الخلفية الطبقية– الاجتماعية والاقتصادية لأشكال الصراع الطبقي على النطاق المحلي والكوني وتبلور العديد من الظواهر الجديدة في عالم لا يعرف الاستقرار وتمزقه الانقسامات والاختلافات.

وقبل الختام، من البديهي أن نتوقف لنحلل موقف الدول النامية الراهن إزاء عملية العولمة، فقد تأخرت معرفة العديد من الدول للحقيقة العولمة . فكانت النمور الآسيوية ودول الأزمات الاقتصادية أوائل مكتشفي هذه الحقيقة وغير أنها جاءت بعد فوات الأوان". ولكن كيف نجحت العولمة في إغواء العالم على هذه الصورة وبهذه الكثافة؟.المسألة انطلقت من ترويج لجملة شائعات.أولها «النظام العالمي الجديد» ولاحقها«نهاية التاريخ» و«نهاية الأيديولوجيا» و« نهاية القوميات» وغيرها من النهايات التي جعلت العالم يقتنع بأن الزمن قد تجمد عند ليبيرالية السوق حتى بات يسير بخط مستقيم لانتفاء العقبات التي قد تدفعه لتغيير مساره. فراح الجميع يستنسخون«نمط الحياة الأميركي» دون أن يتوقفوا ولو لحظة لسماع ما جرى للنعجة المستنسخة المسماة «دوللي».فالمسكينة شاخت قبل أوانها وأصيبت بمرض «الهرم المبكر».

كان السباق على الاستنساخ حاميا" طيلة عقد التسعينيات وسيقت الدول النامية إلى العولمة مثل النعاج. وبعضها ذبح فانتبه قبل الذبح بقليل إلى الواقع دون أن يملك مقاومته. وبعضها الآخر ينتظر الذبح دون أن يعلم بما ينتظره.

إن المتتبع لما آلت إلية الإنسانية نتيجة تطبيق دعائم الفكر الرأسمالي المعولم يبدو لة جليا إن الطابع الممارس للرأسمالية في عهد العولمة لم تجلب للإنسانية لا الأمن ولا الاستقرار ولا العدالة والمساواة، بل الاستغلال والتمييز.ومن هنا تنامت الدعوات لمواجهتها وتغيير طابعها الإستبدادي (★) .

(★) من أهم هذة الرؤى التى صدرت عام (2002)، تلك الوثيقة الجماعية،الصادرة بواسطة مجموعة من المفكرين حول العالم، أستغرق اعدادة قرابة ثلاثة أعوام. و بعد بحث دقيق تم التأكيد على عشرة أسس لمجتمع ديموقراطي من بينها: المساواة ،والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الإنسان الأساسية، واتخاذ القرارعلى المستوى المحلي، وسلامة الموارد البيئية، ويعتبرون العولمة مدمرة لكل هذه العناصر، ويقدمون وسائل التخلص من هيمنة المؤسسات العالمية وبدائل ونظماً واستراتيجيات وأفكاراً جديدة لإضعاف أو تعرية منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإعادة بناء نظم اقتصادية جديدة تستجيب للحاجات الإنسانية. يبدأ الكتاب بنقد شامل للعولمة الاقتصادية كما يقوم بتحليل الأسس الأيديولوجية التي تستند عليها ويشير على نحو مفصل إلى آثارها الاقتصادية والبيئية السلبية. وعلى هذا النحو يقدم اقتراحات بناءة تتصل بكيفية إدارة الموارد والمواد الأساسية للصالح العام بدلاً من خضوعها للاحتكار أو السيطرة، و سياسات يمكن من خلالها انتزاع سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية من المؤسسات المهيمنة ، و كبح جماح هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية المتسلطة، و بدائل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على نحو يحقق الديمقراطية والحقوق الأساسية. ويطرح بالجملة سياسات تدعو إلى إعادة بناء الاقتصاديات تتجاوب مع الحاجات الإنسانية وصياغة أنظمة إدارة بديلة للطاقة وللغذاء والزراعة والنقل والتصنيع.

وسوف تظل العدالة الاجتماعية قيمة من القيم التي يتحتم علينا وعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بها، فتوازن المجتمع أمر ضروري لإيجاد الاستقرار الحقيقي وتحقيق الأمن ومقاومة العنف شرط أساسي لإقامة مجتمع ديمقرطي.

أن العولمة الأكثر عدلاً لن تقوم إلا على الديموقراطية كنظام كفيل على إدارة الاقتصاد بشكل يوفر الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإدارة السياسية الحسنة ،ويساهم في تفعيل قيام مجتمعا مدنيا يتمتع بالحرية .ولن تتحقق العدالة إلا بتعميم منافع العولمة على كل الناس وعلى حياتهم وبالتالي مادامت العولمة حقيقة لا يمكن إنكارها فلا مناص من إجراء تغييرات بصددها ، وهذه هي النظرة السائدة الآن بين أغلب الأوساط المناهضة للعولمة بصورتها الحالية ،لا سيما التغيرات المرتبطة بالبعد الاجتماعي لجعلها تنشر فوائدها بصورة أكثر عدلا وأقل إجحافا بين الناس والمجتمعات والدول.

□□□

8.055
11.800
12.105
16.911
14.238
11.805
9.031
6.991